


## السيد نعمة الله بن عبد الله الحسني

## على

# ملا جامي

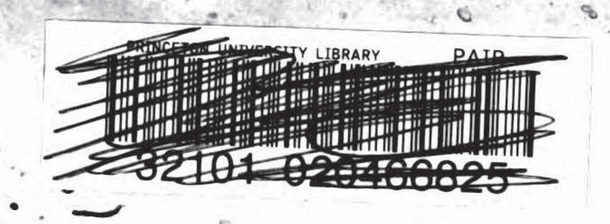
رب وفقني لاتمامه



# حاشيه سيد نعمة الله شرح جامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل علم النحو نوراً اهتدي به الى فهم القرآن المبين وميزاناً يفرق به
بين الغث والسمين والصلوة على من خصه بظهرية اسمائه وفضله على ارضه وسمائه
وآله مصابيح الظلام ومفاتيح الخيرات على الانام المبشرين لمن والاهم بتبشير الذين
اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا **وبعد** فيقول الغريب في البلدان
المبعد عن الاهل والاوطان نعمة الله ابن عبد الله الحسيني الجزايري انى لما رأيت
العلم المرنو من اجل العلوم وصرف النظر فيه من الامر المحتوم صرفت برهة من زماني
نحو تحصيل مقدماته وهاجرت اعواما عن اوطاني في جمع اسبابه وادواته طالما
اسهرت في رد شوارده عيوني وكثيرا ما نفرت عن عويصاته مع الافاضل ولم
اقف فيه على ظنوني حتى مددت اليه يد الفكر فاقتنيت منه لب ثماره ووقفت على
حرقه فلست كهي من نار بحاره فالفت فيه في صغر السن ما يطفي القليل ويشفي
العليل ثم تطلعت فرأيت الشرح المنسوب الى الحبر الجليل والفاضل النبيل عبد
الرحمن الجامي قد احتوى من علم النحو على اللباب وانطوى على ما يدهش العقول
والالباب قد صبت الفرسان جيادها غادية عليه في قصبة السبق والركبان فوقفوا





لديه يطلبونه فارسادا اذ قايدلهم على الطريق ودليلا عريفا قد سلكت هذا الفج
العميق وانا كنت قد علقت عليه حال اشتغال عصابة من الاخوان بمدارستنه
لدى ومذاكرته بين يدى ما كشف به القناع عن عويصاته واوضح المقفل من مشكلاته
ثم تناديت على ايدى الاسفار وفرقت اوقاتى فى البرارى والبحار يوما بالبصرة ويوما
بالاهواز ويوما باصفهان واخر بشيراز فاعدت النظر فى تلك الحواشى وازلت عنها
ما سترها من الغواشى ووشحتها بتحقيقات احلى من ايام الشباب وبينتها بتدقيقات
اشهى من معانقة الاحباب وصيرته هدية الى الاخوان فى الدين وجعلت ثوابه لمن رحم
**الله مؤلفه وصيره فى زمرة الامنين فمن مد طرفه اليه ولم يقل ما تلوناه عليه**
فقد غصب الجواهر بلا اثمان واتصف بما لم يتصف به ذو الايمان جعلنا الله
واياكم من احسن من طلع عليه النهار وتعاقب عليه الابكار والاسحار انه قدير وبا
الاجابة جدير قال الشارح طهر الله زكى تربته وحشره مع احبته **قوله**

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان الكلام فى التسمية يستدعى تحقيق امور الاول فى الباء ومتعلقها
قيل انها للملابسة مثل قولهم دخلت عليه بالخبر او للاستعانة كقولك كتبت
بالقلم والاول ادل على التعظيم لدلالة الثانى على كون اسمه تعالى آلة يتوصل
به الى الغايات وعلى الاول الظرف مستقر وعلى الثانى لغو والفرق بينهما ان
الاول ما كان متعلقه عاما واجب الحذف للقرينة فانتقل الضمير منه الى الظرف
فاستقر فيه فحذفت [illegible] المفعول كالتلبس هنا فانه شامل لجميع انحائه و
اللغو ما كان عامله خاصا محذوفا كان او مذكورا سمى به لخلوه وكونه ملغى
عن العمل فى ضمير المتعلق اما اذا كان مذكورا فظ واما اذا كان محذوفا فلانه
فى حكم المذكور كالاستعانة وعلى التقديرين فالفعل المقدر هنا ما اخذ

من الابتداء او الثانية في قول علماء البيان يقدر ما جعلت التسمية مبتدأ له ان قدّر
او التقلية لا افعال المدلول عليها للبيان فمرحبا بالوفاق وان قصد وا تعلق
الظرف بها كما هو الظاهر من كلامهم فمجال المنع واسع فان القائل ابتدائي بسم الله
الرحمن الرحيم يمكن ان يجعل الظرف لغوا او مستقرا على ما مر هذا وقد نقل الفاضل
الطيبي للظرفين معنى اخر فقال الظرف المستقر الذي يفتقر تمام الكلام اليه وذلك
بان يكون خبرا نحو ما كان فيها خير منك واللغو ما كان الكلام تاما بدونه نحو
ما كان احد خيرا منك فيها ويمكن ارجاعه بنوع من الاعتبار الى الاصطلاح السابق
الامر الثاني في تحقيق الجلالة امشتق ام جامد ذهب بعضهم الى الثاني والا لزم التسلسل
فهو علم للذات المقدسة في اصل الوضع وهو مذهب المحققين واسناد الى انه يوصف ولا
يوصف به وبانهم قد عبروا عن كل شئ بتوجه الاذهان اليه باسم فكيف يهمل خالق الاشياء
مبدعها ان قيل كل واضع شئ لا بد ان يتعقله وذاته تعالى متعقلة لنا قلنا الواضع لهذا
اللفظ ما هو سبحانه وان قلنا بان الواضع غيره وهو مذهب بعض الاصوليين او نقول
تصور الموضوع له بوجه ما كاف في صحة الوضع فيكون الواضع له البشر واخرون الى الثاني
فقيل انه مشتق من الوله اى التحير لتحير العقول الكاملة في كنه حقيقته قول
رسول صلى الله عليه واله ما عرفناك حق معرفتك وطلبه لزيادة المعرفة
واما قول امير المؤمنين ع لو كشف الغطاء لما ازددت يقينا فهو محمول على
الامور الاخروية كالجنة والنار والحساب ونحوها او المراد اليقين بوجوده
تعالى واثاره وما يترائى ظاهرا من لزوم كون معرفة الامام ازيد من معرفة
الرسول فيندفع اما بحمل طلب النبي على التكميلية لزيادة المعرفة فقبول المادة لها
لما كانت مادة النبي ص اكمل من مادة الامام فهي قابلة اذن لزيادة المعرفة واما مادة
الامام فقد كملت كمالها او يحمل طلب الزيادة على ايام الحبوة وقبل استكمال المعرفة التي



منصور فقها

فوقها بالنسبة الى مراتب البشر لان درجات معرفته بربه كانت تزيد يوما بعد يوم الى ان قبضه اليه واكمل له المعرفة اللايقة بجنابه وهو تدفع تلك العلوم باسرها الى الامام فهو ع بذلك العلم الكامل قال هذا القول و هذا والاول مسلكي في حل هذا الخبر وسابقه مسلك العلامة الحلي ولا يخفى ما فيه و قيل من لاه اي احتجب لاحتجابه عن الحواس قيل من لهت الى فلان اي سكنت اليه اذ اكمل المعرفة اللايقة بجانبه والى الان القلوب تطمئن بذكره والارواح تسكن الى معرفته واما اصله فقيل لاه فالحقت به الالف واللام للتفخيم لا للتعريف اذ اسماؤه تعالى معارف وقال سيبويه اصله الاه على وزن فعال حذفت الهمزة وعوض منها حرف التعريف ولذلك قطعت الهمزة في النداء الامر الثالث في الرحمن الرحيم وهما مشتقان من الرحمة والرحمن ابلغ من الرحيم لما تقرر من ان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى ونقض بحذر و حاذر واجيب بان المراد اتحادهما في النوع بان يكونا اسم فاعل او صفة وقال الامام جعفر بن محمد ع الرحمن اسم خاص بصفة عامة والرحيم بالعكس وبيانه ان لفظ الرحمن لا يطلق على غيره تع واما صفة عموم فلان رحمته تع في هذه النشاة شاملة لكل موجود ومنه يظهر وجه الرحيم الرابع في دفع التعارض بين الحديثين المرويين في الابتداء بالتسمية والتحميد وهو كل امر ذي بال لم يبدء فيه ببسم الله فهو ابتر وفي اخر كل امر لم يبدء فيه بحمد الله فهو اجزم و هو يحصل من وجوه احدها ان المراد بالابتداء الابتداء العرفي الممتد وهو ما يكون من حين الشروع الى الاخذ في المقصود ولا ريب في صدق الابتداء عليهما بهذا المعنى فبهذا يترجح تعلق الجار الذي في اوائل التصانيف بالابتداء لان فيه امتثالا لظاهر الحديث ومعناه في غيره امتثالا للمعنى خاصة ثم اي الابتداء بين الحقيقي قبل الابتداء بالبسملة للنقدم وقيل بالحمد لان الابتداء الحقيقي يقتضي شيئين التقدم والمقارنة وهما ان للان في الابتداء به وثانيها ان الباء فيهما للاستعانة والاستعانة بشيء لا ينافي الاستعانة

ما اخروثالثها ان الباء فيهما للملابسة والتقريب بل رووا رابعها ان البداية بمعنى التقديم قال في المغرب بدا بالشيء اذا قدمه فلا تعارض لتقديمهما معا وخامسها وهو التحقيق عندي ان المراد بالاسم ذكر ما يدل على الذات وبالحمد ما يدل على صفة الكمال وكلما دل على الذات دل على اتصافه تعالى بالكمال لاشتهار الذات به وكلما دل على اتصاف الذات بالكمال يدل التزاما على الذات فيكون الابتداء باحدهما مستلزما للابتداء بالاخر لا منافية لم فان قلت الابتداء بالتسمية ليس ابتداء باسم الله لان الباء ولفظ اسم ليس شيء منهما اسم الله تعالى قلت لفظ اسم المضاف الى الله تعالى لكن لا بخصوصه بل بلفظ دال عليه فالتبرك بجميع اسمائه والباء وسيلة الى ذكره تعالى على وجه يؤدي الى جعله مبتدا بالفعل فهو من تتمة ذكره على الوجه المطلوب فقول شيخنا الشهيد ان اضافة اسم الله الى تعالى دون باقي اسمائه لانها معان وصفات غير جيد واعترض بان كلا من التسمية والتحميد امر ذو بال فلا بد لهما بمقتضى الحديثين من بسملة اخرى وحمد والجواب ان المراد كل امر ذي بال يلاحظ انه كذلك ويقصد بالابتداء ولا يجعل وسيلة الى ابتداء اخر قوله الحمد لوليه تحقيق هذه الفقرة يتم ببيان امرين الاول منهما في معنى اللام اعلم ان لام التعريف اذا دخلت على كلمة اسمية فاما ان يكون المقصود بها الاشارة الى نفس مفهوم المسمى من حيث هو هو وذلك لام الجنس وتسمى لام الحقيقة ايضا او الاشارة الى المفهوم من حيث تحققه في ضمن جميع الافراد وذلك لام الاستغراق او بعضا معينا وذلك لام العهد الخارجي او غير معين وذلك لام العهد الذهني اذا عرفت هذا فاعلم انه قد وقع الخلاف في اللام الواقعة في الحمد فذهب بعضهم الى انها للجنس محتجا عليه بانها للتعريف ما دخلت عليه وهو لا يدل الا على الحقيقة وذهب بعض اخر الى انها للاستغراق لانه المتبادر من مثل هذا المقام واما حمد غيره تعالى فلا اعتداد به او انه راجع الى حمده تعالى فانه المفيض على الاطلاق وعلى تقدير حمل اللام على الحقيقة ادعى

الخوارزمي استفادة العموم من لام الجر اذ هو للاختصاص لان اختصاص الحقيقة
يستلزم اختصاص جميع الافراد لكن الظاهر ان مرادهم من الاختصاص مجرد الربط
فاذا قالوا المال لزيد فالمراد الربط بينهما من جهة انه عنده اكثر منه عند غيره لكن التلازم
بينهما من جهة ان قصر الحقيقة على شيء يوجب قصر افرادها لانها لا توجد الا في
ضمن افرادها فلو ثبت فرد منها لغيره لكانت الحقيقة تكون فيه كما تكون في غيره
فلم يصح الحكم باثبات الحقيقة وذهب بعض اخر الى انها لام العهد الخارجي فالمراد
الحمد الذي حمده به ملائكته واوليائه او حمد به نفسه وهذا يحتمل معان احدها وهو
المروي انه يخلق صوتا في عالم الملكوت فيحمد به نفسه في كل يوم ثلث ساعات ثانيها
ان المراد حمده الذي القاه على السنة العباد ثالثها وهو التحقيق ان المراد بالحمد ما دل على
اظهار صفات الكمال كما سيجيء وهو يكون بالقول ويكون بالفعل وهو اقوى و
من هذا القبيل حمده تعالى لنفسه وذلك انه تعالى حين بسط بساط الوجود على ممكنات
لا تحصى ووضع موائد كرمه التي لا تتناهى فقد كشف عن صفات كماله وسمات جلاله واظهرها
بدلالات قطعية تفصيلية تفصيلية غير متناهية فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل
على كمال قدرته القاهرة واستكمال حكمته الباهرة ولا يتصور في العبارات مثل هذه
الدلالات ومن ثم قال عم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك الثاني
في تعريف الحمد المشهور انه في اللغة الثنا باللسان على الجميل الاختياري نعمة كان
او غيرها والحق ان قيد اللسان والاختيار غير داخلين في مفهومه اما الاول فلما
مر من ثنائه تعالى على نفسه وقوله عز وعلا وان من شيء الا يسبح بحمده ولا لسان واما الثاني
فلوقوع الحمد على الكمالات النفسانية من العلم والشجاعة ونحوها مع انها ليست اختيارية
وما اجابوا عنه تكلف مستغنى عنه بل هو فعل يشعر بتعظيم المنعم فيعم الموارد الثلثة
ح فالفارق بين معنا اللغة واصطلاحا قيد الحيثية فانها ماخوذة في المفهوم لا

الملكات

الاصطلاحي اذا عرفت هذا فاعلم ان الحمد بكلا معنييه مصدر اما بمعنى الفاعل فمعناه ح ان جنس الحامدية او جميع افرادها القائمة بفاعلها متعلق بوليه وبمعنى المفعول فمعناه ح ان جنس المحمودية او جميع افرادها قائم به والاولى انه مصدر مبني للفاعل وفاعله هو الله تعالى فمعناه ح الحامدية له تعالى مختصة به تعالى لا تتاتى من غيره فيكون وصفا بالجميل باظهار العجز عن الحمد ماخوذا من قوله عم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك والولي هنا بمعنى المتولي والصاحب ولم يصرح بالاسم اما لادعاء الظهور او لانه من قبيل تعليق الحكم على الوصف المشعر بالعلية قوله والصلوة على نبيه الصلوة من الله بمعنى الرحمة ان قيل الصلوة في اللغة بمعنى الدعاء وفي الاصطلاح بمعنى الاركان فمن اين جاء ان يكون بمعنى الرحمة قلت اطلاق مثل هذه الاسماء عليه باعتبار غاياتها فان غاية الدعاء الرحمة وكذا اطلاق الرحمن والرحيم عليه تعالى ولذلك تسمع اهل العرفان يقولون خذ الغايات واترك المبادي والنبي صلعم فعيل اما بمعنى مفعل كبديع بمعنى مبدع من انباء بمعنى اخبر لانه المخبر عن الله تعالى وانكار صاحب الكشاف واخرابه له مكابرة صريحة لوروده في الكلام الفصيح وقد اطلنا الكلام معه في تعاليقنا على تفسير القاضي واما بمعنى مفعول من النبوة بمعنى الارتفاع سمي به لرفع الله تعالى له على سائر المخلوقات وقيل ماخوذ من النبي وهو الطريق لانه على الطريق الحق الذي يفضي سالكه الى المطلوب

تحقيق الآل

قوله وعلى اله اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في الفه منقلبة عن هاء او واو قال سيبويه بالاول وبالثاني الكسائي ويظهر اثر القولين في التصغير ثم اعلم انه قد اختلف في الآل فقال الشافعي هم اقاربه المومنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف لانهم اهلوه وال امره ينتهي اليه وعند الامامية عم ان اله عم هم الذين يؤلون اليه صورة ومعنى اعني ذو الحظ الاوفر وهم اهل العبا وباقي الائمة ووافقنا على هذه الامام الرازي في التفسير الكبير قال الفاضل المحشي منع الشيعة ادخال على على الآل عند التصلية

وانقلبوا فی ذلک حدیثا والتزم اهل السنة ذکرها ردا علیهم فانها موجودة فی
الاحادیث الصحیحة الظ انما نقلوه یکون موضوعا انتهی وانا اقول اما الحدیث
الذی اشار الیه وهو قوله من فصل بینی وبین آلی بعلی فقد جفانی واما نسبته
الی الشیعة فان اراد به الامامیة فهو کذب علیهم لعدم وروده فی اخبارهم ولم یرو
عن ائمتهم عم الفصل بعلی وان اراد غیرهم من الفرق فالحال علی ما قال لانا روینا
بطریقنا الی شیخنا البهائی انه رآه فی کتب الاسماعیلیة فائدة تتعلق بهذا البحث
لم یتعرض لها قدماء الاصحاب وهی ان التصلیة علیه وعلی آله لا خلاف فی انها
تعود بالنفع علینا واما عودها بالنفع علیهم ففیه خلاف فالاکثر علی عدمه
قالوا ان الله تع تفضل علیهم بما لا مزید علیه والذی یفهم من تتبع الاخبار واختاره
استادنا العلامة عودها بالنفع علیهم لان المادة قابلة والفیاض کریم ویؤیده
ما ورد فی بعض الاخبار من ان حوادث الایام التی ینزل علمها علی امام العصر یعرض
علمها اولا علی الرسول صلعم ثم علی باقی الائمة حتی ینتهی الی ذلک الامام وعلل فی الخبر
بقوله لئلا یکون علم آخرنا ازید من علم اولنا وح فهذا کمال متزاید لم یکن حاصلا
قبل واما لعن اعدائهم فلا خلاف ایضا فی عوده بالنفع علینا لکن وقع الخلاف
فی زیادة عذابهم بسببه فالاکثر علی عدمه والتقریب ظاهر واختار استادنا العلامة
زیادة عقابهم بها وهو الحق الصریح لکن یرد هنا اعتراض قوی وحاصله ان اللعن
فعل اللاعن وفعل احد کیف یعاقب به آخر لمنافاته لقواعد العدل وتقریر الجواب
عنه من وجوه احدها انه تع لما قرر الاحکام قرر عذابا بازاء الفعل او ترکه وآخر
بازاء لعن اللاعنین واسمعهم کلیهما فمن اجتری علی ذلک الفعل فقد عرض نفسه
لعقابین متعمدا فلا ظلم ثانیهما ان هذا العقاب من قبیل المقاصة للحق فان اعداهم
حیث منعوهم من مراتبهم واستتروا خوفا فشی الجهل والاحتیاج والارزاق الحسنة

ان المنعوم

والمعنوية فهم قد غضبوا من كل لاعن حقا فالعذاب بازائه ثم الثها أن كل محب لهم اذا سمع
ما صنع اعداؤهم بهم تالم واحترق قلبه حزنا فذلك العذاب بازاء ذلك التاثر والالم
قوله واصحابه جمع صاحب بمعنى الصحابي قيل ان فاعلا لا يجمع على افعال بل هو
اما جمع الصحب بسكون الحاء كنهر وانهار واما جمع صحب بكسر الحاء كنمر وانمار مخفف
صاحب وقد اختلف فيه فالمشهور بين العامة ان الصحابي كل مسلم رأى الرسول عم وقيل
وطالت صحبته وقيل وروى عنه وكان اهل الرواية عنده فانه عم مات عن مائة الف واربعة
عشر الفا قوله المتادبين باداب اى المتخلقين باخلاقه الجارين على طريقته فخرج
من قصد ابطاله لان حديث متعتين كانتا اشهر من الشمس في رابعة النهار قوله
اما بعد فهذه قال سيبويه اصل اما زيد فقائم مهما يكن من شئ فزيد قائم والظاهر ان
مراد سيبويه بيان المعنى البحت في تصوير ان اما تفيد لزوم ما بعدها لما قبلها لا
انه كان في الاصل كذلك كما فهمه الاكثر وبعد كلمة تسمى فصل الخطاب لفصلها بين ما مضى
من الكلام وما سيأتي واول من تكلم بها قيل داود عم بحكم بقوله تعالى واتيناه الحكمة وفصل
الخطاب وقيل علي عم في بعض رسائله الى معوية وقيل قس بن ساعدة الايادي حكيم العرب
ولما حذف المضاف اليه منها ههنا لفظا ومعنى بنيت على الضم جبرا لما فاتها من المضاف
والمشار اليه اما المعاني المدلول عليها بالالفاظ او الالفاظ الدالة عليها المرتبة في الذهن
سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف او بعده كانه نزل المعقول منزلة المحسوس
فاستعمل فيه ما هو من خواصه قوله وافية اى تامة بما وصفت له من حل المشكلات
الكافية التاء اما للتانيث وللنقل من الوصفية الى الاسمية فان المعنى المنقول
اليه فرع لمعنى المنقول كما ان المؤنث فرع المذكر فلما اشتركا في الفرعية جعلت علامة
المؤنث له قوله للعلاقة صفة للكافية بتقدير الكائنة او حال منها على طريقة
قوله تعالى واتبعوا ملة ابرهيم حنيفا والتاء فيها للمبالغة وحقيقتها التانيث لان



هذا

هذا الواحد في صفته كانه جماعة فلهذا لم يطلق عليه تعالى هذا اللفظ وان تصف
بالكمال ولا يطلق هذا الاسم حقيقة الا على من جمع العلوم العقلية والنقلية كالعلامة
الحلي والشيرازي وقد قيل ان ابن الحاجب لم يجمع الا العلوم النقلية فوصفه به مبالغة
قوله المشتهر بكسر الهاء وقد جوز الفتح بناء على ان اشتهر جاء متعديا قوله
في المشارق والمغارب هما كنايتان عن جميع الارض وتوجيه الجمعية اما باعتبار ان
للشمس من اول السرطان الى اول الجدي في كل يوم مطلع حتى تستكمل مائة واثنين وثمانين
ثم تعود الى مطالعها وكذا الحال في المغارب واما قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين
فباعتبار مشرقي الذهاب والعود وكذا الحال في المغرب واما باعتبار ان المراد منهما
البلاد التي في جانب المشرق والمغرب فكانه سمى كل بلد في طرفيهما وهذا هو الانسب
بالمقام ويحتمل ان يكون الجمعية مبنية على كروية الارض فانها في كل ساعة تشرق
على جماعة وتغرب على اخرى قوله الشيخ ابن الحاجب اسمه عثمان ولقب به لان جده كان
حاجبا من حجاب الخليفة والشيخ في اللغة من مضى له خمسون او احد وخمسون سنة
الى اخر العمر او الى الثمانين وقد نقل انه قتل شابا فالوصف للتعظيم قوله
تغمده الله تعالى الخ التغمد الستر يعني ستر الله ما كان منه بغفرانه اللائق بجنابه قوله
بحبوحة جنانه البحبوحة بضم البائين وسط الشيء والجنان بكسر الجيم يعني جعل
الله اخيار الجنان مسكنا له لما اشتهر من ان خير الامور اوسطها قوله نضمتها
في سلك التقرير وسمط التحرير النظم الجمع شبه فوائده بالدرر وجمعها بنظمها
والسلك الخيط الاضافة الى اللوالي من اللآلي فالاضافة هنا مثلها في لجين الماء ومعناه اني جمعت
الفوائد في تقريري كالخيط فكما ان الخيط يحفظ ما فيه من الضياع كذلك التقرير لانه
معناه جعل كل شيء في مستقره ومكانه والسمط الخيط الذي فيه الجواهر والتحرير
تجريد الكلام من الحشو والزوائد والاضافة هنا مثلها سابقا ولما كان التحرير بعد

النظم

النظم في سلك التقرير شبه التحرير بالسمط الذي هو الخيط المشتمل على اللآلي
قوله للولد العزيز العزة عند اهل الكمال تكون بالكمال لكن الظاهر انه قصد المحبة
البشرية قوله ضياء الدين يوسف يجوز في ضياء الدين الاعراب الثلثة والرفع
والنصب ابلغ في المدح والجر حال من التقدير والاضافة لامية اي نور يهتدي به الى
معرفة الدين وهو لقبه ويوسف اسمه مشتق من الاسف وهو الحزن فيوسف اي
الحزين المغموم كما جرى على من سمي به اولا قوله عن موجبات التلهف والتاسفا
ذهب كثير من اهل اللغة الى ترادفهما وانهما بمعنى الحزن وجمع المترادفات في
الخطب ربما اورث حسنا وفرق بعضهم بان التلهف التحزن على ما فات والتاسف
مطلق الحزن وقال الجوهري الاسف اشد الحزن والتلهف الحزن قوله سميتها
بالفوائد الضيائية من عادتهم اذا نسبوا الى المركب الاضافي نسبوا الى الجزء المقصود
منه فزبيري بالنسبة الى ابن الزبير المقصود منه الجزء الثاني وههنا المقصود هو الجزء
الاول لان المطلوب كونه نورا يستضاء به في معرفة امور الدين قوله كالعلة الغائية
انما اتى بكاف التشبيه لان العلة الغائية حقيقة ما يتقدم في التصور ويتاخر في الوجود
وضياء الدين متقدم في الوجود ولكن لما كان باعثا ومحركا صار كانه العلة وهي ههنا
عبارة عن تعلمه وتعلم جميع المحصلين لهذا الكتاب وتحصيل الثواب الاخروي قوله
وما توفيقي الا بالله فاعل التوفيق هو الله تعالى واستقبح الضعفاء نسبة الفعل
الى الفاعل بالباء لانه يشبه النسبة الى الآلة في قولك ضربت بالعصا ووجه في الكتاب
بتقدير مضاف حيث قال اي ما كوني موفقا بمعونته وتوفيقه قوله وهو حسبي و
نعم الوكيل مصدر بمعنى محسب ليصح الحمد ونعم الوكيل جملة تفيد انشاء المدح العام
اي الذي لم يكن مقيدا بصفة فان قولك نعم الرجل زيد مدح عام كانه استحق
المدح على جميع صفاته واما فيما نحن فيه فيمكن القول بانه مدح خاص حيث

علق

تعلق فيه الحكم على الوصف المشعر بالعلية وهي اما معطوفة على الجملة الخبرية

والمخصوص بالمدح محذوف اي الله لدلالة الضمير السابق عليه وعطف الانشاء

على الاخبار معيب عندهم الا ان يؤول الجملة السابقة خبرية لفظا انشائية معنى كانه

قال اللهم كن حسبي وكافي وعطف على خبر السابقة على تاويله بالجملة الفعلية

اي يحسبني لئلا يلزم عطف الجملة على المفرد وهو مستحسن غير والمخصوص بالمدح هو

الضمير السابق اي وهو نعم الوكيل فهي جملة خبرية خبرها جملة انشائية وهو ايضا معيب

عندهم فيقدر الخبر وهو مقول وجوز بعضهم كون الواو للابتداء وجعل الجملة

اعتراضية بناء على جواز وقوعها آخر الكلام في الكلام الفصيح اما حكاية العطف

فوردت واذا عرفت هذا فاعلم ان ما اعابوه من القاعدتين غير معيب بورود في

الآيات القرآنية والشواهد الشعرية كقوله تعالى وبشر الذين آمنوا في سورة البقرة و

بشر المؤمنين في سورة الصف نقله ابن هشام عن ابن عصفور وقال ابو حيان واجاز

سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبر المحذوف

ولو صح من ذلك قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر وقوله تعالى حسبنا

الله وقول الشاعر وان شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول وقوله

وقائلة خولان فانكح فتاتهم اي هذه خولان واما حكاية وقوع الانشاء

خبرا فيدل عليه قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وابن زيد ومتى القتال الى ذلك هذا وتفيد

القول في جميع ذلك تعسف وتحقيق هذه المسئلة بالامر يلعليه انشاء الله تعالى في موضع

يناسبه قوله ثم ان الشيخ الخ اشار بهذا الكلام الى دفع اعتراضين احدهما ان المص

خالف السلف فان عادتهم جرت بتصدير التصانيف بالتحميد وحاصل دفعه انه هضم

نفسه وتخيل ان كتابه من حيث انه مصنفه لا من حيث انه مشتمل على المسائل

ليس ككتب السلف الثاني مخالفة الحديث واشار الى الجواب بقوله ولا يلزم الخ وحاصله

ان

الدفاتر

ان امثال الحديث يحصل بكتابة الحمد في الدفاتر وبتصويره في الخواطر فهو امتثال للثاني كما في سائر الكتاب هذا واعلم ان التلازم بين الابتداء بالتسمية والتحميد فيقع في هذا المقام فانه قد اتى بالحمد في ضمن التسمية الا ان يق المراد بالاتيان بهما ان يكون مستقلة بنفسها واجاب الفاضل الهندي عن الاعتراض الثاني بان كتابه ليس ذا بال حتى يكون بتركه اقطع وهو مبني على ان المراد من ذي بال الامر الذي يهتم بشانه ويعتني بمكانه فكانه ملك القلب لعظمته وجلاله ويحتمل ان المراد من هذا الوصف التعميم على ان قوله تعم بطير بجناحيه فالمراد من امر ذي بال اي يخطر بالبال جليلا كان ام حقيرا فاذا قام الاحتمال بطل الاستدلال ولو سلم فالمراد انه ذو بال في الواقع ونفس الامر لا في نظر المؤلف وترك التحميد كترك الصلوة والصوم بتخييل انه ليس في اعداد العقلاء المكلفين قوله وبدء بتعريف الكلمة والكلام لانه لا يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما اشارة الى ان موضوع علم النحو هو الكلمة والكلام لانه يبحث عن الاحوال لهما انفسهما او لاقسامهما الراجعة اليهما اما اثبات الاحوال لنفس الكلمة فكما يق الكلمة ما دلت على معنى في نفسها واما اثباتها لاقسامها فكما يقال الاسم معرب واما اثبات احوال الكلام نفسه فكما يق الكلام اما مركب من اسمين او فعلين وبالجملة فتعريف الموضوع صادق عليهما لان موضوع العلم ما يبحث في ذلك العلم عن احواله واحوال اقسامه وفي كلامه رد على من قال موضوعه اما الكلمة والبحث عن الكلام راجع اليها او الكلام والبحث عن الكلمة راجع اليه وذلك لان هذا العلم يبحث عن احوالهما كما عرفت وقوله فمتى لم يعرفا اما ماخوذ من التعريف او المعرفة ويجوز ان يكون الغرض من تعريفهما تميز هذا العلم عن غيره لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات هذا واعلم انه قد جرت عادة المصنفين ان يذكروا في اوائل كتبهم تعريف علم

(في الهامش: اتماما — مطالب — اثبات)



في بيان واضع علم النحو

النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويذكرون الغرض المقصود فيه ليتوفر رغبة
الطالب اما تعريفه فهو علم يبحث فيه عن احوال الكلم التي هي اعراب وبناء واما
الغرض منه فصون اللسان عن الخطا في المقال والمصنف لم يتعرض لهما وما للاختصار
وما اعتذر به الفاضل المحشي بانه كتب هذا الكتاب للصبي الذي لا يكون تحصيله الا قسرا فلا
ينتفع في تحصيله بالبصيرة ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يقسره المعلم على حفظ
ما في الكتاب فبعيد بل علته منقلبة عليه فان من يؤخذ قسرا يحسن له المطالب وتزين في نظره
المآرب في تبيين له الغايات ليخرج من حالة القسر الى الرغبة هذا واعلم ان تقسيمهما
من تتمة تعريفهما فلا يرد ما اورد بانه ما علل الاعراب تعريفهما دون تقسيمهما فتامل
**فائدة** في بيان واضع هذا العلم قال ابو القاسم الزجاج في اماليه حدثنا ابو جعفر
محمد بن رستم الطبري قال حدثنا ابو حاتم السجستاني قال حدثنا يعقوب بن اسحق
الحضرمي قال حدثنا سعيد بن مسلم الباهلي قال حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود
الدؤلي قال دخلت على علي بن ابي طالب ع فرايته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين
قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان
صنعت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث فالقى الي صحيفة فيها
بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبا
عن المسمى والفعل ما انبا عن حركة المسمى والحرف ما انبا عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال
لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر
وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر
قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذ
كرت فيها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها فقلت لم احسبها
فيها فقال ع بلى هي منها فزدها فيها انتهى كلام الامالي واما انا فقد رايت في كتب الفضلاء

الحرفوشي باخباره من العالم المحقق السيد هاشم الاحسائي وواضع النحو قد
وفي لوالیه اتفق العلماء على انه ابو الاسود الدئلي باذن امير المؤمنين علي عم كما اتفقوا
على ان اول من وضع الصرف معاذ بن مسلم الهرا بكسر اللام والسبب في ذلك
الوضع انه لما سمع رجلا يقرء ان الله بريء من المشركين ورسوله بالجر جاء الى علي عليه

بكسر اللام

السلم فقص ذلك عليه فقال الله هذا من مخالطة العرب بالعجم ثم قال الفاعل مرفوع و
ما سواه ملحق به والمفعول منصوب وما سواه ملحق به والمضاف اليه مجرور
وما سواه ملحق به فقال له انح الى هذا فلاجل هذا سمى هذا العلم نحوا تبركا
وتيمنا بلفظه انتهى وهذا لا ينافي ما نقلناه عن الامالي بل يؤكده وذكر بعض
المتاخرين وجها لجر رسوله على ان يكون الواو للقسم **قوله** وقدم الكلمة على
الكلام لكون افرادها جزءا من افراده ومفهومها جزء من مفهومه هذان
وجهان لتقديم الكلمة على الكلام اما الاول فلان زيدا جزء من زيد قائم واما
الثاني فلان مفهوم الكلمة ما سيتلى عليك من قوله الكلمة لفظ الخ وقد اخذ
في مفهوم الكلام الذي هو قوله ما تركب من كلمتين بالاسناد والكلمتين
اللتين والكلمتان اللتان كل واحدة منهما كلمة المراد بها المفهوم ان قيل
المقصود بيان الوجه في تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام فبيانه بان
افرادها جزء من افراده لا يدل عليه بل يدل على تقديم تقسيمها الى افرادها على
تقسيمه الى افراده كما ذهب اليه الفاضل المحشي وجعله من باب اللف والنشر المشوش
مستدلا عليه بان تقديم الافراد لا يستلزم تقديم المفهوم الا ترى ان افراد
المفرد جزء من افراد المركب فاهل الميزان قدموا تعريف المركب على المفرد قلت
استلزام تقديم الافراد على الافراد لتقديم المفهوم على المفهوم ظاهر حيث
انهما متلازمان فما يدل على تقديم احدهما يدل على تقديم الاخر واما تقديم



مفهوم المركب على مفهوم المفرد فالعارض حيث ان مفهوم الاول وجودي و
ومفهوم الثاني عدمي ومعرفة الاعدام موقوفة على معرفة ملكاتها قوله الكلمة
قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح الخ الاشتقاق على ثلثة اقسام
صغير وكبير واكبر فالصغير فهو ان يكون بين المشتق والمشتق منه تناسب في الحروف و
الترتيب نحو ضرب من الضرب سمي به لانه من نظر الى ضرب يعلم بدون تامل انه مشتق من
الضرب والكبير ان يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو جبذ من الجذب سمي به
لان معرفته كون احدهما مشتقا والاخر مشتقا منه لا يعرف الا بعد تامل كثير لا نعدام
المناسبة في الترتيب والاكبر ان يكون بينهما تناسب في المخرج نحو نعق من النهق سمي به لان
معرفة الاشتقاق هنا يحتاج الى مزيد تامل وبعضهم ادرج الكبير في الاكبر تبعا للامام
الرازي وجعل اقسام الاشتقاق على قسمين اصغر واكبر ولا مشاحة في الاصطلاح هذا
واعلم ان المشهور المعروف من الاشتقاق عند الاطلاق بلا قيد وقرينة هو القسم الاول وعرفوه
ارباب الصناعة بان يكون بين اللفظين تناسب في احد المدلولات الثلاث مع اتحاد الحروف
الاصلية او وجود اكثرها مع المناسبة في البواقي واداد بالمدلولات الثلاث المعنى
المطابقي والتضمني والالتزامي فالمناسبة الاولى كما بين مصادر المزيد فيه الماخوذة
من المصادر المجردة كالاستخراج والخروج والثانية والثالثة كما بين ضرب ومصدره
فان بينهما تناسبا في مدلوله التضمني اعني الحدث وفي المدلول الالتزامي اعني الوضع و
المكان واضرابهما واعلم ايهم ان نسبته الى القليل الشاعر بتزييفه وذلك لان المناسبة
بينهما ليس الا باعتبار التاثير المخصوص الذي هو لازم معنى الجرح وهو التاثير
الذي يصحبه الالم وهو ليس مدلولا مطابقيا للمشتق ولا تضمنيا وهو ظاهر
ولا التزاميا ايضا حيث لا يفهم منه عرفا متى اطلق بل هو حاصل من معنى بعض افرادهما
وهذه مناسبة بعيدة والجرح بفتح الجيم مصدر جرح يجرح بفتح العين واما الجرح بالضم

الوضع

فهو اسم بمعنى الجراحة قوله وقد عبر بعض الشعراء المقصود من انشاد الشعر ان العلاقة
بين المشتق والمشتق منه معتبرة حتى انهم اطلقوا الجرح على كلم اللسان قال الشارح الكاذروني
قائله امير المؤمنين علي بن ابي طالب ع ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض ان يعبر عنه ببعض الشعراء
انتهى واقول اني تصفحت الديوان المنسوب الى امير المؤمنين علي بن ابي طالب ع فلم اجده ولكن
حقيقة معناه وعلو طبقته شاهدان عادلان على صدوره من ذلك الامام ع اما نظما
كما هو او نثرا فنظمه الشعراء في كثير من حكمه ولو عليه وروده بانه ع لم يتكلم بالشعر
لعلو مرتبته ع ونقص مرتبة الشعر مردود اما اولا فلانه ع تمثل باشعار الغير في كثير من خطبه
البليغة واما ثانيا فلانه وان كان نقصا بالنسبة الى مقامه الشريف ولكنه كمال في نفسه
ولو ردت هذا لهذا اللزم رد كثير من الموارد في المعاشرات والمحاورات التي هي كمال في
حد نفسها نقص بالنسبة اليه ع واما ثالثا فقد قال السكاكي الكلام الموزون المسجع
مثل الشعر لا يسمى شعرا حتى يقصد قائله انه شعر ولعل فصاحته وبلاغته ع ادتك
الى ما تراه شعرا وهو غير مقصود له ع وقد رايت مثل هذا في شرح مغني اللبيب منقولا عن النبي ص
قوله والكلم بكسر اللام جنس لا جمع ككلم وتمرة اعلم ان المذاهب ههنا ثلثة احدها انه اسم
جنس واليه ذهب الجمهور وثانيها انه جمع واليه ذهب صاحب الكشاف وصاحب اللباب وثالثها انه اسم جمع
نقله الازهري في التصريح عن بعضهم وتحقيق الحق يتوقف على بيان حقيقة الفرق بين هذه
الثلثة فلا باس ان نحققه فنقول الجمع هو ما دل على احاده بالمطابقة فاذا قلت جاء
الزيدون فكانك قلت جاءني زيد وزيد وزيد للاحاد بشرط انضمام بعضها الى البعض
واسم الجمع ما دل على كل واحد من قبيل دلالة المركب على كل واحد من اجزائه من تلك الافراد بالتضمن كقوم ورهط فانه موضوع لمجموع الافراد فدلالته على كل واحد من قبيله واما اسم الجنس
فهو على قسمين اسم جنس افرادي واسم جنس جمعي فالاول ما وضع للحقيقة ملغى فيه
اعتبار الفردية ويصدق على القليل والكثير كالتمر والعسل والثاني ما وضع للحقيقة
ولكن باعتبار وجودها في اكثر من فردين كالكلم ولا يلزم من انتفائه انتفاء الواحد

ولاثنين

والاثنين
اسمآء الواحدة اذا عرفت ما تلونا عليك ظهر لك ان الحق انه اسم جنس وان ما
استدلوا به على الجمعية لا ينهض حجة لما عرفت من انه اسم جنس جمعي هذا وقد اجاب
عنه نجم الائمة بطريق اخر حيث قال وقد يكون بعض اسماء الاجناس مما اشتهر في معنى
الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا باللفظ كلفظة
الكلم انتهى والظاهر ان مثل لفظ حمام واضرابها على القول بانها اسم جنس من قبيل الثاني
منه فما استشكله بعض علمائنا في الحاق قتل الحمامة الواحدة بكفارة قتل الثلاث
فصاعدا حيث ان الوارد لفظ الحمام غير مشكل قال ان كان الحمام اسم جنس فحكم
الواحد حكم الثلث وان كان جمعا فلا يلحق الواحدة بالثلث وقد عرفت الحال
قوله اليه يصعد الكلم الطيب فلو كان جمعا لوجب تانيث الصفة لان الجمع بمعنى
الجماعة فاذا قلت جاءني رجال ثلثة فكانك قلت جاءني جماعة ومما ينفي جمعيته
ايضا كونه على وزن لم يبن عليه الجموع وبتصغيره على كليم وهذا الوزن مختص
بالمفرد قوله وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث لو تم هذا الدليل لدل على ان
مثل القوم والرهط واضرابهما مما يدل على الثلث فصاعدا جمع ولم يقل
به عاقل فضلا عن فاضل قوله والكلم الطيب منه اول ببعض الكلم اما بان يطلق
الكلم واراد به بعضه او يكون لفظ البعض مقدرا وعليه فتكون الصفة كاشفة
مثلها في قولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله وهو بعيد
من اداب اهل اللغة هذا وقد قال الفاضل المحشي ويمكن رد شاهد الجنس بان يقال
قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمعية
فلما بطل ههنا معنى الجمعية لم يؤنث نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا
متروكة ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد الكلم الطيب الواحدة ما لم تصر جماعة
من الكلم انتهى كلامه وانا اقول ان الجمع الذي بمعنى الجماعة له جمعية باعتبار اللفظ

جماعة اى لفظه لفظ الجمع وجمعيه باعتبار معناه اى ان المراد به جماعة واداة الاستغراق لما دخلت عليها ابطلت جمعية معناه فصار الملحوظ به كل فرد فرد بعلمها وان كان كل جماعة جماعة واما جمعية لفظه وكونه على اوزان الجمع فهى باقية بعينها مغيرة والتوابع كالوصف والبدل ونحوهما انما يتبعان له من حيث اللفظ فلو كان لفظ الكلم جمعا والحال انه لم يغيره مغير لوجب جمع الصفة ولو كان الحال على ما قال لوجب ان يقال جائنى الرجلان العالم هذا مع ان كل فرد من الافراد ينضم الى مثليه يكون جماعة فاداة الاستغراق لم تبطلها بهذا الاعتبار بل باعتبار اخر كما صرح به المحقق التفتازانى والسيد السند واضرابهما من المحققين قوله واللام فيها للجنس اى الحقيقة لان التعريف انما يكون لبيان الحقايق والمهيات لانها معقولة حال التعريف لوحدتها لا للافراد لانها غير معقولة لعدم تناهيها فتامل قوله والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما الوحدة على ثلثة اقسام احدها وحدة الجنس كوحدة التمر وثانيها وحدة النوع كوحدة الحيوان والانسان وثالثها وحدة الفرد ويسمى وحدة الشخص كوحدة زيد ووحدة عمرو ولا يتوهم المنافاة بين الجنس واولى الوحدة لوقوع كل منهما صفة للاخر كما يقال الحيوان واحد والواحد حيوان وانما يتوهم بينه وبين ثالث معانيها وهو مدفوع ايضا بانها وان كانت جزئية فيما صدقت عليه الا انها كلية مفهوما لما عرفت فوقع فى هذه الوحدة الى احد الاولين ويمكن الجواب بالتزام تجرد التاء عن معنى الوحدة لانها ليست فصلية كما توهمه الفاضل الهندى كيف لا ولو كانت كذلك لم يصح كلمتان وتمرتان لاقتضاء التثنية التعدد واقتضاء التاء الوحدة ويؤيده قوله فيما بعد لم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة هذا وظنى ان ما ذكر فى مقام الجواب تكلف مستغنى عنه لان المقصود من الكلمة هو الحقيقة وهى واحدة حقيقة والتعدد فى افرادها كما حقق فى الحكمة وتاء الوحدة مطابقة لها قوله ويمكن حملها على العهد الخارجى اه لان للكلمة افرادا وحقايق واحد الكلمة هنا اللغوية

نعم التامل انه يكفى فى مقام التعريف التصور بوجه ما للافراد وان كانت غير متناهية الا انها معلومة بهذا الوجه كما قالوا فى الوضع والموضوع له الخاص كما يأتيك تحقيقه منه

وثانيها

الكلمة المنطقية وثالثها

وثانيها الكلمة النحوية الى غير ذلك من الافراد المتكثرة بحسب تكثر الاصطلاحات وارباب كل صناعة انما يعرفون ما هو متداول لهم وتصديره بلفظ الا كان يشير الى ان فيه ضعفا او نبّه الفاضل الخ بوجهين احدهما ان اللام اذا دخل المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف ثانيهما ان لام العهد يكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة ليست قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها واقول الظ انه فهم من قولهم لام الجنس الجنس الذى اصطلح عليه المنطقيون وليس كذلك وانما المراد هو الحقيقة الاعم من الجنس وغيره الا ترى انهم حيث قالوا الانسان كلى مقول على كثيرين الخ جعلوا اللام فى الانسان للجنس والحقيقة ولا جنس هنا ولما كانت الكلمة مختلفة الحقايق كما سبق عرف الحقيقة المصطلح عليها فى هذه الصناعة فكانه قال تلك الحقيقة المعروفة بين ارباب الصناعة هى لفظ الخ فلام العهد هنا لا يخرج عن لام الحقيقة لكن باعتبار ان تلك الحقيقة الخاصة فرد من افراد مطلق الحقيقة نعم لو كان المعهود فردا من حقيقة لا يصح ما قال فهذا جواب لبابه الاول ويفهم منه الجواب عن لبابه الثانى فان قوله والكلمة الجارية على السنة النحاة الخ ممنوع لما عرفت من ان المعهود قسما وحقيقة من حقايق مفهوم الكلمة فتامل فى هذا التحقيق فانه ربما يرى اى لك ظاهرا امنا فانه لا اصطلاح اهل العربية وليس كذلك بل هو حقيقة ما قصدوا فان قلت فما وجه الضعف المشار اليه با الامكان قلت تطويل المسافة وارتكاب ما لا حاجة اليه اذ التعريف لتلك الحصة من حيث انها حقيقة كلية مع قطع النظر عن كونها حصة من مطلق الكلام فاعتبار كونه حصة منه وجعل اللام اشارة اليه بهذا الاعتبار وارتكاب ما لا يحتاج اليه بل مقام التعريف ياباه فليجعل ابتداء للحقيقة من حيث هى هى واما حمل اللام على العهد الذهنى فيوجب جهالة المحدود الا ان يعتبر التعيين بقرينة المقام قوله اللفظ الخ الرمى فى اللغة اللفظ فى اللغة يطلق على معان ثلثة احدها الرمى المطلق ثانيها الرمى من الفم ثالثها النطق وقد اطلق المحشو على

فكلامنا هنا الخ مبنى على التقدير من ان مفهوم الكلمة جنس لا نوعى كما توهم منه

ان الشارح قصد المعنى الاول حيث اطلق الرمي ولا ثم اطلق ثانيا بقوله اي رميتها لئلا يتوهم

ان المراد به الرمي من الفم على ما زعموه واقول وان كان ظاهر الحال كما قالوا الا انه

عند التحقيق قصد المعنى الثاني وانما قلنا ذلك لوجهين احدهما تمثيله بالاكل الذي هو

من لوازم الفم والا فالمناسب لفظت الحجر ونحوه وثانيهما ان ترتب اللفظ على الاكل اعدل شاهد

على تقدم الاكل عليه فاللفظ لا يتصور من الفم فقول المحشي يقال لفظت النواة اذا رمي

النواة لا من الفم بل اخرجت من التمر قبل ادخالها في الفم غير معقول لان المناسب ح ان يقول

لفظت النواة او يقول هذا ويترتب عليه اكلت التمرة مع ان معنى الثاني انسب بالمعنى الا

صطلاحي والمعنى الثالث وان كان اشد انطباقا الا انه لما كان متعديا بحرف الجر فالمناسب

المناسب للمعنى الاصطلاحي اللفظ به ولكونه اخص من المعنى العرفي لان اللفظ الا

صطلاحي تناول الالفاظ الحكمية التي لم ينطق بها ومن قال عدهم النقل من الاعم الى الاخص

هذا وقد قال نجم الائمة ان اللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد

ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول فعلى هذا لا يكون فيه نقل في عرف النحاة الا ان يقال انه

في عرف اللغة بمعنى الملحوظ به حقيقة وفي هذا الحكم تناوله مع الحكمي قوله ثم نقل في

عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به

الانسان فعلى الاول يكون من قبيل تسمية السبب باسم المسبب فان رمي الحروف من مخارجها سبب

التكلم والتلفظ بها وعلى الثاني من قبيل تسمية الخاص باسم العام فان الملفوظ بمعنى

الرمي مطرح حرفا كان او غيرها وهذا انسب بالمعنى الاصطلاحي حيث ان كليهما بمعنى

المفعول واورد ولد المحقق الشريف على هذا التعريف دورا بان معرفة ما يتلفظ الماخوذ

في تعريفه موقوفة على معرفة اللفظ المعرف والجواب ان يتلفظ به بمعنى ينطق به فهو

احد المعاني اللغوية والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي واعلم انه قد اضطرب كلام شارح

هذا الكتاب في الحركات والحروف الاعرابية بانها ان كانت كلمات يلزم ان يكون زيد من

لا يقال الرازي بمعنى الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمي الهواء من داخل الرئة الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على المسبب منه عفي عنه

جاء زيد مركبا فلم يكن اسما معربا لانه من اقسام الكلمة وان لم تكن كلمات لم تكن حد الكلمة

مانعا فذهب بعضهم الى انها كلمات فالمركب من الاسم والحركة لفظ مركب عندهم الحركة

وبعضهم الى انها ليست بكلمات واخرجها عن التعريف بان المراد من اللفظ ما يتلفظ

بها اصالة وهذا الجواب مع بعده غير مخرج لحروف الاعراب بل هو مخرج الضماير وافهما

والحق انها ليست بكلمات في الاصطلاح ولكنها خارجة بقيد الوضع فان المراد به

ان تكون الكلمة موضوعة براسها لا في ضمن كلمة اخرى كدلالة الف المفاعلة على المفاعلة

قوله مهملا كان او موضوعا قال في الحاشية وانما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما

في عباراتهم المشهورة تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل الموضوع انتهى وقدم المهمل مع كون الموضوع اشرف

منه لان الاصل في كل كلمة الاهمال والوضع طار عليها قوله كزيد ضرب وتمثيل للحرف اكتفاء عنه

بالكاف او الواو قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا وهذا كبرى لصغرى مطوية

من الشكل الثاني ترتيبه ان كل لفظ حقيقي فهو من مقولة الحرف والصوت ولا شيء من المنوي بمقولة

الحرف والصوت فلا شيء من اللفظ الحقيقي بمنوي وينعكس الى لا شيء من المنوي بلفظ حقيقي وهو المط

قال المحشي ولا ادري انه من اي مقولة ولم يعلم انه من مقولة الراجع اليه فان كان راجعا الى

الواجب فهو واجب وان كان راجعا الى الجسم فهو من مقولته وان كان راجعا الى الصوت فهو

من مقولته ففي المثال المذكور فهو من مقولة الجوهر لرجوعه الى زيد فتعميم انه ليس من مقولة الحرف

والصوت ليس على ما ينبغي وانه يوضع له لفظ بل لما كان عمدة في الكلام اكتفى عن فهمه من غير لفظ

عن اعتبار اللفظ وما قيل من ان الضمير اذا كان راجعا الى زيد يكون الفاعل المعقول هو زيد

فلا يخفى ما فيه قوله وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل دفع لما يتوهم من انها لما عبر عنه

بهذه الضماير كانت موضوعة له فبين ان التعبير على طريقة الاستعارة قوله واجروا عليه

احكام اللفظ اي الحقيقي ككونه محكوما عليه كضربت وموكدا كقوله تعالى اسكن انت وزوجك

الجنة ومعطوفا عليه الى غير ذلك من الاحكام فلما اجريت احكام اللفظ الحقيقي عليه سمي

فالعرض هيولى موضوع العرض
العرض لثالث صح

سر الموضوع والاباين
هو الواسطة بين المهمل والمستعمل
وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان
يستعمل انتهى

لفظا حكميا **قوله** والمحذوف لفظ حقيقة اما ان يكون هذا الكلام منه في مقام التحقيق وبيان ان المحذوف من اي القسمين واما ان يكون اشارة الى رد ما ذهب اليه المص في الايضاح من ان المستتر هو المحذوف لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صونا للسان عن حذف الفاعل وبيان الرد ان المستتر لفظ حكمي فلو كان محذوفا لكان لفظا حقيقة فلا يكون للفظ الحكمي مثال **قوله** لانه قد يتلفظ به الانسان وفي بعض الاحيان قد هنا للتحقيق لا للتقليل لظهوره بعض الاحيان لان الحذف ان كان جايزا فالتلفظ به ظاهر وان كان واجبا فالحذف ممكن التلفظ به وان كان غير محتاج اليه او انه يتلفظ به حال اختلال احد شرايط الوجوب كان لا يقوم مقامه غيره او ان تنتفي القرينة الدالة عليه وفي هذا الكلام رد على الفاضل الهندي حيث قال والمحذوف لفظ حقيقة لصدق مهية اللفظ عليه لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان وصدق المهية لا يستدعي الوجود والمحذوف لا ينافيه فهو قد حمل اللفظ على من شانه ان يتلفظ به الانسان وظني انه قول مستحسن لا غبار عليه **قوله** وكلمات الله تعالى داخلة فيه اعلم انه لما اعتبر الانسان في تعريف اللفظ ورد عليه كلمات الله والجن والملئكة فان المتلفظ بها كل واحد منهم وحاصل الجواب ان الانسان يتلفظ بها واما المحل فليس له مدخل في هذه الصناعة او يقال انها من جنس ما يتلفظ به بل دخول كلمات الله تعالى فيه انما هو باعتبار صدورها من الانسان فلهذا يقال كلمات الله ولا يقال الفاظ الله **قوله** والدوال الاربعة وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارة غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها الدوال مبتدا وغير داخلة خبره وهي جمع دال والخطوط جمع خط وهي الرسوم المثبتة والعقد جمع عقدة وهي عقد الاصابع لان كل عقدة موضوعة لعدد خاص في اصطلاح ارباب الحساب والتجارة والنصب جمع نصبة وهي ما وضع لمعرفة الطريق وهذا الكلام كما قال بعض المحشين تعريض بنجم الائمة حيث قال واحترز بقوله لفظ نحو الخط والعقد

لترجيح اللفظ على اللفظ وجه اخر وهو انه دافع لاحتمال الذي في اللفظ لانه ان اريد بها معنى اللفظ فهو اخص وان اريد بها غيره فالوحدة المستفادة ... يكون باعتبار اقل ما يصدق عليه فهو حرف واحد وهو فاسد وان اريد باعتبار اخر من الاوزان التي توجد فيها واحدة باعتبار اما ثلاثي او غيره ففيها احتمال فاللفظ اولى منه

والعقد والنصب والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الا

الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو هيهنا كذلك لان الموضوع للمعنى

المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون انتهى وجه الرد ان الاحتراز عن الشئ فرع دخوله في التعريف

وظني ان الشارح ان قصد هذا فكلامه في غاية التسامح لان مراد الائمة الاحتراز عن دخوله

لا اخراجه بعد الدخول والاصوب ان يقال نعم قصد ما قصده ذلك الفاضل فهو دفع

لاعتراض من يقول ان الدوال الاربع داخلة تحت جميع الفصول لا احترازية فلا بد

لاخراجها من قيد فاجاب بانها خارجة بقيد اللفظ وان كان جنسا لما عرفت فلا احتياج

الى ان يزاد في الفصول قيد لاخراجها وهذا منطبق على عبارته غاية الانطباق

قوله وانما قال لفظ ولم يقل لفظة آه اعلم ان صاحب المفصل عرف الكلمة بانها لفظة آه

والحامل له امران احدهما ان الكلمة لا تكون كلمة حتى تكون لفظة واحدة عرفا وثانيهما

المطابقة بين المبتدا والخبر فكان سائلا يقول لم لا يجري المص على حذوه لامرين الذين كورد

فاجاب الشارح ببيان فساد الامرين اما الاول فلان المص لو يقصد من اللفظ الوحدة التي

قصدها العلامة لخروج بعض الكلمات النحوية عن التعريف كعبد الله علما واضرابه

لفظتان عرفا واما الثاني فبان وجوب المطابقة مشروط بان يكون الخبر صفة مشتقة

نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب نحو زيد بصري فبصري مؤول بالصفة اي

منسوب الى البصرة واما في الجوامد فلا يلزم المطابقة نحو هذه الدار مكان طيب واللفظ

وان كان بمعنى الملفوظ الا انه في الاصل جامد لانه مصدر ويعتبر في مثله الاصل نحو امرأة

صوم ولوجوب المطابقة شرطان اخران احدهما ان لا يكون مما يستوي فيه المذكر والمؤنث

كفعيل بمعنى المفعول يقول زيد جريح وهند جريح وثانيهما ان لا يكون رافعا الضمير المبتدا

فلا يؤنث في هند حسن وجهها بخلاف هند حسنة الوجه ولم يتعرض لهما لان

مقصوده حصل بما ذكره وليس المقام مقام بيان وتفصيل قوله مع كون اللفظ احضر

بحوزان الاخص ذاتا
بالجنس وجه اخر وهو
انه ان كان المراد الاخراج
فيما نحن والمنع الاخراج
الدفع الاخراج هو
نقصد وان نفساد له
ان يقول الاخراج
يجب منه

لان فيه حذف ثانيين **قوله** وضع الوضع في اللغة جعل الشيء في الحيز اي المكان ولما كان الواضع بسبب تعيين اللفظ بازاء المعنى كانه يجعل المعنى ظرفا للفظ ومكانا له سمي به **قوله** تخصيص شيء بشيء ولم يقل تخصيص اللفظ بالمعنى ليدخل فيه الدوال الاربع كما سيأتي فان قيل المراد اما قصر الثاني على الاول او الاول على الثاني واياما كان يلزم منه خروج المشترك او المترادف قلنا ليس المراد بالتخصيص هنا القصر كما هو مصطلح ارباب المعاني بل المراد به الدلالة فكانه قال الوضع دلالة اللفظ مثلا على المعنى بتعيين الواضع ولهذا عرفه بعضهم بقصد المتكلم افادة السامع سلمنا لكن عدم التخصيص فيهما ممنوع فان الوضع لما كان متعددا فيهما تبعا لتعددهما فكان الواضع فيكل وضع يقع في زمان خصص فيه احدهما بالاخر فتامل **قوله** متى اطلق في لفظ زيد فانه اذا اطلق فهم منه الشيء الثاني وهو الهيكل المحسوس **قوله** او احس اي شوهد بالعين كما في الدوال الاربع فانا عند مشاهدتنا النصب نفهم الشيء الثاني وهو نصف الفرسخ او ربعه مثلا **قوله** فهم منه الشيء الثاني اي بعد الحكم بالوضع والمراد بالفهم هنا التفات الذهن اليه فلا يرد انه يلزم تحصيل الحاصل على تقدير الفهم سابقا قيل القائل الفاضل الجندي **قوله** يخرج عنه وضع كذا وضع الفعل على القول بانه موضوع للحدث وللنسبة الى فاعل معين كما ذهب اليه اكثر المحققين والحق انه موضوع للنسبة الى فاعل ما فلا يخرج وحاصل الاعتراض ان تعريف الوضع غير جامع **قوله** واجيب اه حاصل الجواب انه لا يطلق اطلاقا صحيحا الا مع ضميمة يفهم معناه بسببها وهي سرت والبصرة مثلا في قولك سرت من البصرة ويمكن الجواب بان الضميمة معنى يحتاج اليها الا للدلالة على المعنى بل التعيينه **قوله** ولا يبعد اه حاصل الجواب ان المراد بالاطلاق الاطلاق المتعارف بين ارباب الفصاحة المعبر عنهم باهل اللسان تسمية للسبب باسم المسبب واذا اطلق الحرف لا يكون الا مع ضميمة فح لا يحتاج الى قيد زايد وهو قيد صحيحا كما احتيج اليه

على التقدير

على التقدير الاول **قوله** المعنى ما يقصد بشيء هذا مفهومه اصطلاحا ولم يقل ما
يقصد باللفظ لانه قد يقصد باللفظ وقد يقصد بغيره كما في معاني الدوال
الاربع **قوله** فهو اما مفعل اسم مكان الف فيصح اي اذا عرفت مفهومه اصطلاحا
فهو في اللغة اما مفعل اسم مكان اي مكان القصد سواء قصد بشيء ام لا نقل من
المكانية الى المفعولية لعلاقة المناسبة لانه اما مكان القاصدية او المقصودية **قوله**
او مصدر ميمي بمعنى المفعول فعنى بمعنى عناية وعناية بمعنى معنوي اي مقصود
نقل الى المقصود بشيء فهو من قبيل نقل العام الى الخاص **قوله** او مخفف معني اه
فاصله معنوي كمرمي اجتمع الواو والياء في كلمة واحدة وسبقت احديهما الاخرى
بالسكون فقلبت الواو ياء وكسر ما قبل الياء وادغمت فصار معني كمرمي ثم خفف
بحذف احدى اليائين وقلبت الاخرى الفا بعد فتح ما قبلها وهذا الاحتمال وان كان
ابعد من جهة اللفظ لعدم وجود نظيره فلذا اخره الا انه اقرب من جهة المعنى والنسب بمعناه
الاصطلاحي لاشتراكهما في المفعولية وان افترقا بالعموم والخصوص **قوله** ولما كان
المعنى اه جواب سؤال وهو ان المعنى ماخوذ في تعريف الوضع لانه المعبر عنه بالشيء في
قوله تخصيص شيء بشيء والمقام مقام الاختصار فلا يناسب ذكره ثانيا وحاصل الجواب
ان ذكره بعده مبني على عدم دخوله في مفهومه فكانه عرف الوضع بانه تخصيص شيء
ولم يعتبر الشيء الثاني والحامل له على هذا اما تصحيح تعريفه بمفرده وهذا من مؤيدات كونه
صفة له لا للفظ كما سياتي او اخراج حروف الهجاء بقيد صريح والذي يختلج في بالي عدم
الاحتياج الى ما ذكره الشارح بل الحق في الجواب ان الشيء الماخوذ في تعريف الوضع وان كان
المراد به المعنى بحسب نفس الامر الا انه مفهوم عام يتناوله وغيره فبينه بقوله المعنى
**قوله** فيخرج به اي بقيد الوضع وانما لم يحترز به عند ذكره لان الاحتراز به على هذا
النحو مبني على تجريده عن المعنى فقبل ذكر المعنى لا معنى له **قوله** المهملات في الالفاظ

الدالة بالطبع اى الدالة على معانيها بتوسط الطبيعة كدلالة اح اح على وجع
الصدر فطبيعته يقتضى التلفظ به فان ملاحظة اللفظ وتحقيق حاله لا يقتضى هذه
الدلالة بل بملاحظة ان من كان به وجع الصدر فطبيعته يقتضى التلفظ بهذا اللفظ وكما يخرج
هذه الالفاظ يخرج الالفاظ الدالة بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار
على وجود اللافظ ولم يذكرها لانها داخلة تحت الالفاظ المهملة اذ المراد بالمهمل ما ليس
بموضوع وح فذكر الالفاظ الدالة بالطبع بعده من قبيل ذكر الملائكة وجبرئيل كذا
قال الناظرون فى هذا الكتاب وفى ظنى ان الحال ليس على ما قالوا بل الفرق واضح فان المهملات
هى الالفاظ التى لم تدل على معنى اصلا والدالة بالطبع على معنى كوجع الصدر لكن بتوسط
الطبع كما عرفت واما الالفاظ الدالة بالعقل فقد تكون مهملة وقد تكون موضوعة
لكن دلالة للمعنى الذى دلت بتوسط العقل كزيد فانه موضوع للذات المعلوم الا ان دلالته
على وجود اللافظ بتوسطه وح فاعراضه عن الالفاظ الدالة بالعقل اما لانه مقام
اختصار او لانه معلوم الظهور **قوله** اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا الضمير راجع
الى كل واحد وعطف التخصيص على الوضع من قبيل ذكر العام بعد الخاص **قوله** وبقية
حروف الهجا بتقطيع اللفظ بحروفها اى حروف الهجا حروف يقطع اللفظ بها اى حروف يركب
منها اللفظ **قوله** الموضوع لغرض التركيب لا يقال انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا
الغرض معناها فلا وجه للاحتراز عنها بهذا القيد لانا نقول ان الغرض الشئ من الشئ لا تكون
معنى ذلك الشئ اذ المعنى ما يعنى من اللفظ اى يقصد لا ما لاجله اللفظ والا لكانت حروف
الهجا كلها مترادفة فاللام فى قوله لغرض ليست صلة للوضع حتى يكون من قبيل قولهم
وضع اللفظ لمعنى بل لتعليل والغاية مثله فى قولهم وضع اللفظ للدلالة على المعنى وظنى
ان الصفة مخصصة لا كاشفة لان بعض حروف الهجا الموضوعة لمعنى كلما في كاللام الجارة
وواو العطف وهمزة الاستفهام وان شئت اخراج مثل هذه فاخرجها اما بقيد الحيثية

يقول الفاضل المحشى الدلالة بالعقل ليست الا للمهملات محل تامل منه عفى عنه

فانها

فانها من حيث انها من حروف الهجاء ليست موضوعة لمعنى و بما حققناه لك سابقا

**قوله** فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر كلفظ الاسم والفعل والحرف

هذا الاعتراض بعد ما فسر المعنى بما تقدم ليس فى محله لكنه مبنى على تخيل ان المعنى لا يكون لفظا

لكثرة استعمال اللفظ فى مقابلة المعنى **قوله** وان قلت قد وضع لما كان هذا الاعتراض متفرعا

على الجواب عن الاعتراض الاول لانه لما اجاب بتعميم المعنى ورد هذا او يتوهم فى ذيله و لا

كان المناسب ذكره بعد شرح قوله مفرد **قوله** كلفظ الجملة والخبر المراد بالخبر ما ليس انشاء

لا الخبر المصطلح وهو موضوع لزيد قائم وقام وضرب اضربهما والجملة ما ليس بمفرد فهى اعم

من الخبر فذكره بعدها من قبيل عطف الخاص على العام وهذه العبارة اوفق من عبارة

المتوسط حيث قدم فيها الخبر على الجملة فان عطف العام على الخاص نادر **قوله** قلنا هذه

الالفاظ اى الالفاظ المذكورة فى قوله بازاء الالفاظ المركبة التى هى معان الالفاظ المفردة وان كانت

مركبة بالقياس الى معانيها لدلالة جزء لفظها على جزء معناها الا انها مفردة بالقياس الى

الالفاظ التى هذه الالفاظ معان لها فان المعنى المفرد كما سيأتى ما لا يدل جزء لفظه على

جزئه ولا ريب ان جزء لفظ الجملة اعنى الجيم مثلا لا يدل على جزء معناه كزيد من زيد قائم بل

مجموع هذه الحروف يدل على مجموع ذلك المعنى فدلالته عليه كدلالة لفظ زيد على معناه

**قوله** وقد اجيب المجيب السيد ركن الدين فى شرحه الموسوم بالمتوسط **قوله** انه ليس ههنا

اى فى مقام النقض على تعريف الكلمة لفظ وضع **قوله** مفردا كان او مركبا لاحظ بقوله مفردا

الاعتراض الاول وبقوله او مركبا الاعتراض الثانى **قوله** بل بازاء مفهوم كلى فالاسم مثلا

موضوع لمفهوم وهو قولنا كلمة دلت على معنى آه واعترض بان هذا ايضا مفهوم مركب

واجيب بما سبق بانه وان كان مركبا بالنظر الى معناه الا انه مفرد بالقياس الى اللفظ الموضوع

بازائه وفيه انه يرجع الى ما سبق فلا حاجة الى اعادته والاصوب فى الجواب انه موضوع لمفهوم

اجمالى مفرد عبر عنه بهذه الكلمات وجعلت الة لملاحظته فهو فى حد ذاته مفرد **قوله**

افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل آه لهذه العبارة حلان احدهما ان يكون قوله كلفظ الاسم بيانا للالفاظ الجملة وعلى هذا يكون البيان مخصوصا بمفهوم الاسم فكانه قال للاسم مفهوم كلي ولذلك المفهوم افراد وهي الفاظ مثل لفظ اسم وفعل وحرف وزيد ونحوها فان لفظ الفعل والحرف والخبر والجملة اسماء ولذا يخبر عنها كقولك ضرب فعل ماض وفي حرف جر والجملة اسم فذكر مفهوم الاسم واحال عليه مفهوم الخبر والجملة وغيرهما ومفهوم الخبر كلام يحتمل الصدق والكذب وافراده الفاظ كزيد قائم وقام زيد وثانيهما ان يكون قوله كلفظ الاسم آه متعلق ومتمم للفظ الثاني والتقدير ليس هنا لفظ كلفظ الاسم والفعل والحرف ونحوها وضع بازاء لفظ اخر بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ وهذا الذي اعتمد عليه في هذه العبارة وان كان الاول اقرب لفظا فتامل في هذا المقام فانه من مزالق الاقدام **قوله** ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير آه اي الحكم بانه ليس في مقام كون الكلمة موضوعة لمعنى لفظ وضع بازاء لفظ منقوض بالضماير وامثالها مثل الموصولات ونحوها الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة فليس هناك مفهوم كلي يكون اللفظ موضوعا له كما اذا قلت زيد فقيل لك الذي قلته اسم مفرد وقلت زيد قائم فقيل لك الذي قلته مركب خبري **قوله** فان الوضع فيها اي في كل واحد من الضماير وامثالها او الجميع باعتبار تعدد الامثال الا ان الموضوع له خاص لان الموضوع له الافراد بملاحظة ذلك المفهوم **قوله** فليس هناك اي في مقام وضع الضماير وامثالها الا الالفاظ المخصوصة او في مقام رجوع الضمير اليها **قوله** هو الموضوع له في الحقيقة وانما اتى بهذا القيد لان هناك مفهوم كلي يسمى الموضوع له مجازا كما في ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره فيجعل هذا المفهوم موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم والذي موضوع له حقيقة مبهمة والمراد افرادها وان اردت تحقيق معنى الوضع العام فاستمع لما يتلى عليك فنقول لا بد للواضع في الوضع

بيان اقسام الوضع والموضوع له

من قصور

عن تصور المعنى فان تصور معنى جزئيا وعين بازائه لفظا مخصوصا كان الوضع خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه اعني تصور المعنى والموضوع له ايضا خاص كزيد وان تصور معنى عاما يندرج تحته جزئيات فله ان يعين لفظا بازاء ذلك المعنى العام فيكون الوضع عاما والموضوع له عاما كالانسان الموضوع للحيوان الناطق وله ان يعين اللفظ بازاء خصوصيات الجزئيات المندرجة تحته لانها معلومة اجمالا اذا توجه العقل بذلك المفهوم العام نحوها وهذا العلم الاجمالي كاف في الوضع فيكون الوضع عاما لعموم التصور المعتبر فيه والموضوع له خاص واما عكس هذا اعني ان يكون الوضع خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه والموضوع له عاما فغير ممكن لان الجزئي ليس وجها من وجوه الكلي ليتوجه العقل به اليه فتصور اجمالا انما الامر بالعكس اذا تنقش هذا على صحيفة بالك فاعلم ان لفظة انا مثلا لا يستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه ليست موضوعة لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب ان يكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها له استعمالها في افراده المعينة كذا قال جماعة من الافاضل والحق ما افاد العضدي واستحسنه الشريف واشار اليه فاضل الشم وهو انها موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شيء منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ولو صح ما ذهبوا اليه لكان انا وانت وهذا ونحوها مجازات لا حقايق لها اذ لم تستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهو بعيد في النظر كيف ولو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان يتمسك في اثباته بامثلة نادرة كالرحمن وقامت الحرب على ساق وشابت لمة الليل **قوله** على جزء معناه وانما لم يقل جزء معناه لانه بصدد تعريف المعنى المفرد فلو عبر بما ذكر لزم ان يكون للمعنى معنى **قوله** وفيه انه يوهم آه اي في جعل المفرد صفة للمعنى توهم ان

مذهب ملا سعد

ومن جملة الاعتراضات على كون المفرد صفة للمعنى خروج جميع الافعال لان معانيها متعددة اعني الحدث والزمان والفاعل والجواب انه ان دلالة الفعل على هذه الثلاثة بطريق العطف بل يدل على حدث منسوب للفظ الى فاعل ما واقع في زمان فهو معنى مفرد ذو قيود فتامل منه

اللفظ موضوع لمعنى كان متصفا بالافراد قبل الوضع وذلك لان الوضع تعلق بالمعنى
المقيد بقيد الافراد والفعل وشبهه اذا تعلق بشيء مقيد بصفة يستفاد منه في عرف اللغة
ان تقيد هذا الشيء بصفة مقدم على تعلق الفعل به لانه يجب ان يكون المعنى سابقا على
وضع اللفظ له لامتناع وضع شيء لامر معدوم واذا كان المعنى المقدم متصفا بصفة يجب ان
يكون تلك الصفة متقدمة وانما عبر عن هذا الامر المحقق بالتوهم لظهور المراد في هذا المقام
فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما يكون بعد وضع اللفظ له بل بعد استعماله فيه لان المعنى
المفرد على ما عرفت ما لا يدل جزء لفظه على جزئه والمركب بالعكس في الدلالة وعدمها فرع ان
لهما والاحتمال المذكور مؤيد لما نقله نجم الائمة الاسترابادي من ان الافراد صفة اللفظ عند النحاة
وانما هو صفة للمعنى عند المنطقيين هذا واعلم ان ذكر التركيب طرد للباب **قوله** فينبغي
ان يرتكب فيه تجوزا اي في كون المعنى متصفا بالافراد قبل الوضع والتجوز ان يقال لما كان
المآل المعنى الاتصاف به بعد الوضع سماه قبل الوضع به تسمية للشيء على ما يؤول اليه كما قال عليه السلام
من قتل قتيلا فله سلبه اي من قتل شخصا حيا من اهل الحرب فله سلاحه وثوبه فسمى شخص الحي قتيلا
لانه يؤول الى القتل لا اتفاقا **قوله** ما يدل جزؤه وانما لم يقل هنا جزء لفظه ... يلزم ح
ان يكون للفظ لفظ اخر على ما لا يخفى **قوله** ولا بد من بيان نكتة الخ اي حين جعل
المفرد صفة للفظ صار للفظ صفتان احدهما جملة فعلية اعني الوضع والاخر مفردة
اعني لفظ مفرد والاحسن في الوصفين التشابه ليكون الكلام على نسق واحد وكان يمكنه
ان يطابق بينهما بان يعبر منهما بالفعل او بالاسم فمخالفة الاحسن لا بد لها من نكتة وهي بيان
تقدم الوضع على الافراد بحسب المرتبة لان تقدم الزماني غير معقول هنا للمقارنة بينهما فيه فاستعير
ما يدل على التقدم الزماني اعني صيغة الماضي للدلالة على التقدم الرتبي واتى بحرف التشبيه
اشارة الى انه يمكن ان تكون النكتة غير ما ذكره وهو ان الصفة الاولى لما كان لها معمول
اعني الجار والمجرور والفعل اصل في العمل عبر عنها به **قوله** وان لم يتناوله حده رسم الخط

لان

لان من قوا علمهم ان يكتبوا الكلمة على صورة الوقف بها واذا وقف على المنون تقلب
تنوينه الفا نحو رايت زيدا فلو كان المفرد منصوبا لكتب بالالف **قوله** فانه مفعول بواسطة
اللام الغرض من هذا دفع اعتراضين احدهما ان الحال انما يبين هيئة الفاعل او المفعول
ثانيهما انه لابد من اتحاد العامل في الحال وصاحبها وهو ههنا مختلف لان العامل في الحال
وضع وفي معنى حرف الجر وجه الدفع ظاهر ولم يقدم الحال على صاحبه مع انه نكرة لانه ظرف
ولا يجوز تقديمه عليه على ما سيتلى عليك **قوله** ووجه صحته اه اي وجه صحة وقوع المفرد
حالا سواء كان من الضمير او من المعنى والغرض دفع ما يتوجه من انه يجب ان يكون الحال وعامله
مقترنان والوضع هنا مقدم على الافراد على ما عرفت وحاصل الجواب ان الوضع وان كان
مقدما على الافراد ذاتا ورتبة الا انهما مقترنان بالزمان فان اتصاف المعنى بالافراد
حالة الوضع وهذا القدر من الاقتران كاف في صحة الحالية **قوله** وقيد الافراد لان الوضع
لاخراج المركبات وما قيل من انها خارجة بتقييد الوضع للمفردات لا لغيرها مردود بما اخترنا (لأن الوضع صح)
في غير هذا الكتاب من انها موضوعة وتحقيقه بوجهين احدهما ان المراد بالوضع اما وضع عين اللفظ
لعين المعنى كما في المفردات ووضع اجزائه لاجزائه كما في المركبات وثانيهما انها موضوعة بالوضع
النوعي ومعناه ان الواضع وضع قانونا كليا يتعرف به الالفاظ كما بين مثلا ان المضاف مقدم
على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام التي يحتاج في معرفتها
الى علم النحو **قوله** كلامية او غير كلامية الياء للنسبة اي مركبات منسوبة الى الكلام بان يقال
لها كلام عند ارباب هذا الفن وهي المركبات التامة كزيد قائم وغير الكلامية ما عداها سواء
كان مركبا اضافيا او عدديا او مزجيا او نحوها **قوله** فيخرج به الخ وكذا يخرج عنه رجل
بالتنوين فان التنوين يشابه اللام في كونهما من حروف المعاني **قوله** مثل عبد الله علما
اي كل مركب اضافي صار مفردا بسبب العلمية وانما صار مفردا لان المقصود منه الشخص المسمى
بهذا الاسم لا العبودية والذات المستحقة لجميع الكمالات **قوله** مع ان معربا بعرابين احدهما

على المضاف والآخر على المضاف اليه وانما اعرب باعرابين مع كونه مفردا لانه منقول عن مركب

اضافي وعلم بالاستقراء ان كل لفظ منقول فاعرابه باعتبار المنقول عنه وباعتبار منقول

اليه صحيح **قوله** بالغرض من علم النحو لان الغرض منه معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فان قلنا

لان كلما اعرب باعراب واحد يكون كلمة وكلما اعرب باعرابين يكون كلاما فترك رعاية اللفظ

والميل على جانب المعنى يناسب اصطلاح اهل الميزان **قوله** وفيما اورده صاحب المفصل لما ذكر ان

تعريف المصنف محتمل من وجهين احدهما خروج قائمة والآخر دخول مثل عبد الله علما اراد

ان يذكر ان تعريف المفصل محتمل من وجه واحد **قوله** فانه لا يقال لفظة واحدة الظاهر ان المراد

الوحدة العرفية عند ارباب اللسان ولم يصدق مثل هذه الوحدة على عبد الله وقال الفاضل

المحشي المراد باللفظة الواحدة ما يتلفظ به مرة اي دفعة بحيث لا يصح ان يتلفظ به مرتين باعتبار

ما فخرج عبد الله لانه يتلفظ بكل واحد من جزئيه باعتبار وضعه الاضافي وهو بعيد **قوله**

فمثل عبد الله خرج عنه اعلم ان صاحب المفصل بعد ان عرف الكلمة بما ذكره الشارح جعل عبد الله

من اقسام الاسم العلم المركب فالظاهر ان كلام الشارح معه على سبيل الاعتراض فنسبة الفاضل

المحشي كلام الشارح الى الافتراء افتراء ولا يحتاج الى الجواب بان المراد باللفظة في تعريف

المفصل اللفظ وزيادة التاء للمطابقة لانه بعيد غاية البعد **قوله** اعلم ان الوضع

المقصود من هذا الكلام دفع ما يقال لم ترك المصنف في التعريف قيد الدلالة ولو لم يات به كما

فعله صاحب المفصل لما قدم الدلالة وكانت اعم من الوضع لانها ان كانت بحسب جعل الجاعل

فوضعية وان كانت بحسب كون الشيء الاول مقتضي للطبع عند عروض المعنى فطبعية

وان كان بغير ذلك فعقلية احتاج الى قيد الوضع **قوله** دير المسموع من وراء الجدار

قيد به ليتمحض الدلالة العقلية لان ذكر دير يوهم الدلالة الوضعية واما فلا فرق في

هذه الدلالة بين المحسوسات والموضوعات وقيد بقوله من وراء الجدار لانه لو سمع منه هذا اللفظ

حال المشاهدة يعلم من جهتها **قوله** اي منقسمة اعلم ان هذا التقدير لفوائد احدها

ومحصل الجواب ان المصنف وكان مستلزما للدلالة اكتفى به عنها وصاحب المفصل لما قدم قيد الوضع

بيان تقسيم الكلمة

أنه

انه اشارة الى ان هذا الخبر يقصد به تكميل تعريف الكلمة بتصورها ثانيا بضم قيودها اليها
يحصل بملاحظة تفصيل الاقسام ثانيها كونه اشارة الى تصحيح الحمل فانه على الظاهر ان كل
واحد من الاقسام الثلثة خبرها وهو لا يصح لانها اعم من كل واحد منها ومن شان
الخبر ان يكون اعم من المبتداء او مساويا له فيجعل الخبر مقدرا الوجود بشرط صحة الحمل
ثالثها ان الضمير اذا كان مرجعه مذكرا وخبره مؤنثا او على العكس كان رعاية الخبر احسن
واولى وهو هنا مذكر فالانسب ان يعبر بضمير المذكر فاجاب بان الخبر محذوف تابعها وهو الظاهر
ان ضمير هي راجع الى مفهوم الكلمة لا الى لفظها والمفهوم لا يكون اسما وفعلا وحرفا
المفهوم من الواو الجمعية فاجاب بان المقصود ان هذا المفهوم منقسم اليها ومعنى انقسامه
اليها انه ينضم اليه قيد الدلالة على معنى في نفسها مع الاقتران ويكون مفهوم الفعل وقس
عليه حال اخويه والى هذا اشار نجم الائمة حيث قال فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلثة
معا لان الواو للجمع واجاب بان هذا يلزم لو كانت هذه القسمة من قبيل قسمة الشيء الى الاجزاء
وليس كذلك وانما هي من قبيل قسمة الشيء الى جزئياته ويكون ما اشار اليه الشارح جوابا اخر
وهو ان المقصود بقوله وهي اسم آه اي منقسمة الى الاسم فافهم قوله لانها اي الكلمة
آه غرضه من قوله في اثناء التقسيم او لا يدل تصدق على امرين احدهما ما لا يدل اصلا والثاني    هذا ان
ما يدل على معنى ولكن لا على معنى في نفسها والقسم الاول ليس بمراد فلا يصح جعل الثاني
الحرف فنبه على ان المراد بالدلالة هي التي يستلزمها الوضع وهي لا يكون الا لمعنى قوله
انما من صفتها انما قدره في نظم الكلام لتصحيح الحمل لان قوله ان تدل في تاويل المصدر ولا
يصح ان تقول الكلمة اما دلالة او لا دلالة لكن يصح ان توصف بها اما لا دالة او دالة وقال
سيد المحققين لا حاجة الى تقدير شيء في هذا المقام فانه فرق بين المصدر الصريح والفعل المضارع
المصدر بان وان فانه في تاويل المصدر باعتبار الاحكام اللفظية من صحة دخول حرف الجر
عليه والاضافة او نحوهما ولا شك ان معنى الفعل مربوط بلا تقدير انتهى وهو محل تامل وقال

بعضهم انما اتى من ان الغصوب يبدو منها للتنبيه على كثرة اوصاف الكلمة وفيه نظر لان حصر معنى التقسيم ليس الا انه ليس المقسم خارجا عما ذكر في التقسيم لا انه ليس له امر اخر غيره الا ترى ان معنى قولك الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس الا ان الانسان لا يخرج عنهما الا انه لا يكون غيرهما فقيده من لتزيين اللفظ وتحسينه **قوله** كائن في نفسها اشارة الى ان الظرف مستقر **قوله** اعني الابتداء والانتهاء اراد الابتداء والانتهاء الخاصين لان معناهما والا فالابتداء والانتهاء العامين معنيان مستقلان يخبر عنهما من غير توقف على ذكر متعلق كقولك الابتداء خير من الانتهاء وسيرد عليك تحقيقه انشاء الله فانتظر واذا عرفت هذا فحاصل قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره ما ذكره الشارح ان المعنى الذي دل عليه الحرف له متعلق لا بد من ذكره فكان معناه حاصل في غيره لانه اذا انتقل لفظه الى ذهن السامع لم ينتقل معه المعنى فكان غالب الحرف كظرف خال فلا يتم معناه فيه بل في غيره بخلاف قسيميه فانه اذا انتقل لفظهما الى ذهن السامع انتقل معه المعنى فكان غالب كلمتهما ظرف اذا انتقل ما فيه فلذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة اذا عرفت هذا المعنى الصواب فاعلم ان له تفسيرات اخرى في كلام الفاضل احدها قولهم معنى دلالة الحرف على معنى في غيره ان تصور معناه متوقف على خارج عنه الا ترى انك اذا قلت ما معنى من فقيل في الجواب انه للتبعيض وجدت تصوره متوقفا على الغير لا يمكن تصور التبعيض الا بعد تصور الجزء والكل وهذا معنى باطل لان سائر الامور النسبية كالقرب والبعد ونحوهما كذلك فيلزم ان يكون حروفا ولا قائل به ثانيها قول الخريبي من دلالته على معنى في غيره انك اذا قلت من مثلا لم يدر هي متبعضة ام مبتدأة ام غيرهما فاذا ذكرت مجرورها يتبين معناها وهو كما تقدم في الضعف لانه يدل على انها مشتركة والاشتراك لا يقتضي كون معنى الكلمة في غيرها والا لكانت الاسماء المشتركة حروفا ويزيد عليه بانه لا يتم في الحرف الغير المشتركة ثالثها ما ذكره نجم الائمة الاسترابادي حيث قال الحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير صفة للفظ واطنب في تفصيل هذا المعنى بالامثلة التي من جملتها قوله فاللام في قولنا

تحقيق معنى الحرف

الرجل مثلا ويدل بنفسه على المعنى الذي هو التعريف في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد وفيه بحث لانه ان اراد ثبوت معنى الحرف في لفظ غيره ان معناه قائم بلفظ الغير فهو ظاهر البطلان لان الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقة ومتعلق بمعنى الجملة فان اريد قيامه بمعنى غيره قياما حقيقيا فبطلانه ايضا ظاهر ولانه يلزم ان يكون الاعراض مثل البياض ونحوه حروفا لدلالتها على معان قائمة بمعان الالفاظ غيرها وان اريد به تعلقه بمعنى غيرها لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعان غيرها حروفا وهذا كله فاسد **قوله** كالبصرة والكوفة اكتفى بذكر بعض الضميمة عن تمامها لان ضميمة معنى من لفظ سر والبصرة ومعنى الى لفظ انتهيت والكوفة ويمكن جعل قوله كالبصرة اشارة الى ذلك **قوله** ان يقترن ذلك المعنى ارجع الضمير اليه لانه المقترن حقيقة باحد الازمنة الثلثة ووصف الكلمة به من قبيل زيد حسن الكلام **قوله** في الفهم الظرف متعلق بقوله يقترن ذلك المعنى حال فهمه من اللفظ **قوله** اي حين يفهم بيان لما خرج به ما يقترن باحد الازمنة بحسب التحقق كالضرب فانه لا يتحقق خارجا بلا زمان لكن الزمان لا يفهم من لفظه وما يدل على الزمان بقرينة لفظية كضارب امس وما يكون مقارنا للفهم لكن يكون فهمه من قرينة حالية كما اذا اطلق ضارب في فهم الزمان **قوله** ماخوذ من السمو هذا ما اختاره البصريون وما بعده مختار الكوفيين ولكل واحد من الفريقين دلائل الحج اضربنا عن ذكرها مخافة التطويل **قوله** لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر قال الفاضل فيكون من باب تسمية الدال باسم المدلول والانسب انه من باب تسمية الكل باسم الجزء لان من عادتهم ان يسمون الدال باسم المدلول اذا كان مدلولا مطابقيا اذا عرفت هذا كله فاعلم ان حصر الكلمة في اقسامها حصر عقلي مردود بين النفي والاثبات لا استقرائي وان ذهب اليه بعضهم قال الشيخ جمال الدين ابن هشام في شرح اللمحة اجمعوا الامر لا يعتد بخلافه على انحصار اقسام الكلمة في ثلاثة الاسم والفعل والحرف وقال ابو حيان زاد ابو جعفر بن صابر قسما

والذي يدل على ما ذهب اليه البصريون جمعهم على اسماء الاوسام واشتقاق الفعل منه سمى لا وسم وتصغيره على سمي لا وسيم وما اخا بوابه انه من باب انقلبوا خلاف الظم منه عنه

رابعا سما الخالفة وهو اسم الفعل انتهى ووجه التسمية انه خلف الفعل وقام مقامه فهو مردود
بانه اسم لصدق التعريف عليه فان قولك صه مثلا اسم لقولك اسكت اى للفظه على الاصح
فهو بمنزلة ضرب فى قولك ضرب فعل ماض فانه فى هذا التركيب اسم مسماه قولك ضرب من نحو ضرب زيد
فمعناه الفعل فالاخبار عنه باعتبار معناه واما لفظه فاسم والالزم التناقض فى حال الاخبار
قوله وقد علم بذلك الواو اما عاطفة على محذوف اى قد تبين وقد علم واعتراضية لمدح الدليل
المذكور غنيا للطالب لو دخل ان هذا حصر بدون تعريف الاقسام او تنبيه من لا يكتفى بالاشارة
كذا قال الشارح الهندى اقول ويجوز ان يكون ابتدائية وقد اما للتقريب او للتحقيق والباء سببية
قوله والفعل كلمة تدل على معنى آه اعلم ان المتاخرين قد اطبقوا على ان الفعل يدل على
الحدث والزمان ونسبة الحدث الى فاعل وهو معنى حرفى يحتاج فى الى الطرفين فاستقلال معناه باعتبار
معناه التضمنى على الحدث حتى انهم شنعوا على من اطلق ان معنى الفعل مستقل ولم يقيده بالمعنى التضمنى
واظن انه غير موافق للتحقيق لان النسبة وان احتاجت الى الطرفين الا انهما جزان للفعل فهى
لم تحتج الى امر خارج عن مفهوم الفعل كافتقار معنى الحرف اليه الا ترى ان معانى الاضافات
كالمقاربة والمباعدة والمجاورة واشباهها معان اسمية مع احتياجها الى الطرفين الا ان
ذينك الطرفين مفهومان من اللفظ على قياس ما عرفت فى كلام المتقدمين فى عد الزمان من
اجزاء معنى الفعل مضطرب فمنهم من وافق المتاخرين ومنهم من ذهب الى ان دلالته عليه بطريق
الالتزام ولهم دلائل حررناها فى كتابنا الموسوم بمفتاح اللبيب فلنذكر هنا بعضها اولها ان
الزمان ظرف لتعلق الفعل بالفاعل ومعلوم ان الظرف لا يكون جزءا من المظروف ثانيها انهم
متفقون على ان اقتران مثل اسم الفاعل والمفعول بالزمان كاقتران الفعل بغير ان زمان
معين ويقولون الزمان ليس جزء لمعنى اسم الفاعل فكذلك الفعل بدونه وقد تحقق فى جميع
الانشاءات رابعها لو كان الزمان الماضى جزء الماضى وكذا فى المستقبل لما امكن اختلافه
بعارض وقد يختلف كما فى قولك ان قمت قمت ولم تضرب فلا يكون جزءا الا انما بالذات لا يختلف

تعريف الفعل

وهذا مبنى على التحقيق الآتى من دخول الفاعل فى مفهوم الفعل منه

بالعارض

الاولى

بالعارض ونحن حيث اخترنا مذهب المتاخرين لا بد لنا من الجواب عن هذه الادلة فالجواب عن
انه مغالطة من باب اشتباه الفعل اللغوي بالفعل الاصطلاحي فان الزمان ظرف لتعلق الفعل
اللغوي اعني الحدث بالفاعل وهو ليس بجزء له ليلزم المحذور بل جزء الفعل الاصطلاحي وعن الثاني
بالفرق بين الاقترانين فان اقتران الفعل باعتبار انه جزء معناه واقتران اسم الفاعل به ليس باعتبار
تحققه لان كل فعل من ضرب وغيره فلا بد له من زمان ولم يفهم من لفظ ضارب الا ذات متصفة
بالضرب من غير اعتبار زمان مطلق او مقيد ولذا عرفوا اسم الفاعل بما اشتق من فعل لمن قام
بمعنى الحدوث من غير زيادة زمان مطلق وعن الثالث بعد تسليم عدم دلالتهما على زمان انا نقول يجوز
ان يجرد الشيء عن جزئه فيصير مدلوله الجزء الاخر كما جردوا الوضع عن المعنى وعن الرابع ان الزمان
الماضي مثلا جزء للفعل الماضي صورة ومعنى وقت في المثال وان كان ماضيا صورة الا انه مستقبل
حقيقة لمكان ان الشرطية وعليه فقس المضارع ومثل هذه التحقيقات وان كان المحل لا يتحملها
الفعل الا انا ذكرناها هاهنا خوفا من مصايب الزمان **قوله** وليس المراد بالحد الغرض من
هذا الكلام دفع اعتراض الامام الرازي حيث قال ان مثل هذه التعريفات لا يكون حدودا
لان الحد هو المركب من جنس وفصل وجودي بين وفصل الحرف في المخرج لا خوي عدمي وكذا فصل
الاسم الذي به يمتاز عن الفعل وحاصل الجواب على ما ذكرت من ان شرط ما اعتبره اهل صناعة
الميزان واما الادباء فليس المراد بالحد عندهم الا المعرف الجامع المانع واذا كان فصله عدميا فهو
حد عندهم ورسم عند اهل الميزان **قوله** لله دره المصنف الدر في اللغة ما يدر من الضرع كاللبن
وفيه خير كثير عند العرب ويراد به الخير مجازا ويقال لله دره اي كثر خيره ويستعمل في مقام المدح والتعجب
كما هنا فاما ان يكون الدر كناية عن فعل الممدوح الصادر منه ونسب على الله تعالى مع انه فعله لغرض التعظيم
وهو منشئ العجائب فكان هذا الفعل لله تعالى لا لغيره واما ان يكون الدر باقيا على حقيقته والمراد به
اللبن الذي تغذى منه حتى صار [illegible] **قوله** الكلام في اللغة اه الالف واللام في الكلام مثله في الكلمة
قال بعض المحققين من المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتفيا به في اداء المرام على ما في القاموس

تعريف الكلام لغة

ولا يخفى انه اشد مناسبة لما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل عند اليه انتهى وهو كلام
اشار اليه الشهيد الثانى فى شرح للمغنى **قوله** اى لفظ فسر ما العام باللفظ لان الكلام
المبحوث عنه هو اللفظ وقيل ليخرج عن التعريف زيد قائم اذا ضم معه لفظ مهمل لانه متضمن كلمتين
بالاسناد لكنه ليس بلفظ لان المركب من اللفظ وغيره ليس بلفظ قال الشريف فى حاشية المطالع
[illegible] المعلومة بالضرورة ان الاشياء المتعددة لا تصير امرا واحدا ما لم يعتبر معها هيئة
وحدانية هى جزء صورى للمركب فعلى هذا لابد لتحقق الكلام من جزء صورى هو الهيئة
وهى ليست بلفظ فالمجموع ليس لفظا لما عرفت فتفسير الشارح يخرج جميع افراد الكلام الا
انه يتوقف تسميته لفظا باعتبار اغلب اجزائه وح فيجرى فيما قيل **قوله** حقيقة او حكما اما
قيد للتضمن فالتضمن الحقيقى ما كان له جزئين حقيقيتين بمعنى حقيقة كضرب زيد والتضمن
الحكمى ما كان الضمائر واما ان يكون حقيقة بمعنى حقيقية وحكما بمعنى حكمية فيما تركب من
كلمتين حكميتين مثل قولك غلام زيد ابوه قائم فان كل واحد من الجزئين وان كان مركبا
الا انه فى حكم كلمة واحدة اعنى هذا ذاك وهذا هو الظاهر من تحقيقه الاتى بعيد هذا **قوله**
فالمتضمن اسم الفاعل آه جواب اعتراض يرد على المص واول من تصدى له فعل الشارح الهندى
وتقريره انه يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن لان الكلمتين ايض كلام وحاصل الجواب ان المتضمن هو مجموع
دون كل واحد الذى هو المتضمن فلا اتحاد ح وقال بعض الافاضل لو جعل باء قوله بالا
سناد للاستعانة لم يحتج الى الجواب لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد ولو
جعلت بمعنى مع احتيج اليه وظنى انه لو عكس لكان انسب مع ما تقرر ان الاسناد ليس لفظا والشارح
قد اخذ اللفظ فى التعريف والمراد من تضمن الكلمتين فهمهما منه وشمولهما شمول الافراد
**قوله** اى تضمنا حاصلا بسبب الاسناد جوز الشارح الهندى مع هذا ان يكون الباء اما للاستعانة
او للالصاق او للمصاحبة وقوله اى تضمنا بيانا لكون الظرف صفة مصدر محذوف وجوز
الفاضل الهندى تعلقه بتضمن وكونه صفة كلمتين اى كلمتين متلبستين بالاسناد

قوله

قوله حقيقة او حكما اي سواء كان احد الكلمتين حقيقة او حكما والكلمة الحكمية نظ
ما عرفت مما صح وقوع المفرد موقعها قوله وحيث كان الكلمتان آه ان الغرض من هذا
دفع اعتراض نجم الائمة الاسترابادي على المص ان يقول كلمتين او اكثر ليعم زيد ابوه قائم وزيد
قام ابوه قوله بحيث يفيد المخاطب المراد من شانه افادة المخاطب لتصديق الاسناد على الاسناد
الواقع في الجمل الخبرية والوصفية لعلم المخاطب بمضمونها او تحمل الافادة على النفات الذهن كما سيق
تحقيقه قوله او قائم ابوه اي زيد قائم ابوه قال الفاضل الخ في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركبا
نظر لان الخبر عندهم قائم وفاعله خارج عن الخبر اقول ما ذكره يتمشى على مذهب صاحب الكشاف من
ان الخبر ما يتم به الفائدة مع متعلقه واما على ما هو المشهور من ان الخبر هو الجزء المتم الفائدة
فكلام الشارح موجه قوله اعني قائم الاب ليس المراد بان الخبر هو المجموع للزوم المحذور بل المضاف و
المضاف اليه خارج عنه قوله في حكم هذا اللفظ فيكون هذا قائم مقام لفظ حسن قوله اعلم
ان كلام المص نظ آه لانه قال ما تضمن كلمتين بان يكون الكلمتين في ضمنه فهو اذن اكثر منهما
والحق ما ذهب اليه صاحب المفصل لوجهين احدهما ان توقف المسند على المسند اليه توقف ذاتي
وعلى غيره توقف عارضي ثانيهما ان الاسناد نسبة لا تقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه لا
باكثر وهما كلمتان او ما في حكمهما في قبول الاسناد به او اليه وانما قال ظاهر لانه يمكن ان يؤول ارادا
تضمن كلمتين فقط او اراد بالتركيب قوله ثم اعلم ان صاحب المفصل في اللباب بعد ان عرف الكلام
ومثاله بضرب زيد وانطلق بكر ونحوهما قال صاحب المفصل ويسمى الجملة وقال صاحب اللباب
ويسمى كلاما وجملة وظاهر الحال كما فهم الشارح لكن قال ولد المحقق الشريف اعلم انه قد وقع
في عبارات المتقدمين ان الكلام يسمى الجملة فوهم بذلك بعضهم انهما مترادفان والحق ان الجملة
اعم وهذه العبارة تظهران حق يسمى ببدل الشيء انتهى وكانه اراد تطبيق كلاميهما على مذهب
الجمهور وان كان محوجا الى التاويل وكلام الشارح كما ذكرنا ناظر الى ظاهر عبارتيهما فلكل
فلكل وجه قوله في تصدق الجملة على الجملة الخبرية آه انما قيدها بالخبرية لان الجملة الانشائية

في الهامش: يتوقف الكلام على الكلمتين وعلى النص
اعلم ان صاحب المفصل ... التضمن

عنده لا تقع اخبارا ولا اوصافا الا على تاويل الجوائز والوقوع وقد سبق مجملا وسيأتى
انشاء تعم مفصلا فالجملة الخبرية مثل يضرب في قولك زيد يضرب فالواقعة وصفا نحو يضرب ابوه
في قولك جاءني رجل يضرب ابوه فان اسنادي يضرب الى ضمير المبتدا ليس مقصودا بالذات في الاصل
بل المقصود اسناده الى المبتدا ولما كان الضمير محصلا ومحسنا للربط بين الفعل والمبتدا انه
اسند اليه كذا في الثاني فتامل **قوله** وفي بعض الحواشي اي الحواشي المنسوبة الى المصنف فان
المصنف كتب حواشيا على هامش الكتاب حال المذاكرة والحواشي التي كتبها التلامذة بالاملاء
وهي المسماة بالامالي غير الايضاح شرح الكتاب لكنه قال في بحث حروف الاستفهام ان لهما
صدر الكلام وهو يدل على كون قام ابوه في قولنا زيد قائم ابوه كلاما عنده والا لم تقع
حرف الاستفهام في صدر الكلام مع ان الكلام فيه ليس مقصودا بالذات **قوله** الا
في ضمن اسمين او في ضمن اسم وفعل انما اختير على تقدير هذا اللفظ لدفع الاعتراض الذي اورده
الفاضل الهندي واجاب عنه حيث قال لا يحصل ذلك اي الكلام او ما تضمن كلمتين الا في ضمن
المذكور او الاسناد الاصلي المقصود لذاته وعلى الاول يشكل الظرفية فيجاب بان الكلام كلي
يصح مظروفا للجزئي انتهى وحاصل الاعتراض ان كون الكلمتين ظرفا للكلام يستلزم كون
الشيء ظرفا لنفسه لان الكلمتين هما الكلام وحاصل الجواب ان الكلام العام لا يحصل الا في ضمن
الكلام الخاص وقد اجاب عنه الفاضل جوابا اخر وهو يجعل في بمعنى من **قوله** فان التركيب الثنائي
اه هذا انما يفيد انحصار الكلام في الثاني والمدعى اعم من ذلك فانه على مذهب المصنف يكون ثنائيا
وفوق الثنائي **قوله** وفي بعض النسخ او في فعل واسم ووجهه ان المركب من فعل واسم يلزم فيه
تقديم الفعل فقدمه في الذكر **قوله** ونحو يا زيد جواب عما يقال ان يا زيد تركيب من حرف واسم و
هو كلام مفيد فاجاب بان طرفي الكلام فيه مقدران والمبرد ذهب الى ان احد جزئي الكلام مذكور
وهو حرف النداء القائم مقام الفعل والجزء الاخر مقدر وهو الفاعل فيكون على مذهبه
من تركيب الاسم والحرف الا ان يقال الفعل اعم من الفعل الحقيقي ومما يقوم مقامه فيؤول الى ما ذكره الشيخ

هو

قوله الاسم ما دل اى كلمة دلت الالف واللام للعهد الخارجي والمراد الاسم الذي سبق

ذكره صريحا ومحوى وانما جعل ما موصوفة بمعنى الكلمة لئلا يرد عليه دوال الاربعة وبعض

المركبات قوله على معنى كائن في نفسه جعل الظرف مستقرا صفة لمعنى وهو مبنى على ان كلمة

في بمعنى الباء محل نظر اذ حروف الجارة انما قام بعضها مقام بعض عند بعض الكوفيين والبصريون

لا يجوزونه على الاطلاق قوله فتذكير الضمير اى مطلق الضمير فيشمل الضمير بنفسه فرد اعتبار

اللفظ مذكر مفرد وباعتبار المعنى مفرد مؤنث ولذلك اجيز في الضمير الراجع اليها اعتبار

اللفظ واعتبار المعنى قوله قال المص اى في شرح عبارة المفصل وحاصله جواز كون

الضمير المجرور في نفسه راجعا الى المعنى والمعنى ان ذلك المعنى معتبر في حد نفسه اى لا يحتاج فهمه

من اللفظ الى ضم ضميمه كما تقول الدار في نفسها حكمها كذا اى حكمها اى قيمتها الف درهم مع

قطع النظر عن كونها قريبة المسجد الجامع او الحمام او نحوهما مما يزيد في قيمتها والظرفية على هذا

مجازية قوله اى باعتبار متعلقه فذكر متعلق الحرف انما يجب ليحصل به معناه في الذهن اذ

يمكن ادراكه الا ادراك متعلقه اذ هو الة الملاحظة فعدم الاستقلال الحرف بالمفهومية انما

هو لقصور ونقصان في معناه قوله ومحصوله اى محصول ما ذكره المص في ذلك الشرح و

المحصول بمعنى المضمون قوله بعض المحققين وهو المحقق الشريف في تعليقاته على شرح الرضي

وعبر الشارح تارة بالمحصول واخرى بالحاصل تبعا لصاحب التحقيق قوله قائما بذاته كالجسم

قوله قائما بغيره كالبياض والسواد القائمين بالجسم ولو قال كما ان في الخارج موجودا

قائما بذاته هو موجود في ذاته وموجودا قائما بغيره وهو موجود في غيره لكان غاية في

ايضاح معنى الحرف وما يقابله قوله كذلك في الذهن الاانه ما في الخارج القائم بذاته

لا يصير قائما بغيره وكذا العكس بخلاف المعقول الذهني فانه ربما يقصد الى المدرك تبعا

فيصير مدركا قصدا وبالعكس كما سيتلى عليك قوله معقول اراد بالمعقول هنا

المعلوم قوله هو مدرك قصدا اه اى يتوجه المدرك الى ادراكه قصدا قوله ملحوظا

حلا
في ذاته

حه

فی ذاته تبعًا لقوله قصدًا وهو کالابتداء الملحوظ اولًا وبالذات **قوله** شيئًا فان الالة کالقلم ليست مقصودة الا بتبعيه الکتابة المقصودة بالذات فهذا کالابتداء الخاص الواقع بين السير والبصرة فانه آلة لتعرف احوالهما وهذا کله مجمل يوضحه قوله فالابتداء آه **قوله** فالابتداء مثلًا وانما قال مثلًا لجريانه فی الابتداء والظرفية ونحوهما والمراد بالابتداء هنا معناه لا اللفظ **قوله** قصدًا منصوب على المصدرية ای ملاحظة قصدية او على الحال ای حال کونه مقصودًا **قوله** ملحوظًا فی ذاته تفسير لقوله مستقلًا بالمفهومية **قوله** ولزم ای اللفظ لزم مفهوم الابتداء المطلق تعقل متعلقه اجمالًا وتبعًا له الا انه يتوقف فهم هذا المعنى من عليه وهذا اذا ذکر له متعلق کما تقول الابتداء السير من البصرة انتهائه والا فهو بلا متعلق کقولک الابتداء حسن ويراد بالمتعلق المتعلق الاجمالی الذی لا يتصور الابتداء بدونه وهو شیء مفهوم من لفظ الابتداء ولما کان غير مقصود بالذات کفت فيه هذه الدلالة و قوله تبعًا مفصل لقوله اجمالًا **قوله** من غير حاجة الى ذکره ای لا يحتاج اليه فی فهم ذلک المعنى من اللفظ وان کان قد يحتاج اليه للايضاح والبيان ولا يحتاج الى ذکره مطلقًا فتامل **قوله** وهو بهذا الاعتبار ای مفهوم الابتداء باعتبار کونه ملحوظًا قصدًا وبالذات مستقلًا بالمفهومية **قوله** فقط ای لا يکون مفهومًا من لفظ من فالحصر اضافی والمراد انه لا يحتاج الى امر اخر فی کونه دالًا عليه وقوله لا حاجة فی الدلالة آه بيان له **قوله** ليدل على متعلقه ای ليدل ذلک اللفظ المضموم الى لفظ الابتداء على متعلق معنى الابتداء لان ذلک ای المتعلق اذا لم يحتج اليه فکيف يحتاج الى لفظ يدل عليه **قوله** وهذا ای ما ذکره بعض المحققين من ان المعنى اذا لوحظ قصدًا يکون معنى مستقلًا بالمفهومية هو مراد النحاة بقولهم ان الاسم والفعل معنى کائنًا فی نفس الکلمة الدالة عليه يعنی الکلمة بنفسها دالة على ذلک المعنى غير محتاج فی الدلالة عليه الى ضم لفظ اخر کدلالة لفظ الابتداء على مفهومه وليس مرادهم بکون المعنى فی نفس الکلمة ان يکون مدلولها حتى يخلو الکلام عن الجدوی

ماذکر

و بالحلل

ويدخل فيه الحرف **قوله** وإذا لاحظه العقل أي إذا لاحظ العقل مفهوم الابتداء من حيث
من حيث هو حالة أي نسبة بين السير والبصرة وربطا أحدهما بالآخر كما أن نسبة القيام
في زيد قائم أما تحتاج إليها الربط الخبر بالمبتداء فهي في نفسها لا يكون مقصودة بل كان معنى
غير مستقل بالمفهومية لأنه موقوف على تصور طرفيه ولا تظن أن مفهوم الابتداء بهذا
الاعتبار مدلول لفظ من حتى يكون معنى لفظ الابتداء ومن متحدين لما فانه اسما بين فمن
أن لفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة بل المقصود تصوير أن هذا المفهوم مما يجري
فيه اعتباران وإن أردت أن تعرف كيف يتصور اعتباران في معقول واحد تارة يكون
مقصودا بالذات وأخرى بالعرض فلنوضح لك بمثال من المحسوسات فنقول إنك إذا نظرت
في المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هناك حالتان إحديهما أن تكون متوجها إلى تلك الصورة
مشاهدا إياها قصدا جاعلا للمرآة حينئذ آلة في مشاهدتها ولا شك أن المرآة مبصرة في هذه
الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بإبصارها على هذا الوجه أن تحكم عليها وتلتفت إلى أحوالها
والثانية أن تتوجه إلى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فتكون صالحة لأن تحكم عليها بكونها
المرآة صيقلية وتكون الصورة حينئذ مشاهدة تبعا واستوضح ذلك في المعقولات
أيضا بقولك قام زيد وقولك نسبة القيام إلى زيد إذ لا شك أنك تدرك فيهما نسبة القيام
إلى زيد إلا أنها في الأول مدركة من حيث أنها حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف حالهما
فكأنها مرآة تشاهدهما بها مرتبطا أحدهما بالآخر ولذلك لا يمكنك أن تحكم عليها أو بها
ما دامت مدركة على هذا الوجه وفي الثاني مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها بحيث يمكنك
أن تحكم عليها أو بها فهي على الوجه الأول معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى الثاني معنى مستقل بها
وكما يحتاج إلى التعبير من المعاني الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية بلفظ كذلك يحتاج
إلى التعبير عن المعاني الملحوظة بالغير التي لا تستقل بالمفهومية وبه **قوله** لتعرف حالهما
أي لتعرف حال السير والبصرة وهو كون السير مبتدأ والبصرة مبتدأ منه **قوله** ولا يمكن أن

اى لا يمكن

ان يتعقل اى معنى ذلك الابتداء الماخوذ على وجه الالية الا بذكر متعلقه المخصوص كقولك

ابتداء سير البصرة حسن **قوله** ولا ان يدل عليه اى لا يمكن ان يدل لفظ الابتداء على

معناه الا بضم لفظ دال على متعلقه كلفظ السير والبصرة الدالين على معنييهما الذى هو المتعلق

**قوله** والحاصل اى الذى حصل من ذلك المحصول هو الفرق بين معنى الاسم والحرف

**قوله** لكل واحد من جزئياته اى لفظ من موضوع لجزئيات ذلك الابتداء العام كالابتداء

من البصرة او من البغداد او من الكوفة ونحوها وهذا معنى ما قيل ان الحرف وضع باعتبار

معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة

لا يتعين الا بالمنسوب اليه فما لم يذكر متعلق الحرف لا يحصل فرد من ذلك النوع الذى هو

مدلول الحرف لا فى العقل ولا فى الخارج وانما يحصل بمتعلقه فيتعقل بتعقله **قوله**

من حيث انها اى من حيث ان تلك الجزئيات حالات ونسب لمتعلقاتها كما عرفت **قوله** ويصلح

ان يكون محكوما عليه وبه اى ذلك المفهوم الكلى الذى لوحظ قصدا او بالذات وصار

مستقلا بالمفهومية يصلح ان يكون محكوما عليه كقولك الابتداء خير من الانتهاء او محكوما

به كقولك الذى انا متلبس به الابتداء **قوله** لكل منهما اى لا بد فى كل المفهوم عليه والمحكوم

به ان يكون ملاحظا بالذات ومستقلا بالمفهومية يمكن ان يعتبر النسبة الحكمية بينه وبين

غيره اى بين المحكوم عليه وبين المحكوم به وبين غيره كالمحكوم به وبين غيره كالمحكوم عليه

وتلك الجزئيات هى نسبة بين المحكوم عليه وبه والنسبة لا تكون مستقلة فلا يصح

لان يقع محكوما عليها او بها **قوله** بملاحظة احوالها اى احوال تلك المتعلقات كما

سبق **قوله** وهذا هو المراد بقولهم يعنى كون تلك الجزئيات التى هى معنى الحرف لا يجب

يتعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى فى غيرها فالمراد بغيرها

متعلقاتها ويكون معنى الحرف فيها ان يكون متحصلا باعتبارها وبملاحظتها وانما

اطنبنا الكلام فى هذا المقام لانه من مشكلات هذا الكتاب **قوله** واذا عرفت هذا

فان قيل فما فى العقل محلا ومدلولا للحرف فى نوع الخارج والا يلزم ان يتحقق النوع من الخارج بغير تحقق فرد الشخص

المحكوم

٤٦

مستقلا في مفهوميته

اى ان بعض المفهومات ما يكون ملحوظا فى ذاته ويكون ملحوظا بغيره **قوله** بكينونة المعنى فى نفسه اى على تقدير ان يكون مرجع الضمير هو المعنى **قوله** استقلاله بالمفهومية اى كون ذلك المعنى من اللفظ **قوله** فرجع كينونة المعنى آه حاصله ان رجاع الضمير الى المعنى والى اللفظ متحد المال الا ان المستقل بالمفهومية هو المعنى على تقدير واللفظ على اخر **قوله** من كينونة المعنى فى نفس الكلمة فى قوله فى وجه الحصر لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها اولا **قوله** فى المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى **قوله** وارجاع الضمير اولى لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما فى هذا الكتاب فى حاصل الجواب ان عبارة المفصل فى هذا المقام لم يكن مشتملة بوجه حصر يرجع الضمير فيه الى الكلمة حتى يرجع هنا اليها ليتوافق المقامان وارجاع الضمير فى عبارته الى المعنى لقربه **قوله** وما سبق من التحقيق وهو ان معانى الاسماء مفهومات كلية لم يضعها تعقل متعلقاتها الخصوصية الفهم خصوصياتها التى جرت العادة باستعمالها فى المفهومات منضمة الى تلك الخصوصيات بخلاف الحروف فانها موضوعة لتلك الخصوصيات الغير المستقلة لان معانيها مفهومات كلية فان معنى ذو والصاحب مطلقا غير ماخوذ معه خصوصية من الخصوصيات وكذا نظائره **قوله** لكن لما جرت العادة يعنى ان العادة جرت باستعمال تلك الاسماء فى مفهوماتها الكلية واستفادة الخصوصية عن الاضافة التى بخلاف الحرف فان معانيها على ما عرفت هى الخصوصيات ولا يصلح استعمالها فى المعنى المطلق **قوله** ولما كان الفعل دالا على معنى فى نفسه آه توضيح هذا المقام ان الافعال التامة كضرب مثلا يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل وهو النسبة الحكمية الملحوظة من حيث انها حالة بين طرفيها اعنى الحدث والفاعل المعين ولما كانت هذه النسبة التى هى جزء مدلول الفعل لا يتحصل الا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف فكما ان لفظة من موضوعة وضعا عاما لكل ابتداء معين بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعة وضعا عاما للحدث الذى

عليه الى فاعلها بخصوصها لكن الفرق بينهما ان الحرف لا يدل الا على معنى غير مستقل
بالمفهومية فلذا لم يقع محكوما عليه ولا به اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا
بالذات ليتمكن من اعتبار النسبة بينه وبين غيره والفعل لما اعتبر فيه الحدث وضم اليه
غيره اعني النسبة الى الفاعل وجب ذكر الفاعل ووجب ان يكون مسندا باعتبار الحدث و
لم يمكن جعل ذلك الحدث مسندا اليه لانه على خلاف وضعه واما مجموع معناه المركب من
الحدث والنسبة المخصوصة فهو غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح لان يكون محكوما
عليه ولا محكوما به ولما كان المعنى ماخوذ من هذا الحد شامل للمعنى المطابقي والتضمني
لم يخرج به الفعل فاخرجه بقوله غير مقترن آه هذا تطبيق لكلام على ما ذهبوا اليه من
ان الفعل موضوع للنسبة الى الفاعل المعين واما على ما اخترناه وهو مذهب بعض المحققين
من انه موضوع للنسبة الى فاعل ما فمعناه المطابقي ايضا مستقل من حيث ان هذا الفاعل
مفهوم من الفعل فالنسبة موقوفة على جزء الفعل فالمراد بالمعنى الماخوذ في التعريف هو المطابقي
لانه الشايع المتبادر من الالفاظ المذكورة في الحدود انما تحمل على ما يتبادر منها كيف ولو صح
ما ذكروا للزم عليهم خلاف ما اجمعوا من عدم وجود دلالة التضمني بدون المطابقي لانها
تابعة لها وبيان لزوم ما ذكرنا ان من سمع لفظ ضرب فهم الحدث والزمان مع انه لم يفهم
المعنى المطابقي لان من جملة النسبة الى فاعل معين واما توجيه الفاضل الخ بان العالم بوضع
ضرب على الوجه العام اذا سمع هذا اللفظ تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم
الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب اليه
معنى من حيث هو مراد فالم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالضميمة فاذا حضر عنده بالضميمة
التفت اليه من اللفظ من حيث انه مراد فمشاهدة الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات
هو الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقي
وافتخر به وعده من الالهام والظن انه من الاوهام فان السامع للفظ ضرب لما يفهم الحدث

والزمان

والزمها من تذكر الوضع بواسطة ان هذا المعنى جزء مدلول اللفظ دل عليه بتوسط الوضع
وليت شعرى ما الذى حداهم على ان يفرقوا بين من وبحث فوق وما يشابههما وبين مدلول
الفعل فانهم قالوا انما موضوعة لمفهومات كلية لكن لفهم الخصوصيات وزيادة الفائدة
ذكرت معها فكذا تقول فى الفعل انه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل ما الا انها استعملت
مع الفواعل المعينة لفهم تلك الخصوصيات سلمنا انه موضوع للنسبة الى فاعل معين
لكن عند المتكلم كاف تعيينه فذكر الفاعل لتعيينه عند المخاطب والسامع هذا
وقد اعترفوا بان صيغة المتكلم والمخاطب موضوعة للحدث والنسبة الى فاعل معين يدل
عليه اللفظ وليس الفرق الا بتعيين عند السماع وعدمه فتامل واما عدم وقوعه محكوما
عليه فلان المحكوم عليه لا يكون الا ذاتا مقررة يحكم عليها بالاحكام المختلفة مع بقائها
على حالها ولما كان احد اجزاء الفعل الزمان وهو متجدد وغير مستقر على حاله منعه من
ان يكون محكوما عليه فتامل فى هذا المقام فانه من مزال الاقدام وما حققنا لك سابقا
مبنى على هذا التحقيق **قوله** اعنى الحدث انما قيد المعنى التضمنى بالحدث لان له معنى تضمنيا
اخر هو الزمان ولكنه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لانه نفس الزمان والشئ لا يقارن
نفسه **قوله** مع احد الازمنة آه اشار به الى ان الباء اذا وقعت صلة للاقتران يكون بمعنى مع
والى ان الاقتران المنفى فى حد الاسم والمثبت فى حد الفعل هو الاقتران عند فهم ذلك المعنى عن
لفظ اخر فعلى هذا لا يخرج عن حد الاسم مثل الضارب فى قولك زيد ضارب امس **قوله** فهو
صفة فى بعض النسخ بالواو وهو الظاهر وعلى نسخة الفاء فهى فصيحة جواب شرط محذوف
اى اذا عرفت ما تلوناه عليك فقوله غير مقترن صفة للمعنى وجوز الشارح الهندى نصبه ان
يكون حالا من المعنى ورفعه بان يكون خبر مبتداء محذوف وانما اختاره الشارح
الوصفية لان النصب يحوج الى جعله قيد العامل والمعنى عليه غير مناسب والرفع يحوج
الى تقديره وهو خلاف الاصل **قوله** سواء كان النقل فيهما صريحا نحو رويد فرويد

فى الاصل مصدر مصغر ارواد مصدراً روداى رفق بعد تخفيفه بحذف الهمزة والالف ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى الرفق فمعنى كون النقل فيه صريحا ان مصدريته فى الاصل محققة ثم نقل منها وجعل اسمًا للفعل الذى هو امهل **قوله** انه قد يستعمل مصدراً ايضًا اى كما يستعمل اسم الفاعل نحو قوله تع امهلهم رويدا اى امهالا وهذا يدل على انه فى الاصل مصدر فنقل الى غيره لكنه لم يجرد لذلك المعنى المنقول عنه **قوله** او غير صريح نحو هيهات آه ومعنى كونه غير صريح انه لم يثبت استعماله مصدرا الا انه يشبه المصدر بان يكون على وزنه نحو هيهات فانه وان لم يستعمل فى الاصل مصدراً حتى يكون منقولا منه الا انه على وزن قوقاة فكانه كان فى الاصل مصدرا ثم نقل وجعل اسمًا للفعل الذى هو بعد **قوله** مصدر قوقات كتب على الحاشية الدجاجة تقول تقوقى اى تصيح قوقاة وقيقات على وزن فعللة وفعلال **قوله** نحو صه ومه فانهما فى الاصل اسمى صوت نقلا منه وجعلا مصدرين بمعنى السكوت والكف ثم نقل من هذا المعنى المصدرى الى معنى الفعل الذى هو اسكت واكفف **قوله** او عن المصادر اى من المعانى المصادر التى كانت اى تلك المصادر اصواتا فى الاصل والمصادر التى هذه الاسماء المنقولة عن معانيها هى نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيها الى معنى اخر وكذا قوله او عن الظرف اى منقولة عن معنى الظرف نحو امام فانه فى الاصل ظرف بمعنى قدام نقل من ذلك المعنى وجعل اسمًا للفعل الذى هو تقدم فاذا قيل امامك زيدا فمعناه تقدم زيدا واسبقه وكذا الجار والمجرور مثل عليك فانه فى الاصل جار ومجرور ثم نقل الى معنى الفعل الذى هو الزم فاذا قيل عليك زيدا فمعناه الزم زيدا فليس شىء من هذه الاسماء مقترنا باحد الازمنة بحسب الوضع المصدرى واما بحسب الوضع الصوتى فليست اسماء فضلا عن كونها مقترنة بزمان او غير مقترنة وهذا الاقتران انما عرض لها بحسب الوضع الثانى وهذا شرح المقام موافقا لكلام النحاة وظنى انه خال من التحقيق كيف لا ولو كان كذلك لزم ان

ان تكون

ان تكون اسمية هذه الاسماء معتبرة في خلال معاني الافعال وعدم اقترانه باحد الازمنة

التي هو مثبت للاسمية على وضع واحد ولا يكون وضعا لغوا ومعتبر الاعتبار وضع

اخر فالاولى بكل منهم ان تكون اسما بالنظر الى الوضع الاول وافعالا جامدة بالنظر

الى الوضع الثاني ولذا قال بعضهم الحامل لهم على كونها اسماء قبولها لما لا يقبله

الافعال كالتنوين ولام التعريف ونحوهما وان اردت التحقيق فاستمع لما يتلى عليك

فنقول ان مقصودهم من ارتكاب هذه التكلفات اخراج هذه الاسماء عن تعريف الفعل

وادخالها في تعريف الاسم ونحن نوضح من غير احتياج اليها فنقول معنى قولهم الفعل

ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة على ما ذكروا انه دال على حدث وذلك الحدث

مقترن مع احد الازمنة اي ذلك الحدث مع ذلك الزمان مدلول الفعل واذا قيل صه مثلا

فمعناها الفعل اي لفظ الذي[2] غير مقارن لاحد الازمنة بل المعنى هذا اللفظ المتضمن اي

السكوت مقارن لاحد الازمنة وهذا اللفظ بالنسبة اليه فعل فتسميتها باسماء

الافعال باعتبار انها موضوعة لالفاظ الافعال لا لمعانيها فنقول نجم الائمة الرضي

وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو

علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله

لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا غير موافق للتحقيق فان الكلام في الاسماء والافعال الاصطلاحية

لا اللغوية والا فضرب مثلا في اللغة اسم لانه علامة على مسماه وكذا الحرف **قوله** نحو

عسى وكاد فان معنى عسى انشاء الترجي فاذا قلت عسى زيد ان يقوم فمعناه انه ترجى

قيام زيد غير مقيد بزمان من الازمنة ومعنى كاد انشاء المقاربة فاذا قيل كاد زيد يقوم

فمعناه انه انشاء قرب قيام زيد غير مقيد ايضا بزمان لكنهما في الاصل مقترنة بزمان

فان كاد مثلا كان معناها القرب الواقع في الزمان الماضي وعسى الترجي الواقع فيه

فاذا قلت عسيت فمعناه ترجيت في ذلك الزمان **قوله** وخرج عنه المضارع اختلف

هو اسكت ولا ريب ان هذا اللفظ[2]

بحيث مدار الحوشيم لا كالنظر الى الوتعد ان بعضهم وعلى مع ما زعم الغضم

النحاة في مدلول المضارع من الزمان فقيل هو الحال واستعماله في الاستقبال مجاز
وقيل بالعكس وهو الاصوب وقيل بالاشتراك فعلى التقديرين الاولين دلالته على
احدهما بعينه ظاهر وعلى الثالث كذلك ايضا لانه اذا دل على اثنين دل على واحد في
ضمنهما قوله اذ لا يفتح في الدلالة آه اى لا يمنع دلالته على الزمانين المعينين
دلالته على احدهما اى الحال والاستقبال نعم يمنع ارادة المعين كالزمانين اذا اريدا
من لفظ المضارع على تقدير الاشتراك ارادة ما سواه وهو احدهما فان ارادة
الاثنين معا تنافي ارادة الواحد وحده وهو ظاهر وهذا موافق للمشهور من ان
اللفظ المشترك يدل على جميع معانيه عند التجرد عن القرينة لكن لا يراد شيء منها الا بها
ولا على ما ذهب اليه ابن سينا من ان الارادة شرط الدلالة فالامر واضح حيث انه لا يدل
الا مع القرينة ومعها لا يدل الا على زمان واحد قوله ليفيد زيادة معرفة به اى ليفيد
ذكر بعض الخواص آه والمضمر بسبب ذكرها معرفة لها بزيادة فان اصل المعرفة حصلت من تعريفه لكن لما
كان في التعريف دقة وخفاء بما عرفت لوضح زيادة ايضاح بذكر بعض خواصه
قوله منها اى من ذلك الامر ولذا قدم الخبر والا فتقديمه ليس للحصر قوله بصيغة جمع
الكثرة وهي فواعل التي هي حقيقة فيما زاد على العشرة اذ نقل له صاحب اللباب قريبا من ثلثين
خاصة قوله ومن التبعيضية والدليل على كونها تبعيضية دخولها على الجمع فلو دخلت
على مفرد لكانت ابتدائية توضيحه قولك هذا من الناس ومن الانسان قوله ولا توحد
في غيره الظاهر انه بيان وايضاح لسابقه والمراد بالخاصة عند ارباب العربية ما ذكره
الشيخ محمولا كان ام لا واما عند اهل الميزان فالخاصة هي الكلي المحمول على ما له الخاصة كقولك
زيد ضاحك قوله وهي اما شاملة آه الخاصة الشاملة في هذا المقام هي الاسناد
اليه بخلاف غيرها كاللام مثلا فانها لا تدخل الاسماء المعرفة بغيرها مثل الضماير و
اشباهها قوله دخول اللام اى اللام باعتبار دخولها قوله اى لام التعريف

اما ان يكون اشارة الى ان اللام فى اللام للعهد الخارجى بارادة اللام الشايع فيما

بينهم وهى لام التعريف ما وان اللام عوض عن المضاف اليه لكنه لا يلايم بما بعدها

من الجر والتنوين وغيرها فان اللام فيها ليست عوضا عن المضاف اليه وقد عرفت

اقسام التعريف سابقا فلا نعيدها وانما احتاج الى القيد لانها قد يكون لغير التعريف

كلام الامر والابتداء والجحود والتعليل والتمليك والتخصيص والقسم والموطية له ونحوها

لو ولولا ولام التعجب ولام كى ولام الاستغاثة **قوله** ليس من امبر امصيام

فى امسفر هذا كلام فى جواب رجل من حمير التى هى قبيلة من طى حين ساله امن امبر

امصيام فى امسفر والمعنى امن جملة الاحسان وفعل الخير الصيام فى وقت السفر فاجابه

ع موافقا للغته ليس من امبر امصيام فى امسفر اى ليس من البر وفعل الخير الصوم فى السفر

وهذا الحديث صريح فى نفى ما جوزه العامة من الصوم فى السفر فان البر يشمل فعل الواجب

والمستحب وان اخرج عنهما بقى كونه مكروها او حراما لانه لا يتصور الاباحة فى مثل

هذه العبارات وبضم دلائل اخرى من الطرفين تحصل الحرمة صريحا **قوله** لعدم

شهرته اى لعدم شهرة كون الميم حرف تعريف لاختصاصه ببعض اللغات فيجوز

ان يكون الميم بدلا من لام التعريف ولانه يفوت الاشارة الى ان المختار عنده ما ذهب

اليه سيبويه **قوله** وفى اختياره اللام اى اختيار المص على الالف واللام او على

حرف التعريف **قوله** هى اللام وحدها وهو الذى ذهب اليه والدليل عليه ان التعريف

نقيض التنكير وقد جعل علامته حرفا واحدا وهو التنوين فكذا علامة نقيضه

لانه قد يحمل النقيض على النقيض وبان الالف تسقط فى الدرج ولو كانت اصلا لامتنع

من السقوط سلمنا جواز سقوطها لما ذكرتم من ان الاسم الكثير الاستعمال

يناسبه التخفيف بحذف احد حروفه لكن يجب ان يفوت تعريف مدخولها عند

حذفها لان المركب ينتفى بانتفاء احد اجزائه ولا يمكنك ان تقيسها على حروف

اللام

الجر لظهور عملها حسًّا فيعرف به ان هذا العمل لذلك المقدر واما ثبوتها في يالله وقيل الذكرين حرّم ام الانثيين واضرابهما فعارض يجد فيها في اكثر منه مع ان ثبوتها في هذه المواضع لعلة كالعلة التي اوجبت زيادتها اما في يالله فللمحافظة على التفخيم واما الآية ونحوها فلالتباس الاستفهام بالخبر **قوله** لتعذر الابتداء بالساكن لان اللام زيدت ساكنة مبالغة في الخفة او لان علامة نقيضها اعني التنكير ساكنة كما مر ولما تركب الاسم منها ومن غيرها تعذر تحريكها لانها ان تحركت بالفتح التبست بلام الابتداء وان تحركت بالكسر التبست باللام الجارة وان تحركت بالضم حصل الثقل في الامر الكثير المحتاج اليه في الاستعمال فاختار والهمزة لانها التي تزاد عند الحاجة الى زيادة حرف وفتحت مع ان همزة الوصل مكسورة في اكثر المواضع مبالغة في التخفيف **قوله** اي كهل اي على وزن هل واحتج عليه بان حروف المعاني لم يوضع منها حرف واحد ساكن وبان الهمزة مفتوحة وقد عرفت الجواب **قوله** والمبرد الى انها الهمزة آه وهو ضعيف لحذف الهمزة مع بقاء التعريف بحاله واضعف منه قول الفاضل الرضي جاز حذفها مع كونها علامة لان اللام اللازمة لها تذكرها **قوله** لانه موضوع لتعيين آه هذا التعليل للفاضل الرضي ونقض عليه بانه قد يكون لتعيين المعنى التضمني كاللام في الحسن فانها لتعيين الذات المعتبرة في مفهوم الحسن لا نصيب للصفة والنسبة المعتبرتين في مفهوم اللفظ من تعريف اللام والجواب دلالتها في هذه الامثلة ونحوها لتعريف الذات الموصوفة بالحسن والصفة خارجة عن الموضوع **قوله** والفعل يدل عليه تضمنا لان معناه الحدث وهو المشتق وهو دلالة الفعل عليه بالتضمن وقدم الكلام **قوله** فان حرف التعريف اي اللام بقرينة المقام فلا يرد ان من حروف التعريف حرف النداء مع انه يدخل عليها او يكون مبنيا على مذهب من قال ان تعريف المنادى يتوجه الخطاب اليه او باللام المقدرة كما سيأتي انشاء الله او ان الخلاف انما هو في المنادى



المنكر نحو يا رجل واما المعرّف قبله كالضماير فحرف النداء لا يفيدها تعريفا وهو المفهوم

من كلام بعض المحققين **قوله** كالموصولات وقول بعض المحققين ان الذى نزيد

عليه اداة التعريف بعيد **قوله** وكذا سائر الخواص مثل اللام فى انها غير شاملة

لا فى انها لا يتحقق فى الضماير وامثالها قد عرفت سابقا ان الاسناد اليه شامل لجميع افراد

الاسم **قوله** وقد يجول الجر اشارة الى العطف على المضاف اليه **قوله** كما فى الاضافة

المعنوية وهى الاضافة الى غير المعمول المفيدة تعريفا او تخصيصا كغلام زيد وفى العامل

فى المضاف اليه فى هذه الاضافة خلاف فمنهم من قال انه الحرف المقدر واختاره الشارح

نظرا الى ان معناه فى الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذا حصل غلام

زيد حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاصل الحرف ولا ينكر عمل حرف الجر

مقدرا وان ضعف فى غير هذا الموضع وذلك لقوة الدال عليه المضاف الذى هو مختص

بالمضاف اليه ومنهم من قال ان عامل الجر هو المضاف واختاره نجم الائمة الرضى قال لان

حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة

كغلام لزيد فمعنى كون الثانى مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه ومنهم

من ذهب الى ان العامل معنى الاضافة فى الاصل وتوسطها اما الاول فبعيد من جهة ان

ان الحرف وان كان موقع الاضافة فى الاصل الا ان الموقع لها بالفعل انما هو الاسم

المضاف فكل يعمل فى وقته واما الثالث فلان صاحبه ان اراد بالاضافة كون الاسم

مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى وان اراد بها

النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه فينبغى ان يكون العامل فى الفاعل والمفعول

ايضا النسبة التى بينها وبين الفعل كما قال خلف ان العامل فى الفاعل هو الاسناد

لا الفعل وهذا القائل لم يقل به **قوله** لافضاء معنى الفعل اليه اى لان حرف

وضعه لان يوصل معانى الافعال الى موقعها على الاسماء اما اذا كان ظاهرا فظ

فانك اذا اردت ان توقع مرورك على زيد لا يتهيأ لك الا بعد تعديته اليه بالباء لانه

لازم واما اذا كان مقدرا كغلام زيد فقد عرفت ان اصله غلام حصل لزيد فالذي او

قع الحصول على زيد هو الحرف لمثل ما قلنا **قوله** واما الاضافة اللفظية آه جواب عن

سؤال مقدر تقديره ان يقال ان مدعاكم اثبات ان مطلق الجر من خواص الاسم وما ذكرتم

من الدليل انما يثبت اختصاص الجر الذي هو اثر الحرف بالاسم فبقي جر المضاف اليه في الاضافة

اللفظية فان العامل في جره اما المضاف فهو الاضافة لا حرف الجر وحاصل الجواب ان الاضافة

اللفظية فرع الاضافة المعنوية لانها يلاحظ فيها معنى حرف الجر كالاضافة المعنوية

فانك اذا قلت عمرو ضارب زيد كنت ملاحظا لمعنى الحرف وان لم تقدره فكانك قلت عمرو

ضارب لزيد والمعنوية يلاحظ فيها لفظه ومعناه وكانت اصلا وهي فرع لها اولانها

ذات فائدتين وهي ذات واحدة فما قل فائدته كان فرعا لكثيرها اولان الفائدة المعنوية

اقوى من الفائدة اللفظية لان الالفاظ تابعة للمعاني هذا واعلم ان ما هنا يناقض ما

سيأتي من تعريف المضاف اليه بما نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر ثم تقسيم هذا المعرف الى المضاف

اليه بالاضافة المعنوية واللفظية **قوله** بان يختص آه هذا بيان لكون المخالفة تتصور

على وجهين احدهما ان تختص بما يخالف ما يختص به اصلها وهو الاسم وما يخالفه وهو

الفعل والحرف لكن فسر بالفعل لظهور ان الحرف لعدم استقلال معناه لا يصلح

لذلك وثانيهما بان تزيد الى اصلها بان تشمل الاسم والفعل **قوله** الا تنوين الترنم

وعرفوه بانه اللاحق للقوافي التي في اخرها حرف الاطلاق وهي الواو والالف والياء

الحاصلة من اطلاق الضمة والفتحة والكسرة كقوله اقل اللوم عاذل والعتابن

وقولي ان اصبت لقد اصابن [اقلي اللوم عاذل والعتابا / وقولي ان اصبت فقد اصابا] واختلف في وجه التسمية فذهب جمهور الائمة وسيبويه

وجمع من المحققين انما هو تنوين لترك الترنم وهو التغني انما يحصل بحرف الاطلاق

لقبولها لمد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤا بالنون في مكانها في لغة تميم اكثرهم

## بيان اقسام التنوين



او جميعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا لانهم يدعون القوافى على حالها فى الترنم والذى اعتمده واذهب اليه فى التسمية بان المحصل للترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن واليه ذهب ابن يعيش وابن هشام فى احد قوليه وهو مختار صاحب اللباب قال وانما جئ به لوجود الترنم وذلك لان حرف العلة مدة فى الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان الترنم غنة فى الخيشوم وهذه الاقسام الخمسة المشار اليها هى المشهورة وقد نقلنا فى كتاب مفتاح اللبيب قسما آخر منها التنوين الغالى وهو اللاحق للقوافى المقيدة اى الساكنة نحو **شعر** وقاتم الاعماق خاوى المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق سمى به اما الغلوه اى زيادته او لانه تجاوز الحد من غلا فى الحبة اى افرط وتجاوز الحد والحد هنا هو الحرف الساكن وقد تعداه وزاد عليه ومنها تنوين الزيادة نحو قول الشاعر **شعر** سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعده فى المغنى من قبيل تنوين الضرورة ومنها تنوين الحكاية كتنوين زيد قائم علما ذكره ابن الخباز والحق انه تنوين الصرف لانه هو الذى كان قبل التسمية ومنها تنوين الضرورة نحو قول الشاعر **شعر** يوم دخلت الخدر خدر عنيزة وقال فى المغنى هو تنوين التمكن لان الضرورة اباحت الصرف والذى ذهب اليه بعض الائمة وكثير انه تنوين الضرورة وهذه الاقسام كلها مشتركة بين الثلاثة الا اربعة تنوين التمكن والتنكير والعوض والمقابلة **قوله** عطفا على الدخول اه نصب عطفا على المصدر اى يعطف عطفا والمراد بالدخول لفظه فى قوله دخول اللام **قوله** ومدخول الدخول اى الذى دخل عليه لفظ الدخول وهو اللام المجرورة بالاضافة ولو كان معطوفا على اللام لكان التقدير ومنها دخول الاسناد اليه لان عامل المعطوف عليه يقدر فى المعطوف وهو فاسد لان المتبادر من قولهم دخلت هذه الخاصة الاسم اما دخولها وذكرها فى اوله كالالف واللام او لحوقها فى آخره كالتنوين والاسناد

لان الترنم

السيرافى والزجاج هذا التنوين قالا لعل الشاعر كان يزيد ان فى آخر كل بيت فضعف صوته بالهمزة فتوهم السامع ان النون تنوين واختاره ابن مالك وزعم ابو الحجاج ابن معزوز ان ظاهر كلام سيبويه فى المسمى تنوين الترنم انه نون عوض منها تنوين وقال ابن يعيش تسميته بالنون مجازا وانما هو نون زائدة ولهذا لا يختص بالاسم ويلحق الفعل والحرف وتثبت فى الوقف ومنع عنه

لا يتصف بشيء منهما لانه نسبة بين المسند والمسند اليه فخاصة الاسم هو نفس الاسناد اليه لا دخوله **قوله** وكذا في الاضافة اي مثل انتفاء كليهما في الاسناد اليه انتفائهما في الاضافة لانها نسبة بين المضاف والمضاف اليه وهي ايضا بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله **قوله** والمراد به كون الشيء مسندا اليه لما كان ظاهر العبارة يوهم معنى فاسدا حيث ان الضمير المجرور يرجع الى الاسم ظاهرا فيكون معناه ان الاسناد الى الاسم من خواص الاسم وهذا الحكم لغو وخال على الفائدة اوله بما ترى فجعل الضمير راجعا الى الشيء باعتبار ادعاء ان الشيء لكمال ظهوره كالمذكور وحاصل المعنى ان كون الشيء مسندا اليه من خواص الاسم والشارح الهندي ارجع الضمير الى الاسم لكنه اجاب بما لا يخلو عن دقة حيث قال اليه اي الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفادة من اليه المختص به عقلا فيفيد الحصر فاعرفه انتهى وطبق المحشي مراد الشارح عليه وحاصل المراد منه ان الضمير وان كان راجعا الى الاسم لكن الحكم عليه باعتبار نوعه فكانه قال ان الاسناد الى نوع الاسم ومطلقه من خواص افراده فقول الشارح والمراد به كون الشيء الخ ليس ان الضمير راجع الى الشيء المعلوم كما عرفت بل الى الاسم باعتبار انه شيء فكانه قال ومن خواص الاسناد الى شيء وذلك الشيء هو الاسم وظني ان هذا كله تكلف بل مقصود المصنف ان الاسناد اليه الذي تعناه في الاسم من خواصه لا يوجد في قسيميه لان فرده الى الاسناد اليه المنحصر في الاسم هو من خواص الاسم حتى يخلو الحكم عن الفائدة وفائدة التعبير بمثلها التنبيه على المحل كما يقوم من خواص علي ة شجاعة اي ان الشجاعة التي شوهدت منه لا تصدر من غيره لان الشجاعة المختصة به من خواصه **قوله** لان الفعل وضع الخ يعني ان العرب لاحظت معنى الفعل ووضعته مسندا الى امر مرتبطا به وهذا هو المعنى المسند اصطلاحا والا فالعرب لا تعرف المسند والمسند اليه لانه اصطلاح جديد

وهذا

قوله

قوله لوازمهما آه لوازم الاضافة المعنوية التعريف او التخصيص كغلام زيد وغلام رجل وهما من خواص الاسم كما عرفت فى كلام التعريف ومن لوازم اللفظية التخفيف وهو اما بحذف التنوين كضارب زيدا وما يقوم مقامه من نون التثنية والجمع نحو ضاربا زيد وضاربوا زيد والتنوين لا يدخل الفعل كما عرفت ولا يثنى ولا يجمع حتى يحذف نونه واما نحو يضربان ويضربون فهو تثنية وجمع للضمير لا للفعل والتخفيف فى نحو حسن الوجه محمول عليه طردا للباب قوله وانما فسرناه آه فان ملاحظة الظ يقتضى التفسير بامر عام شامل للمضاف وللمضاف اليه وملاحظة ما سيأتى من قول المص والجر علم الاضافة يقتضى تفسيرها بالثانى للموافقة فالعدول عنهما للفائدة المذكورة قوله الفعل والجملة آه اشارة الى الخلاف الواقع فيه فذهب المص وجماعة الى ان المضاف اليه هو الفعل وذهب آخرون الى انه هو الجملة واختاره نجم الائمة حملا للمضاف اليه فى هذا الباب كما على المضاف اليه فى قولك اتيتك زمن الحجاج امير فانه الجملة الاسمية بالاتفاق قوله اى يوم ينفع فالمضاف اليه فى الحقيقة هو المصدر المدلول عليه بالفعل والدليل عليه تعريف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد فان الحار صفة اليوم وهو نكرة ظاهرا فاتاه التعريف من قبل المصدر المعرف باضافة الى العلم هذا واعلم ان نجم الائمة قد جمع بين القولين حيث قال والظ ان المضاف اليه لفظا فى يوم قدم زيد الجملة الفعلية كما ان الاسمية فى قولك اتيتك زمن الحجاج امير هى المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان فى الجملتين قوله مطلقا يعنى سواء اريد منه المضاف او المضاف اليه او النسبة التى بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم ان يكون طرفاها اسما قوله فان نحو ت مضاف اى الفعل للجملة لان الكلام ليس فيهما اى الاسم قسمان قد قدمنا لك فى تقدير منقسم وفى قول المص وهى اسم وفعل وحرف ما يوضح لك

و هم التأويل لموافق تخصيص الجر بالاسم فان علم الاضافة كما سيأتى و المراد المضاف اليه اختصاص اللازم مستلزم لاختصاص للزوم وهو المراد فى قول المص فيما بعد والمضاف اليه كل اسم منه عفى عنه

تقدير اللفظ قسمان هنا فلا يفيد قوله معرب ومبنى المعرب ماخوذ من الاعراب

بمعنى

بمعنى الاظهار او ازالة الفساد فالمعرب ح الاسم الذى صار بظهر امتميزا او دفع التباسه وفساده بالاعراب والمبنى ماخوذ من البناء وهو القرار وعدم التغير مشابه للبناء المحكم الذى لا يغيره الرياح **قوله** فالمعرب الفاء للتفسير واللام للعهد الخارجى **قوله** الذى هو قسم من الاسم لانه فى صنف الاسماء فلا يذكر الا اقسامها وكذا جميع الحدود التى يذكرها فى تعريف الاسم **قوله** اى الاسم الذى ركب مع غيره اه الغرض من هذا الكلام دفع اعتراض الشارح الرضى ومحصلهما ان المركب يطلق على احد الجزئين بالنسبة الى الاخر وعلى مجموعهما كاطلاق الزوج على احد الخفين وعلى مجموعهما ومراد المصنف المعنى الاول مع ان استعماله فى الثانى اشهر ولا الفاظ المشتركة لا تقع فى الحدود فضلا عن ان يكون المقصود منها المعنى غير مشهور ولو سلمنا هذا لكن لا نسلم ان كل مركب مع غيره معرب بل اذا كان مركبا مع عامله وحاصل الجواب ان استعمال الالفاظ المشتركة فى الحدود معيب بلا قرينة وهى هنا موجودة لان المصنف يصدق تعريف المعرب الذى هو قسم من اقسام الاسم والاسم لا يكون مركبا بالمعنى الثانى فاندفع اعتراض الاول والمراد من المركب مع عامله لانه الشايع بين اهل هذا الفن فاندفع اعتراض الثانى وهذا التقدير كما يدفع الاعتراضين يدفع اعتراض صاحب المتوسط حيث قال ولقائل ان يقول عليه النقض بنفس مبنى الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه بمعنى الاصل لامتناع مشابهة الشى لنفسه وحاصل الدفع ان المركب صفة الاسم ومبنى الاصل ليس باسم ويندفع ايضا بقوله تركيبا يتحقق معه عامله اذ لا عامل المبنى الاصل فذكر الاسم ح للتحقيق ويتحقق العامل اعم من ان يكون موجودا فى اللفظ او محذوفا لفظيا او معنويا **قوله** عند المصنف وان كان عند صاحب الكشاف معرب كما سيأتى **قوله** اى لم يشبه اه الغرض من هذا الكلام دفع الاعتراض الوارد على ظاهر عبارة المصنف بانه يخرج منه غير المنصرف لمشابهته لمبنى الاصل اعنى الفعل بالفرعيتين كما سيأتى واسم الفاعل فانه مشابه للفعل الماضى بنوع

موضع

موقعه وحاصل الجواب ان المشابهة وان اطلقت في التعريف الا ان المتبادر منها هو
المشابهة التامة المؤثرة في منع الاعراب قد ضبطها الشيخ ابن مالك بوجوه اربعة اولها
المشابهة الوضعية كما في الضماير ثانيها كون الاسم متضمنا المعنى من معاني الحروف كمن ومتى
وثالثها كونه نائبا عن الفعل كهيهات ورويد ونحوهما ورابعها افتقار الاسم الى
متعلق كالحرف وذلك كاسماء الموصولات **قوله** اي المبني الذي هو الاصل اه المقصود من هذا
من التحقيق دفع ايراد الفاضل الاسترابادي وتقريره ان المتبادر من قوله مبني الاصل مبني
في الاصل اي الاصل فيه البناء فالاضافة مثلها في ضرب اليوم فيدخل فيه جميع الافعال
المضارع اذ الاصل في جميع الافعال البناء فينبغي ان يبني ما شابه المضارع من الاسماء
وحاصل الجواب ان الاضافة بيانية اي مبني هو اصل المبنيات فالالف واللام عوض
عن المضاف اليه فخرج المضارع لانه ليس بمبني ولا هو اصل المبنيات **قوله** وهو
الماضي اه قال سيد المدققين جعل بعضهم الجملة قسما رابعا **قوله** في بابه من ان بناء
اسماء الاشارة لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية
او الوصف كاحتياج الحرف الى غيره وذهب الاكثرون الى ان علة بنائها تضمنها معنى الحرف
وهي الاشارة لانه كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها الا
يخرجها عن معنى الحرفية والاولى اقرب لما سيأتي في محله انشاء الله تعالى **قوله** الاسماء المعدودة
مثل زيد وعمرو وبكر **قوله** المعرب اللغوي المعرب في اللغة الاسم الذي اجرى عليه الا
عراب بالفعل كقولك جاء زيد والنزاع ليس فيه لانه يرجع الى اهل اللغة وقد سمع
منهم انه كما وضعنا فلا مجال للنزاع **قوله** فاعتبر العلامة اي صاحب الكشاف و
حاصل المذهبين ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب
الاعراب فيه سواء وجدت كزيد من قام زيد او لا كزيد والمصنف لم يكتف به
بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب

في منافشة ... فيه مناقشة فهم من التامل في الفرق
بين ان يقع هذا مبني الاصل وهذا الاصل والبيه
البناء او التبادر من الاول ان الشان
متصف بالبناء وذلك بحسب اصالة البناء
العروض والتبادر من الثاني انه اصل او عرض له الاعراب
سواء بقي كما هو اصله او منع الاصل
وح يندفع ما اورده ولم يبق من حيث
في الموضع الثالثة والجملة
ع قدس سره

وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة **قوله** في كونه الاسم معربا حتى يكون
كالمعرب اللغوي **قوله** فلم يعتبره احد لان العلامة اعتبر الاعراب بالقوة البعيدة والمص
اعتبره بالقوة القريبة من الفعل **قوله** ولذلك اه اي ولاجل ان جريان الاعراب بالفعل
ليس شرطا في المعرب اصطلاحا يسمون زيدا من قولك جاء زيد ورايت زيد محذوف
الاعراب معربا ويقولون تارة لم تعرب الكلم وتارة اخرى هي معربة فتجري عليها اسماء
الاعراب نفيا واثباتا ويتعرض السامع لهذا الكلام على قائله بانك لم تركت اعراب هذه
الكلمة مع انها معربة وليس هنا علة باعثة على الحذف واضرابه اذا عرفت هذا فاعلم
ان الصواب ما ذهب اليه صاحب الكشاف والدليل عليه ان المعرب والمبني متقابلان وقد
اجتمعت النحاة على ان المبني ما شابه مبني الاصل ولم يذكروا فيه قيد عدم التركيب الا
ترى الى قول الشيخ ابن مالك والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف مدني فالمعرب
على هذا هو الذي انتفت فيه تلك المشابهة سواء ركب مع عامله اولا والمص نفسه
لما عد المبنيات لم يعد في جملتها الاسماء المفردة قسما ثالثا مسماة بالموقوفة ومشى
على هذا القاضي البيضاوي **قوله** لان الغرض اه اي الغرض الاهم من جميع مسائل
النحو ان يعرف احوال اواخر الكلم من كونها معربة او مبنية واقسام كل من المعرب و
المبني من لم يعرف هذه الاحوال بالسماع من العرب لان من سمع منهم ان زيدا
مثلا في جاء زيد مرفوع وكان من اهل السليقة فهو لا يتكلم به الا موافقا لما سمع منهم
وح فمعرفة علم النحو لا تفيده الا معرفة اصطلاحات النحاة بان هذا الاسم يسمى فاعلا
وذاك مفعولا ونحوهما وهذه فائدة غير معتد بها وانما قلنا اي الغرض الاهم لان
من جملة الاغراض معرفة الهيئة التركيبية من تقديم ما حقه التاخير وبالعكس
كوجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام ووجوب تاخير الفاعل عن المفعول في بعض
الاحوال **قوله** فالمقصود من معرفة المعرب مثلا الفاء فصيحة اي اذا عرفت الغرض

مع ان مذهبه مخالف لمذهب الجمهور الذي هو ... للاعراب هذا وقد جعل البعض الاسماء الغير ... جميع

منه

من علم النحو ومن جملة مسائل المعرب فاعلم ان المقصود منه آه وقوله مثلا يحتمل ان يتعلق

بالمعرب اى ذكر المعرب على سبيل التمثيل لان المقصود من معرفة المبنى ان يعرف انه مما لا يختلف

اخره الى غير ذلك من مسائل النحو ويحتمل ان يكون متعلقا بما بعده يعنى ان يكون المعرب مما

يختلف اخره مذكور على سبيل التمثيل ومثله سائر احكامه المشار اليها فيما بعد وحاصل

الكلام ان المقصود من البحث والتفتيش عن احوال المعرب معرفة انه من اسماء المختلفة الاواخر

فى كلام العرب ليجعل اخره فى كلام غيرهم مختلفا ليتطابق الكلامان وح فمعرفة الاسم المعرب

متقدمة على معرفة الاختلاف لان معرفة الاختلاف انما تحصل بعد البحث والفحص عن احواله

ولا يمكن البحث عن احوال الشى واحكامه الا بعد معرفة ذلك الشى فلو كانت هذه المعرفة المتقدمة

للمعرب حاصلة بمعرفة الاختلاف وتعريف المعرب به وجب ان يعرف المعرب اولا قبل البحث عن

احكامه بانه مما يختلف اخره كما فعله الجمهور ويكون المقصود من هذا التعريف معرفة انه

مما يختلف اخره لما عرفت من ان المقصود من البحث عن احوال المعرب فمعرفة المعرف ح موقوفة

على معرفة اختلاف المذكور لانها صارت معرفة له ومعرفتها موقوفة على معرفته لان

المقصود من البحث عن احواله معرفتها ولا يمكن البحث عن احوال شى الا بعد معرفته فلزم

الدور صريحا فاذا اريد دفعه فينبغى ان يعرف المعرب بغير الاختلاف ويجعل الاختلاف

من جملة الاختلاف واحكامه فيكون معرفتها موقوفة عليه ومعرفته ليست موقوفة عليها

كما فعله المصنف هذا تحقيق الكلام موافقا لظاهر كلام الشارح وكلام المصنف فى الشرح و

اما الح فقد شرحه شرحا لا يناسب وان اختلج فى قلبك شك فارجع اليه قوله فيطابق

كلامهم الفاء فصيحة اى اذا جعل اخره مختلفا طابق كلامهم قوله فمعرفته الفاء

هنا ايض فصيحة اى اذا عرفت ان المقصود من معرفة المعرب الاختلاف فمعرفته متقدمة

على معرفة الاختلاف قوله وجب ان يعرف على صيغة المجهول من باب التفعيل قوله ليعرف

على صيغة المجهول ايض الا انه من المجرد وهو علة لقوله يعرف اى يعرف بذلك التعريف

لتحصل هذه المعرفة **قوله** فيلزم تقدم الشي على نفسه هذه هي النتيجة الفاسدة اي
اذا عرفت تينك المقدمتين فالحاصل منهما تقدم الشي على نفسه اي تقدم معرفة الاختلاف
على معرفة الاختلاف وتقدم معرفة المعرب على معرفة المعرب فهذا هو الدور الصحيح
**قوله** فينبغي آه اي اذا عرفت فساد تعريفهم فينبغي العدول عنه والذي حمل
الجمهور على ذلك التعريف وجود الاعراب في افراده فتوهموا ان حقيقته العرفية ذلك
ولم يعرفوا انه من عوارضه المفارقة كما عرفت والشارح الهندي قد دفع الاعتراض عن تعريف
الجمهور بامكان معرفة الاختلاف بالاستعمال كزيدا وبالاستدلال بالواحد كرجل
او بالجمع كجبل ولا يخفى ما فيه **قوله** اي من جملة احكامه تمهيد لما سيذكره من ان
تركيب المعرب مع عامله ابتداء وحدوث الاعراب في اخره من جملة احكام المعرب
**قوله** من حيث هو معرب انما قيد بهذه الحيثية لاخراج المبني فانه ايضا ما يختلف اخره
تقديرا اي يقدر الاعراب على حرفه الاخر ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصود او
الاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخر اذ المانع
من الاعراب في جملته وهو مناسبته للمبني لا في اخره نحو هؤلاء وامس وقد يكون المانع
ايضا في اخره كما يكون في جملته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اي في
موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جائني الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في اخره
**قوله** حقيقة او حكما والمراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات الدال مثل جائني ابوك ورأيت
اباك ومررت بابيك وبالتبدل الحكمي تبدل دلالته المقصودة من كونه علامة نصب او
علامة جر مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات كما سيأتي في قوله رأيت
مسلمين ومررت بمسلمين **قوله** او صفة المراد بالصفة الصفة اللغوية اعني
الحالة وتغيرها في قولك جاء زيد ورأيت زيدا فان ذات الحرف لم يتغير بل المتغير
صفتها وهو كونها مرفوعة ومنصوبة **قوله** اي بسبب وهذا اظهر من جعلها للوقت

او للعلمية كما فعله الفاضل الهندي **قوله** لئلا ينتقض الخ فان زيد لم يختلف مع
اختلاف العوامل عليه فهو معرب لكن آخره لم يختلف فهو من قبيل ما سيأتي **قوله** اي يختلف
لفظ آخره فالتنوين عوض عن المضاف اليه المفرد وان كان هذا خلاف المشهور وحاصله ان
المعرب يختلف من جهة لفظ آخره اي صورة آخره فهذا التميز يرفع الابهام الواقع في النسبة
الواقعة في جملة يختلف **قوله** اختلافا لفظا اي منسوبا الى اللفظ بحذف المضاف واجرى
اعرابه على المضاف اليه وانما لم يقل اختلافا ملفوظا كما قال الشيخ الهندي لان وصف الاختلاف
بكونه ملفوظا مجاز **قوله** فان قلت الخ حاصل الاعتراض ان المفهوم من قوله وحكمه
ان يختلف الخ ان هذا الحكم ثابت لجميع المعربات وليس كذلك فان في بعض المعربات لم يتحقق
اختلاف الاواخر ولا اختلاف العوامل وهي الاسماء التي وقعت معربة اولا فان فيها حدوث
الاعراب بدخول العامل لا اختلاف الاخر باختلاف العوامل **قوله** هذا حكم اخر اي
حدوث الاعراب بدخول العامل **قوله** فليكن هذا الحكم اي اختلاف المذكور **قوله** الاعراب
الخ الالف واللام للعهد الخارجي وهو اشارة الى الاعراب المذكور في ضمن المعرب **قوله**
حركة او حرف لما اشتهر كون الاعراب بهما استعمل لفظة ما المشتركة بين المعاني في التعريف
واراد بهما ولفظة او ليست للترديد فان الاعراب حركة وحرف بل ذكرها للاشارة الى انهما
لا يجتمعان في موارد الاستعمال بل يتحقق احدهما في بعض المعربات والاخر في بعض اخر **قوله** اي
اخر المعرب واما النون في الزيدان والزيدون فهي بمنزلة التنوين ولذا تسقط للاضافة فاخر
الاسم الالف والواو **قوله** ذاتا او صفة تميزان عن النسبة في اختلف اخره اي ما اختلف
ذات الاخر كما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة كما اذا كان بالحركات **قوله** العامل والمقتضي
فان العامل مثل جاء ورأيت والمقتضي للاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة وان كانا سببين
للاختلاف الا انهما ليسا حركة ولا حرفا قال في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا
واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يستند اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة من باء الجارة

وابقاء علاه الموصولة على عمومها انتهى اقول المتبادر من الحرف الواقع تفسيرا للاعراب ان
يكون محله اخر الاسم المعرب فيخرج الباء الجارة **قوله** على عمومها بان يكون نكرة موصوفة
بمعنى شئ **قوله** من الاسباب البعيدة فانك اذا قلت جاء زيد مثلا فمجاء سبب لقيام زيد به
وهي للرفع الذي في زيد فالرفع سبب للاختلاف الذي في اخر زيد فالاعراب سبب للاختلاف
بلا واسطة والعامل والمقتضى وان كانا سببين للاختلاف الا ان سببيتهما بواسطة فالرضى
نجم الائمة ويمكن الاعتذار للمص بناء على ظاهر اصطلاحهم اعنى ان العامل كالعلة الموجبة
بان يتوقف باء الاستغاثة دخولها في الالة اكثر منهم في الموجدة انتهى وهو دفع للاعتراض بوجه
اخر **قوله** بقيد الحيثية اي الحيثية المذكورة سابقا **قوله** على اختيار المص متعلق
بمعرب واشار اليها ذهب اليه بعض النحاة من انه مبنى لاضافته الى المبني فيخرج ياء الضمير
الراجع الى المعرب قال بعضهم ويحتمل ان يتعلق بيخرج اي اخراج حركة نحو غلامي
مع على اختيار المص لانه عند البعض اعراب في حالة الجر وهو احتمال بعيد **قوله**
اختلاف هذه الحركة كما تقول جاء غلامي ورايت غلامي ومررت بغلامي وانه مختلف حكما
وهو الاظهر ليوافق ما سبق **قوله** ما قبل ياء المتكلم ولهذا كانت موجودة قبل دخول
العامل **قوله** تم حد الاعراب رد لما ذهب اليه الشارح الهندي في احد قوليه من ان قول
المص ليدل الخ من تتمة الحد فقد خرج بها حركة يا غلامي لانها لا تدل على معنى من المعاني المعتورة
والشارح اخرج هذه الحركة بقيد الحيثية كما عرفت وجعل العلة خارجة عن الحد **قوله**
اختلاف وتنوع الاعراب ليتبين ايضا على عدم جريان الاعراب في الافعال والحروف فان المعاني
التي فيها لم تعتور على كلمة واحدة بل كل معنى من معانيها له صيغة ولفظ بانفراده كمعنى المفرد
فان صيغته ضرب والمثنى ضربا وقس عليهما وكذا الحرف فان الابتداء له من والظرفية لها
في والحاصل ان المميز لتلك المعاني بعضها من بعض هو اختلاف صيغها بخلاف الاسماء
فانه قد يوجد في اسم واحد معان مختلفة لا يميزها الا الاعراب نحو ما احسن زيدا

ومعاني

وما احسن زيد وما احسن زيد فان معنى الاول شيء احسن زيدا ومعنى الثانى
ما صار زيد ذا حسن ومعنى الثالث اى عضو من اعضاء زيد او اى خلق من اخلاق زيد
احسن **قوله** هذا المعنى اى ان قوله ليدل آه تنبيه على فائدة اختلاف وضع الاعراب **قوله**
حيث قال فى شرحه على الكتاب **قوله** لا انه خارج اى لم يرد بقوله ليس هذا من تمام الحد
انه خارج عن الحد واللام فيه متعلقة بامر خارج عن الحد وهو الفعل المفهوم من فحوى
الكلام فهو علة لذلك الفعل المقدر كما توهمه بعض الشراح بل اراد به ان الحد قد تم
قبله لكنه علة للاختلاف المذكور فى الحد فقوله واللام بالنصب معطوف على اسم ان فهو داخل
فى حيز النفى وقوله المفهوم آه صفة الفعل اعنى وضع **قوله** فانه بعيد لعدم فهم معنى
من فحوى مثل هذه العبارة وان فهم فلا يفهمه الا الخواص وهذه الرسالة انما
وضعت لتعليم الصبيان وبين الحق بعده بقوله اى لا نظر الى وضعه لا قصدا ولا تبعا
وهو حسن **قوله** فاللام فيه اى اذا عرفت ان ما ذكره بعضهم بعيد فاعلم ان اللام
فيه آه **قوله** ليدل الاختلاف آه ان قيل لم اسند الدلالة الى الاختلاف مع ان الاعراب
الدال على المعانى عند المصنف انما هو ما به الاختلاف اعنى الحركة او الحرف لا الاختلاف
كما ذهب اليه الجمهور ولان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته فى الاخر حتى يسمى اعرابا قلت لما
كانت الدلالة على المعانى مستندة الى الاعراب من حيث الاختلاف فكانه الاختلاف
ايضا دال على المعانى فاسند الاشارة الى هذا الاحتمال ايضا **قوله** الفاعلية آه فيه رد
على الشارح الرضى حيث فسر المعانى بكون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر
او بواسطته **قوله** المعتورة على صيغة اسم الفاعل الاعتوار بالفارسية
دست بدست كردن چيزى را وفيه رد على الشارح الهندى حيث ذهب الى ان المعتورة على
صيغة اسم المفعول اى ان الاسماء تتعاور المعانى بان يجيء اسم فيأخذ الفاعلية
ويجيء غيره وياخذها وهكذا ووجه الرد ان هذه المعانى انما اقتضت الاعراب

فهو موضع
المجهولة

باعتبار كونها طارية على الاسم فاحتيج الى انه تميز كل من هذه العوارض عن العوارض الاخر لا بسبب كونها معروضة للاسماء هذا مع ان المروى عن المصنف كسر الواو قوله على تضمين اه التضمين ان تشرب كلمة معنى كلمة اخرى دالا عليه بذكر شئ من لوازم الكلمة الثانية وههنا قد اشرب الاعتوار على معنى الاستيلاء دالا عليه بذكر الباء المتعدية لدوالا فالاعتوار من الافعال المتعدية بنفسها التضادها اى لتضاد تلك المعانى فان الفاعلية بمعنى العمدة والمفعولية معنى الفضلة فاختلافها صار سببا لاختلاف الاعراب قوله بسببها اى بسبب العلامات قوله فوضع اصل الاعراب اه هذا دفع اعتراض نشا من الكلام الشارح وتقريره انه قد ظهر من قولك فاذا تداولت المعانى الى اخر الكلام ان وضع الاعراب لاختلاف المعانى مع ان ظاهر عبارة المصنف ان وضع الاعراب للدلالة على نفس المعانى لا على اختلافها وحاصل ما اجاب به ان وضع اصل الاعراب غير ماخوذ معه حيثية الاختلاف للدلالة على تلك المعانى وانما وضعه مختلفا فعلته اختلاف تلك المعانى وكلا المعنيين مفهوما من عبارة المصنف فانه قال الاعراب حركة او حرف اختلف اخره به ليدل على المعانى فان جعلت الدال هو الحركة والحرف مجردين عن قيد الاختلاف فهذا هو الشق الاول وان اخذته مقيدا بالقيد فهو الشق الثانى فكانه قال الحركة والحرف المقيدان بالاختلاف يدلان على المعانى المختلفة قوله جعل الاعراب اى مطلق الاعراب سواء كان بالحركات والحروف اما في الاول فظ واما الثانى فلان الحرف الذى هو علامة الاعراب لما كان اخر الحروف فكان الاخر ظرفا له مجازا او لانه لما وقع بعد اكثر الحروف فكانه وقع بعد الكل لان الاكثر فى حكم الكل قوله على صفته اى صفة المسمى عن الفاعلية والمفعولية والاضافة وذهب بعض الائمة الى ان هذه صفات الالفاظ وعلل تاخير الاعراب بان الدال على الوصف بعد الموصوف قوله من عربت اه وقيل اذا كان فى اخر الاسم هذا التغيير كان كلاما محبوبا عند المخاطب فسمى اعرابا ماخوذ من قولهم امرأة عروب اى محبوبة قوله اعراب الاسم لا مطلق

الاعراب

الاعراب فانه انما يعد لدخول الجزم والدليل على القيد انه في بحث الاسم **قوله** ثلاثة اشار

به الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر خبر واحد فصح حمله على المبتدأ لان الرفع وحده

مثلا ليس انواعا فيكون العطف متقدما على الحمل كما في قولنا البيت سقف وجدار هذا

على طريقة الجمهور واما على طريقة الزمخشري وهي التي اخترناها من ان الخبر هو الذي يتم به

الفائدة مع متعلقه ان كان فلا حاجة الى مثل هذا التقدير وقد سبق الكلام في مثله

فارجع اليه **قوله** رفع ونصب وجر سمي الرفع رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند

التلفظ به او لرفعة مرتبته بين اخويه وسمي النصب نصبا لانتصاب الشفتين على حالهما عند

التلفظ به او لانه ينصب لفضلة في الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وسمي الجر جرا

لان عامله يجر الفعل الى الاسم او لان الشفة السفلى تنجر الى اسفل عند التلفظ به **قوله**

الاعرابية هذا على مذهب البصريين والخفض على مذهب الكوفيين والرابع الجزم **قوله**

في الحركات البنائية واما الحركة الرابعة فهي السكون **قوله** على قلة بالقرينة لقوله المتضمنة

رفعا **قوله** فالرفع الفاء للتفسير **قوله** اي علامة كون الشيء فاعلا فالباء في الفاعلية

للمصدرية ومعنى الباء المصدرية انها التي اذا دخلت على كلمة اولتها بالمصدر وانما احتيج اليه

في هذا المقام لتصحيح الكلام فان الرفع ليس علامة الفاعل اعني الذات المتصفة بالفاعلية

بل علامة وصفه اعني كونه فاعلا والا فالذات لا تحتاج في معلوميتها الى الاعراب

فتدبر **قوله** كالمبتدأ والخبر فانهما وان لم يكونا فاعلين اصطلاحا لكنهما في حكم

الفاعل من جهة ان الفعل صدر منهما وكون المبتدأ مسندا اليه وكون الخبر جزءا ثانيا

من الجملة وذهب الشارح الهندي الى جعل الباء للنسبة وهو عند التحقيق يرجع الى ما ذكره

الشيخ الا ان مختاره اقرب الى الفهم مما اختاره الفاضل الهندي وانما الخص الرفع

هذا الاختصاص اضافي بالنسبة الى المفاعيل والمضاف اليه وانما قلنا ذلك لوجود

الرفع في غير الفاعل كالملحقات وبين الاختصاص في الفاعل لكونه اصلا في الاعراب

هذا

هذا ما جرى عليه المحشي والاظهر انه قصد الحصر الحقيقي لانه ما ذكر من الملحقات داخلة في الفاعل على ما عرفت من قوله حقيقة او حكما فهو شيء واحد له فردان بخلاف المفاعيل فان كل منها نوع من انواع المنصوبات وبيان ثقل الرفع وخفة النصب يظهر بما سبق في وجه التسمية **قوله** فاعطي آه اقول ضمن الاعطاء معنى الجعل فعداه الى المفعول الثاني باللام **قوله** ولما لم يبق آه ونقول الكسرة لما لم تبلغ مرتبة الضمة في الثقل ولا مرتبة الفتحة في الخفة والمضاف اليه لا يبلغ ايضا مرتبة الفاعل في القلة ولا مرتبة المفعول في الكثرة فناسب فاعطيناه اياه **قوله** العامل الالف واللام للعهد الخارجي وهو اشارة الى العامل المذكور سابقا ضمنا في تعريف المعرب **قوله** او معنويا كعامل المبتداء **قوله** اي يحصل اما فتره به لان المتبادر من التقوم هو القيام مثل قيام البياض بالجسم والمعنى قائم بالاسم لا العامل بل العامل موجود معه **قوله** اي معنوا آه اشارة الى ان اللام في المعنى للعهد الخارجي اي المعنى المذكور سابقا في ضمن المعاني او للعهد الذهني حتى لا يتوهم ان المراد معنى معينا كما يفهم من التعريف **قوله** رأيت عامل اعلم انه قد وقع الاختلاف في عامل الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل اذ باسنادهما احدهما الى الاخر صار فضلة فهما معا سبب كونه فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة وقال هشام بن معوية هو الفاعل واستقربه الرضي محتجا عليه بان الفاعل جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وهذا هو الذي اعتمدت عليه في مفتاح اللبيب فان الفعل عامل في الفاعل الذي هو اقوى من المفعول بالاتفاق ويمكن تطبيق كلام الشارح عليه وان كان ظاهره الاول **قوله** معنى الاضافة وهو كونه مضافا اليه **قوله** فالمفرد الفاء فصيحة اي اذا عرفت ذلك فنقول المفرد آه **قوله** اي الذي لم يكن مثنى قد يطلق المفرد على ما يقابل المثنى والجمع ولما كان اراده كل واحد

الزكيب وقد يطلق على ما يقابل الجملة وقد يطلق على ما يقابل المضاف وقد يطلق على ما يقابل الجمع من الثلاثة

من الثلاثة السابقة فاسد فسره بالمعنى الرابعة والقرينة جعله مقابله **قوله** اى الذى لم يكن آه هذا تعريف لجمع المكسر وحاصله انه ما تغير بنية مفرده عن وذلك التغيير اما ان يكون محققا او مقدرا والاول اما ان يكون بتغيير الشكل دون الحروف نحو اسد واسد او بتغيير الشكل وزيادة فى الجمع نحو رجل ورجال او بتغيير الشكل ونقصان فى الجمع نحو رسول ورسل او بالزيادة والنقصان معا نحو غلام وغلمان والثانى نحو فلك تقدر الضمة فى المفرد كضمة قفل وفى الجمع كضمة اسد **قوله** ان يكون بالحركة وانما كان هو الاصل لوجوه اولها انا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات اولى لانها اقل واخف وبها يصل الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف الاثقل وثانيها انا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعنى وتفرق بينها وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب ان تكون العلامات غير الحروف لان العلامات غير المعلم وثالثها ان الانسب ان يكون الدال على صفة الشئ كالصفة الدال عليه **قوله** والفتحة نصبا كتب قدس سره فى الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور والمتصل اجازه وان لم يجوزه الجمهور انتهى وبيانه ان الفتحة معطوف على الضمة والعامل فيه البا وقوله نصبا معطوف على رفعا وهو منصوب على الظرفية والعامل فيه الفعل المقدر اعنى يعرب **قوله** على الحالية او المصدرية كتب فى الحاشية على مغنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين واعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى اقول التقدير الاول اشارة الى النصب على الحالية وبين فيه ان المصدر بمعنى اسم المفعول لتصحح الحالية وان صاحب الحال وعامله محذوفان مدلول عليهما بالمقام لكونه فعلا خاصا فالظرف لغو فقول المحقق الشريف ان العامل فيه الظرف القائم مقام متعلقه فاسد والثانى اشارة الى النصب على المصدرية مشتملا على بيان الفعل المقدر وعلى بيان ان المصدر الحقيقى محذوف واعنى لفظ اعراب

لكن

الستة اعراب الاسماء

لكن لما حذف اجرى اعرابه على المضاف اليه ووسم باسمه ثم قدره برفع رفعا وبنصب نصبا لسلم من هذا التكلف **قوله** وهو ما يكون بالالف هذا مفهومه اصطلاحا وهو شامل لما كان مفرده مؤنث كسلمات او مذكرا نحو حسامات في دريهمات ومعلومات في اشهر معلومات وبما مر النظم كما ذكرناه او بغيرها كثمرات وغرفات وكسرات بكسر الكاف وفتح السين جمع كسرة وتسميته جمع المؤنث السالم باعتبار الغالب **قوله** لان الجمع تعليل لكسر الكاف **قوله** منقوصا واوية لان الواو نقص منها حال افرادها او حال اضافتها الى الياء المتكلم **قوله** اصله فوه والدليل عليه جمعه على افواه حذفت الهاء لخفائها الان الاعتماد في المخرج عليها ضعيف فاذا وقعت طرفا حذفت لاستثقال الحركة عليها فاضيف الى الكاف وضمة الفاء لمناسبة الواو فصار فوك **قوله** اصله ذوو نقلت ضمة الواو الى الواو وحذفت تخفيفا وضمة الذال للاتباع والنحاة اتفقوا على ان اصلها ذوى وهو الصواب لقولهم ذويان **قوله** فاعراب هذه اشارة الى متعلق الجار والمجرور الغي **قوله** بالواو **قوله** بالامثلة فان اخوك وباقي الامثلة بكسرة موحدة **قوله** كسائر الاسماء من انها معربة بالحركات التقديرية وهو الاصح او مبنية كما ذهب اليه بعضهم فعبارة الشرح للمذهبين **قوله** بكونها الى الكاف مع انها اذا اضيفت الى غير الكاف كالهاء مثلا اعربت بالحروف ايضا واعلم ان في اعراب هذه الاسماء مذاهب احدها ما ذهب اليه المصنف وهو المشهور ثانيها انها معربة بالحركات اللفظية الواقعة قبل الحروف ثالثها وهو مذهب سيبويه انها معربة بالحركات مقدرة وكان اصل ابوك ابوك استثقلت ضمة على الواو وسكنت وضم ما قبلها للاتباع وقدرت الضمة على الواو ورابعها وهو مذهب الفراء انها معربة بالحركات اللفظية والحروف ايضا خامسها انها معربة بالحركات اللفظية كحالة الافراد وعليه رد قولهم من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا التعزي اى المنتسب هو الذى يقول يا لفلان ليخرج الناس معه الى القتال في الباطل وقوله



فاعضوه بالضاد المشددة اى قوله اعضض على هن ابيك اى على ذكر ابيك اى قولوا

له استهزاء ابه ولا تجيبوا الى القتال الذى اراده اى تمسك بذكر ابيك الذى انت تبيئة

عساه ان ينفعك فاما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا اى لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن بل

اذكروا الصريح من اسم الذكر وهو الاير وتكنو بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون سهوا

كونها مقصورة كعصا وعليه ورد قوله مكره اخاك لا بطل واول من قاله عمرو بن العاص

لما عزم عليه معوية ليخرج الى مبارزة امير المؤمنين على صلوات الله فلما التقيا وراى

منه تلك الصولة الحيدرية المشتملة على تخويم الرجال فلو هاما فالابطال قال مكره اخاك

لا بطل اى لا تقتلنى لظنك انى شجاع اقدر على حمايته او على نقل رايته بل انا اخوك يا امير المؤمنين

جرنى على ملاقاتك معاوية اللعين وقيل اول من قاله ابو حنش حين قال له خالد وقد بلغه ان

ناسا من اشجع فى غار يشربون وهم قاتلون اخوته هل لك فى غار فيه ظبا لعلنا نصيبه منها

وانطلق به حتى اقامه على فم الغار ثم دفعه فى الغار فقال ضربا ابا حنش بطل فقال له ابا

حنش مكره اخاك لا بطل وكلاهما قال لا هذا القول وانما الخلاف فى الاولية ونحن قد ذكرنا

دلائل المذاهب فى ما اخترناه والدليل عليه والجواب من ادلة الخصم فى كتابنا الموسوم بالفوائد

النحوية تركناها هنا للاختصار **قوله** تامة اما الوحشة بينهما فمن حيث المعنى وهو ظاهر

ومن حيث الاعراب فان اعراب المفردات مرغوب اليها لانها اصل للمثنى والجمع فاعرب بعض المفردات

اعرابهما جلبا لتلك المناسبة **قوله** كل اعرابا سماه لان هذا الاعراب للتناسب بينهما فالرعاية

من كل وجه مطلوبة **قوله** منبئة عن تعدد لانك اذا قلت اخوك او ابوك مثلا فيفهم منه

اثنان انت والاخ او الاب والمراد بالتعدد التعدد المستفاد من تعدد الالفاظ بان يفهم كل معنى

من لفظ المذكور فان الاخ مستفاد من لفظ المضاف والمخاطب من المضاف اليه فقول الفاضل

الخ واعلم ان الظاهر امر جعل كلا من الانباء عن التعدد ووجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب

فى هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف ولا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام

وص

بلينهما وص

كالمثال صح

والقريب

والقريب وغير ذلك منبئة عن التحديد فالاولى ووجود بدون عادة اللام غلط صريح

ووهم قبيح **قوله** ولوجود حرف صالح فاستراحوا من جلب حروف اجنبية **قوله** سماعا

تمييز يرفع الابهام عن نسبة الوجود الى الحرف اى انه قد سمع وجود ذلك الحرف عند الاضافة

الى غير الياء وقت زادة الاعراب وان حذفت حالة الافراد وحالة الاضافة الى الياء بخلاف

الاسماء المحذوفة الاواخر كيد ودم فان اصلهما يدى ودمو فانه لم يسمع رد ذلك المحذوف

مطلقا لا وقت الاضافة ولا غيره **قوله** يلحق به فى الاعراب **قوله** وهو كلا وانما لم يجعلوه

مثنى مع انه لا يطلق الا على الاثنين لانه لم يسمع مفرده اعنى كل ولجواز ارجاع ضمير المفرد

اليه قال تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها هذا ما ذهب اليه البصريون وعند الكوفيون الالف

فى كلا وكلتا للتثنية ولزوم حذف نونهما للزوم الاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد

للاحاطة فخفف بحذف احد اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة

فى المثنى لا فى الجمع وقد عرفت فساده **قوله** كلتا وتاؤها لا يجوز ان تكون زائدة لان

قبل لم يوجد فى الكلام ولا يجوز ان يكون للتانيث لانها لا تكون الا بعد ثلاثة وهذه

فى وسط الكلمة **قوله** عوض من الواو والالف بعدها للتانيث وقلبنها ياء مع ان الف

التانيث لا تقلب ليكون فرقا بين الوقف والاصل **قوله** فرع كلا لان المؤنث طار على المذكور

لانك تقول ضاربتا تقول ضاربة **قوله** واثنان وليس بمثنى اذ لا مفرد له من لفظه والالف

والنون فيه ليستا زائدتين بل هما من جوهر الكلمة **قوله** ما سمى به اصطلاحا اه فيه رد

على الشارح الهندى حيث قال اى جمع المذكر السالم وما على صيغته فيكون من باب حذف

المعطوف او المراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين وثبين وقلين من جموع المؤنث

ولو قال الجمع بالواو والنون لكان احسن انتهى وبيان الرد انه حمل جمع المذكر على مفهومه

اللغوى وهو كونه مفرده مذكرا فعلى هذا يخرج مثل سنون واضرابه وليس كذلك بل

المراد به الجمع فى اصطلاح النحاة وهو ما جمع بواو ونون **قوله** والواو فالواو

لم يوجد

لم يوجد في كلام العرب كلمة اخرها واو بعد ضمة والوكك واجاب بعضهم بان الواو في

معرض التغيير فلم يعتد به واخرون بان الواو لما قام مقام الضمة صار فكانها ضمة

**قوله** لا عن لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفرده عن لفظه وهذا

من معناه فان ذو بمعنى صاحب واولو بمعنى اصحاب **قوله** واخواتها اقول وقد حمل ايضا على

جمع المذكور في الاعراب جموع تكسير مثل بنون جمع ابن واخرون بكسر الهمزة وحكي

يونس فتحها وبفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء ارض ذات حجارة

سود فما في نسخ شرح الالفية من حرة وحرين تصحيف من النساخ **قوله** لانه اي

ثلثين ثلث عشرات فلو كان عشرون جمع عشرة لصح اطلاق عشرون على ثلثين كما صح اطلاق

زيدون على زيد وزيد وزيد **قوله** ولا تعيين اه اي لا يدل الجموع اذا اطلقت على

اعداد معينة الا بقرينة بخلاف هذه الاعداد فان التعيين معلوم منها عنده

**قوله** وكثرة التثنية بالنسبة الى الجمع وذلك لان الجمع يتوقف على امور ثلاثة وهو كونه علما

للمذكر عاقل بخلاف التثنية فانها يتحقق بفردين بدون شرط وما كان اقل شرطا كان

كان اكثر افرادا **قوله** لوقوع كل منهما اه فانك اذا قلت جاء غلام زيد لرفع الاشتباه

**قوله** الذي اشير الى تقسيمه اليهما في حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا وانما قال ذلك

ليصح تفسير قوله التقديري واللفظي المعرف بلام العهد بما اراده **قوله** ولما كان التقدير

اه والا كان المناسب تاخيره عن اللفظي لانه اصل اذ الاصل في العلامة ان يكون ظاهرة **قوله**

**قوله** اي تقديره الاعراب والالف واللام قائمة مقام المضاف اليه **قوله** اي في الاسم فما صوته

لا مصدرية كما قال الفاضل الهندي لفوات الملائمة لما سبق من بيان محال الاعراب لانها اسماء كما

عرفت **قوله** ومحذوفة اه فان المحذوف لعلة في حكم الثابت فلذا لم يجز الاعراب على الصاد

**قوله** قبل دخول العامل متعلق بتشغل **قوله** عرضي لان كسرة الجر هي التي يجلبها العامل

وقد عرفت انها سابقة على العامل هذا وقد ذهب بعض الى ان مثل غلامي ليس بمعرب

وشروط ثلاثة ص

ولا مبنى لتوسطه آه بالامتزاج ولا اعراب في البناء من ضعفان الاخر والجواب ان مثل هذا

الامتزاج لا يخرج الاخر عن كونه اخرا الا ترى الى امتزاج بعلبك فانه مع كونه اشد من هذا

الامتزاج ذهب كثير الى اعراب الجزء الاول منه **قوله** مط حال من مدخول الكاف و

العامل فيه الفعل المفهوم من الكلام وهو يقدر **قوله** في هذين النوعين اشارة الى ان

قوله مط قيد لعصا وغلامي وان كان فائدة التقييد مختصة بغلامي اي فائدة تقييد من قال ان مثل

غلامي معرب لفظا في حال الجر **قوله** اي في حالة الرفع والجر اشارة الى ان قول المص رفعا

وجرا ظرف للاستثقال لا حال كما جوزه الشيخ الهندي **قوله** عطف على قوله كقاض لا على

قاض كما جوزه الشيخ الهندي لانه يوجب زيادة واحد من الكاف ونحوه والاصل عدم الزيادة **قوله**

يعني تقديره الاعراب للاستثقال آه المقصود بهذا الكلام بيان ان مراد المص من تعداد

الامثلة ان تقدير الاعراب للاستثقال في ان يكون الاعراب بالحركة وقد يكون الاعراب

بالحروف لا استيفاء جميع صور الاعراب التقديري حتى يرد على المص انه ترك بعض الامثلة

كمثال الاعراب التقديري في الاحوال الثلاث كما في الاسماء الستة والجمع المذكر السالم

المضاف الى الاسم المعرف باللام نحو جاء ني اخو الحارث آه ونحو جاءني صالحو القوم

آه وامثالهما مما اعرابه تقديري **قوله** فلم يبق علامة الرفع لان علامة الرفع الواو ولا ما يسد

منها فقول الفاضل الجاربردي في كتاب المغني وفي ذكر ابن الحاجب نظر لان الياء والالف

فيه عوضا من الواو وكلما كان عوضه مذكورا يكون لفظا لا تقديرا لان المعوض

كالمعوض فيه ليس بصواب **قوله** وقد يكون الاعراب بالحرف آه لما اذا كان حرف

الاعراب مدة ولا في ساكنا **قوله** اي فيما عدا ما ذكرنا بطه توجيه افراد الضمير مع تعدده

مرجعه بان يرجع الى المذكور **قوله** مما تعذر فيه الاعراب واستثقل يعني ضمير ما عداه

راجع الى ما ذكر من قسمي الاعراب المتعذر والمستثقل لا الى ما ذكر من الامثلة المذكورة

حتى يرد ان الاعراب في بعض ما عداه من المذكورة تقديري ايضا كما تلونا عليك.

متحرك بالنصب والرفع

قوله

قوله ولما ذكر في تفصيل آه يريد بيان ارتباط بحث غير المنصرف بما قبله ونكتة ذكر

غير المنصرف وترك المنصرف قوله وكان غير المنصرف اقل اي اقل افرادا لان شرايطه ومعانده

اكثر وقد عرفت ان كل ما كان للشيء اكثر شروطا كان افراده اقل قوله واكتفى بتعريفه اي

عن تعريف المنصرف لان الاشياء تعرف باضدادها قوله اي اسم معرب جعل ما موصوفة

لا موصولة لئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدا لان غير لا تقبل التعريف وان اضيفت

الى المعرفة لتوغلها في الابهام ولكنها تقبل تخصيصا يجوز كونها مبتدا قوله مؤثرتان

باجتماعهما اشارة الى اخراج مثل حبلى ومصابيح اذا جعل [illegible] علما عن القسم الاول

لانه وان اجتمع فيه علتان الا انهما ليستا مؤثرتين بل المؤثر احدهما لكنه داخل في القسم الثاني

قوله واستجماع شرايطها اشارة الى ان العلتين لا يؤثران الا ثر الاتي وهو منع الكسر

والتنوين ما لو ينضم اليهما الشرائط والاركان نحو نوح غير المنصرف بالاتفاق وليس كل قوله

مجموع ما في هذين البيتين لغرض من هذا الكلام الرد على فاضل الهندي لانه قال وهي راجعة الى العلة

العلل الا ان كل واحدة علة لا علل وبيانا للرد ان الضمير راجع الى العلل التسع الا ان العطف

مقدم على الحكم فكانه عطف اولا بعضها على البعض ثم حكم على المجموع بانه خبر المبتدا فتقدير

لفظ تسع بيانا لكون الخبر مجموع ما في البيتين لا لان الخبر مقدم كما توهم بعض الافاضل و

ان قد تم الكلام سابقا فارجع اليه قوله نقل قدس سره اول البيتين موانع الصرف

تسع كلما جمعت ثنتان فيه فما للصرف تصويب اي اذا اجتمع فيه علتان فالصرف ليس بصواب

بل خطا ولو ذكر البيت الاول لا يستغني عن التعريف لانه لا يكون جامعا لخروج ما فيه

علة تقوم مقامهما قوله من قبلها الف المراد من القبلية المكانية قوله ويمنع النون اشارة

الى ان النون فاعل معنى فصيح كونه صاحب حال الى ان عامل الحال فعل مقدر والمفهوم من المقام

لان الكلام في تعداد موانع الصرف قوله لا يفهم من هذا التوجيه آه لان قوله من قبلها

الف كلام مستقل لا تعلق له بما قبله حتى يشاركه في القيد اعني الزيادة وفصل المعنى ويمنع

عنه ص

النون الصرف حال كون النون زايدة ومنعها الصرف مشروط بكون الالف حاصلة قبلها
لابد له من متعلق اما عام او خاص وهو هنا من جنس قوله زايدة لدلالتها عليه **قوله**
وتقدم الالف اه اى مكان الالف متقدم على مكان النون ان **قوله** جاء زيد راكبا من قبله اخوه
فاخوه فاعل راكبا والظرف اعنى من قبله متعلق براكبا والمعنى جاء زيد حال كونه راكبا اخوه
من قبل ركوبه الا ان القبلية هنا زمانية وفيما نحن فيه مكانية وان امكن ان تكون من
قبلها ايضا **قوله** تقريبى فتكون ياء النسبة محذوفة تخفيفا **قوله** وقال بعضهم اثنان
وهى الحكاية والتركيب اما الحكاية ففى وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم واجهل او مع
العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية يعنى كما
لم يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية يعنى كما يدخل كذلك
لم يدخل عليهما بعد النقل واما التركيب ففى البواقى كتركيب التانيث بالتاء ظاهرة او مقدرة
او بالالف وهو اما تركيب التانيث مع العلمية نحو فاطمة او تركيب حرف التانيث مع الاسم
نحو حبلى وتركيب العدل فى عمر فانه مركب من علمين تقديرا لان الموضع قصد التسمية بعامر
فعدل عنه خوف اللبس الى عمر وفى نحو ثلث فانه بمنزلة ثلاثة ثلاثة وتركيب الالف والنون اما
مع العلمية او مع الوصفية وتركيب العجمة وهو اما تكرارها فى العجمى والعربى او تركيبها
مع العلمية **قوله** احد عشر هذه العلل التسع مع العلتين اخريين احدهما مشابهة
الف التانيث مثل ارطى فانه اسم لشجر يدبغ به الجلود وهو منصرف لان الفه للالحاق لا
للتانيث بدليل قبولها تاء كقولهم ارطاة فاذا جعل علما المذكر امتنع من دخول تاء
التانيث بسبب فصارت الفه شبيهة بالف التانيث فى عدم دخول التاء عليها فمنع من
الصرف للعلمية وشبه الف التانيث والثانية مراعاة الاصل فى نحو احمر بعد التنكير
كما سيتلى عليك **قوله** من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان المتبادر من قوله
وحكمه كذا الانحصار مع ان له احكاما كثيرة لكن كل حكم من جهة فمن حيث انه معرب

حكم

حكم الاختلاف من حيث انه فاعل حكم الرفع الى غير ذلك فنبه على ان المراد ههنا
حكم من حيث اشتماله على علتين اه لان ليس له حكم الا هذا الحكم والمحشي قد غلط في فهم قيد
الحيثية حتى نسب الى عدم الحيثية فراجع كلامه ان كنت في شك مما نقول **قوله** الفعل فيشبه
اه اعلم ان للمشابهة للفعل ثلث مراتب علاها يوجب البنا ومنع جميع انواع الاعراب
واوسطها يوجب عدم الانصراف ومنع بعض انواع الاعراب كما نحن فيه وادناها نوع
كون الاسم عاملا كاسم الفاعل فاحفظ هذه المراتب فانك ستحتاج الى معرفتها بعد هذا
**قوله** الذي هو علامة المتمكن يريد ان التنوين الممتنع الدخول على غير المنصرف هو تنوين التمكن
لا مطلق التنوين والا لانتقض بعرفات فانه غير منصرف لكن تنوينه تنوين المقابلة قال
صاحب الكشاف فان قلت التنوين في عرفات واشباهه تنوين التمكن وعدم سقوطه لان تانيث
فيها ضعيف لان التاء التي كانت لمحض التانيث سقطت والتاء فيه علامة جمع المؤنث ورده
الفاضل الرضي بان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متمحضة للتانيث ولا
مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ثم قال والاولى
عندي ان التنوين للصرف والتمكين وعدم سقوطه لانه سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع
وهو خلاف ما علية جمع السلامة اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فيه كالتنوين في غير المنصرف
للضرورة والحق انه غير منصرف وتنوينه تنوين التمكن لكنه لم يحذف منه كما حذف من كل
اسم غير منصرف لوجود موانعه اعني الكسر فثبوت التنوين فيه لثبوت الكسرة لانه تنوين
مقابلة **قوله** اي لا يمتنع الغرض من هذا التقدير ان ينصرف غير المنصرف للضرورة ولجه والمضم
ادخله في القسم الجائز وحاصل الجواب ان الجائز قد يطلق ويراد به ما يقابل الواجب وهو
المتساوي الطرفين وقد يطلق ويراد به ما يشمل الواجب والجائز بمعنى الغير الممتنع سواء
سواء كان واجبا كما في حالة الضرورة او جائزا كما في حالة التناسب **قوله** عند المص
واما عند غيره فغير المنصرف ما لم يدخله الكسر والتنوين فاذا دخله احدهما صار منصرفا

حقيقة

حقيقة **قوله** وقيل المراد بالصرف آه القايل هو الفضل هو الصرف في اللغة بمعنى

التغيير والمعنى ويجوز تغيير حكمه الى حكم اخر وح لا يحتاج الى ان يتوق المراد بصرفه جعله في حكم

المنصرف لكنه بعيد من السياق واما معناه اصطلاحا فهو خلوه عن العلتين او ما يقوم مقامهما

وحالة الضرورة لا يصير منصرفا بهذا المعنى **قوله** صبت على مصايب هذا البيت مما قالته فاطمة

في مرثية النبي ع واوله ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا والغوالي

جمع غالية وهي الروائح الطيبة والمعنى ما الذي واي شي وقع على من شم تربة احمد في ان لا يشم

مدى الزمان وامتداده انواع الطيب والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شي لانه

استغنى عن شم الغوالي بشم ما هو احسن منها وابحر وقد ترجم بعض الشعراء العجم هذا البيت

بقوله بخاتم ونجنة حيدا ز غم كرد مصيبتها اكر بود و زما ز بند كرد د تيره جو شبها قوله

ان زحاف آه الزحاف حذف يقع في الشعر فمنه ما يخرجه عن السلاسة ومنه لا يخرجه

**قوله** لان حرف الروي آه وهو الحرف الاصلي من حروف قافية الذي يكون في اواخر الابيات

والغرض من ذكر البيت اولا حصول العلم بان الحرف الروي الدال المكسورة **قوله** حيث صرف

تعليل للتمثيل بهما **قوله** مثال المجموع آه اشارة الى ان ذكر اعلاما لا لبس زايدة في المقصود

تمثيل المجموع **قوله** كالب وانيا آه جمع اسود وهو جمع سود انعام جمع انعام وهو جمع

نعم انتهى ففي هذه الامثلة تكرر وقت الجمعية فكل جمع قائم مقام علتين فكان فيه علتين

وكل علة فرع لشي لان الجمع فرع المفرد لعدم اللزوم **قوله** كالجموع لها آه فانها في حكمها

لموافقتها في الجمعية والوزن وعدم جواز جمعها ثانيا جمع التكسير واعلم ان في قيام الجمع

مقام علتين اقوالا احدها ما ذكره الشارح وهو مختار المصنف ثانيها ان الجمعية فيه وصلت الى

حد التناهي بحيث لا يصح جمعه ثانيا جمع التكسير فكان له كمال وقوة في الجمعية ثالثها

وهو الذي اختاره وذهب اليه اكثر النحاة ان قيامه مقام سببين لقوته لكونه لا نظير

له في الاحاد العربية **قوله** وحمراء آه اعلم ان الف التانيث في نحو حمراء هي الهمزة المقلوبة عن

الالف

الالف لاجتماع الالفين لا الالف التى قبلها كما يتوهم من اسمه قوله فصار التأنيث

مكررًا الان كونها الف تانيث علة وكونها لازمة للكلمة بحسب الوضع منزل منزلة تانيث

اخر وكان فيه علتان فرعيتان لان التانيث فرع التذكير واللزوم فرع عدم اللزوم قوله

فلو عرض اللزوم آه جواب سوال تقريره ان يقال ان الف التانيث قامت مقام علتين لاجل

لزومها والتاء قد يعرض لها اللزوم بسبب العلمية كفاطمة مثلا لان الاعلام محفوظة عن

التصرف فح ينبغى ان يقال فى فاطمة ثلاثة اسباب العلمية والتانيث ولزوم التانيث وحاصل

الجواب ان التاء وان كانت لازمة فيما قلت الا ان لزومها عارضى بسبب العلمية ولهذا لو

نكر لا يبقى ذلك اللزوم بحاله فلم يكن هذا اللزوم العارضى نازل منزلة علة كاللزوم الوضعى

قوله مثلا الا انها قد تكون لازمة بغير العلمية كما فى حجارة وغرفة الا ان هذا اللزوم لما لم

يكن معتبرًا فى نوعها كان غير معتبر قوله فالعدل الفا للتفسير والعدل فى اللغة الميل و

فى الاصطلاح ما ذكره المص قوله مصدر مبنى للمفعول آه الغرض من هذا التقدير رفع

الاعتراض الذى اورده الشر الرضى على المص وهو ان العدل عبارة عن الاخراج لا الخروج

لان العدل متعد والخروج لازم وتفسير المتعدى باللازم لا يجوز وحاصل الدفع ان العدل

مصدر مبنى للمفعول وكذلك الخروج بمعنى كون الاسم مخرجًا فهو تفسير للمتعدى

بالمتعدى وحاصل ان الاسم المعدول معناه كونه مخرجًا عن الصيغة الاصلية وهذا هو الملائم

للمقام لان المقصود جعله صفة للاسم الغير المنصرف قائمًا به لا للمتكلم لانه العادل و

الخروج صفة الاسم ولا يجوز تفسير صفة شى بصفة اخر فقد يرجع الى انهما صفتا

الاسم فتدبر قوله اى خروج الاسم بقرينة ان البحث فى الاسم وخروج الفعل لانه

لا يسمى عدلًا اصطلاحًا قوله اى عن صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة

قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرضه من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضى وهى ليست

بمرادة ههنا قوله التى يقتضى الاصل آه هذا فى جميع الامثلة المذكورة ظاهر الا

ويمكن ان يكون هذا لطعن العرض ان لم يمكن ان نفى ومن هذا التقدير ان العدل صفة غرضه مع المتكلم

فى عمر فانه ليس له اصل وقاعدة يقتضى ان يكون عليهما ويمكن ادخاله ايضا فى جملة

اخواته بان يقال انه اقتضى ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه سمى

باسم الفاعل من العمارة فعمر اسم فاعل من العمارة خرج من صيغته التى على مقتضى القاعدة

ومن عامر الى عمر كذا افاد الفاضل المحشى قوله ولا يخفى اه اى لما عرفت معنى الصيغة الاصلية

ظهر لك خروج المشتقات كاسم الفاعل واضرابه عن تعريف العدل فان ضارب المشتق من الضرب

ليس له اصل وقاعدة تقتضى ان يكون على صيغة غير ضارب فان القياس فى اسم الفاعل من الثلاثى

المجرد ان يكون على وزن فاعل فههنا لم يخرج صيغة من صيغة اخرى كخروج الاسم من

صيغته الى صيغة اخرى فظاهر لزوم كون ضارب غير منصرف للعدل والصفة قوله

فما صاغ الى صيغة اه نتيجة لقوله ولا يخفى وحاصله انه اذا كان صيغة المصدر مغايرة

لصيغة المشتقات فما صاغ الى الصيغة الاسم سواء كان ذلك المشتق اسما او فعلا

فى تخريج جميع المشتقات

لانه وان كان خارجة عن صيغته الا انها خارجة عن صيغتها كما عرفت والعدل معتبر فيه

ان يكون ذات الاسم مخرجا عن صيغة نفسه وانما قال كلها لان بعضها كالافعال المشتقة

خرجت من قيد الخروج فان المراد بخروجه خروج الاسم لكن بقى بعض المشتقات كاسم

الفاعل والمفعول ونحوهما فاخرج المجموع بقيد صيغته واسناد الاخراج الى ما خرج

سابقا اما مجاز او تاكيد قوله وان المتبادر يجوز فى ان الكسر على الاستيناف والواو

له والفتح على المفعولية لاعلم المقدر قوله المحذوفة الاعجاز وكذا محذوفة الاوائل

نحو عدة ومحذوفة الاواسط كقول قوله ولا يبعد ان يعتبر اه لان هذا التغاير

هو المتبادر حيث ان الصيغة الاولى موافقة للاصل والقاعدة فاذا خرج عنها

الى ما يغايرها تبادر منه المغايرة هذا الفرد المذكور قوله المغيرات القياسية اى المنسوبة

الى موافقة القياس كالمقام والمنام فان اصلهما مقوم ومنوم غير جار على القياس

لان قياس الواو المتحركة فى الاصل قلبها الفا ولما قلبت الفا وصل الى صيغة اخرى

كانت

احسن كانت الصيغة الثانية موافقة للقياس من حيث حصل فيهما القلب بل لا يكون مقام
ومنام في الاسماء المعدولة حتى يجب منع صرفه اذا جعل علما للعدل والعلمية ويمكن خروجهما
من الخبر بلا تكلف فان المتبادر من الخروج اذا اطلق ما لا يستند الى علة خارجة وفي مقام
واضرابه علة الاخراج موجودة وهي تحرك الواو قوله من المجموع الشاذة بيان المثل اقوس وانيب
وكونهما شاذة بسبب تحرك الواو والياء فيهما بحركة الضمة التي هي ثقيلة عليهما فالقياس
كونهما على اقوس وانيب ولهذا يعينا فان اليهما فيق جمعهما ولو كانا مخرجين
في الجمع اقوس وانياب قوله قال بعض الشارحين آه حاصله ان بعض الشارحين نقل عن
عنا قواس وانياب لنسبتها اليهما
بعض العلماء جواز تعريف الشيء بما هو اعم منه واختاره المحقق الشريف فلعل الجامي
يذهب الى هذا الان مقصوده تميز العلل بعضها عن بعض ولا ريب انه يحصل بتعريف العدل
بما ذكرنا قصده فلو دخل في التعريف المغيرات القياسية والشاذة والمشتقات ونحوها
من الامور التي تكلف لاخراجها الاضير فيه لان هذا التعريف ليس لاخراجها وكان الشارح الفاضل
ارتضى هذا التوجيه حيث لم يتعرض لرده ولكن الظاهر ان المقصود في هذا المقام تمييز المنصرف
من غير المنصرف لا مجرد تمييز العلل بعضها عن بعض وعلى هذا التوجيه لا يمكن التمييز فانه اذا
سمي بالمجموع الشاذة لم يعرف انه منصرف وغير منصرف بل يتوهم انهما غير منصرفة
لتحقق العلمية والعدل ظاهرا قوله تلك التكلفات التي اخرج بها المشتقات والمغيرات
القياسية والشاذة ونحوها قوله واعلم انا آه المقصود من هذا التحقيق تحقيق معنى
العدل التحقيقي والتقديري من ان معناهما غير الذي اشتهر بين النحاة وذلك لان
ما اشتهر بينهم ان العدل التحقيقي هو الذي ان يكون خروجه محققا فهو مقدم
على منع الصرف كما قال الفاضل الرضي ونعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل لما
يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا
لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل
المقدر فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير

منصرف ولتعذر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم

يحكم بعدوله عن عامر بل كان كادد وانتهى و ظاهر عبارة المصنف مع الرضى حيث

جعل تحقيقا وتقديرا صفة الخروج الا ان الشارح يصرفها عن ظاهرها كما سيأتي

وحاصل تحقيق الشارح ان ما ذكره النحاة خلاف العلم القطعي فانا نعلم قطعا انهم لما

ثلث واضرابه وعمر وامثاله غير منصرف لم يجدوا فيه الا علة واحدة اعتبروا فيه

العدل الذي هو خروج الاسم عن صيغة الاصلية فمنع الصرف مقدم على الخروج

عن صيغة الاصلية ودليل عليه في ثلث وعمر فلا فرق بينهما من هذه الجهة بل من وجه اخر كما

ستعرف قوله ولو يصلح للاعتبار الا العدل اما تعذر الوصف فلانه علم واما تعذر التانيث

فلانه مذكر واما تعذر العجمة فلانه من الاسماء العربية واما تعذر الجمع والتركيب فظ واما

تعذر الالف والنون فانه وان كان ممكنا لكن لم يعهد في كلام تقديرهما واما تعذر وزن الفعل

فلانه غير الوزن المختص به قوله لانهم تنبهوا آه اي ليس الفرق بين العدل التحقيقي و

التقديري انهم تنبهوا وجدا العدل اي الاخراج عن الاصل فيما عدا عمر من امثلة العدل التحقيقي

حتى يكون ذلك الخروج محققا وفي عمر واضرابه الخروج مقدر يدل عليه منع الصرف

بل منع الصرف في كليهما دليل الخروج عن الصيغة الاصلية قوله ولكن لا يداه هذا الكلام

توطية وتمهيد لذكر الفرق بين العدلين وحاصله ان العدل التحقيقي هو الذي يكون له مع

محقق يدل عليه غير منع الصرف لان الاخراج عن ذلك الاصل محقق كثلث مثلا فان

القياس والقاعدة ان يكون على صيغة ثلاثة ثلاثة فالاصل بهذا المعنى وجوده محقق و

اما باعتبار الاخراج اي ان ثلث كان على ذلك الوزن ثم اخرج عنه الى وزن غير محقق

ولا يتوهم انه اذا كان الاصل محققا كان اخراج الفرع عنه ايضا كذلك لانه ليس المراد

بالاصل ههنا الا ما يكون القياس ان يكون الاسم عليه كما عرفت سواء كان الاسم

عليه ثم يخرج عنه او لم يكن والخروج لا يتحقق الا بان يكون الاسم عليه

ثم نبا

ثم خرج عنه فيتحقق بثبوت اصل الا يستلزم تحقق الخروج كما ذهب اليه الفاضل الرضي

وغيره قوله فانقسام العدل آه اى الفرق بين العدلين باعتبار تحقق الاصل لا

باعتبار تحقق الخروج عنه ذلك فانه كما عرفت لا يدل عليه الا منع الصرف كما قال

الفاضل الرضي في العبارة المنقولة عنه سابقا قوله فعلى هذا اى فعلى ما ذكرنا من الفرق

بين العدلين لا بد من تاويل عبارة المصنف اذ ظاهرها موافق لما ذكرها النحاة وحاصل

التاويل ان قوله تحقيقا وتقديرا صفة الخروج لكن باعتبار متعلقه الذي هو الاصل

اى اصل ذلك الخروج محقق قوله خروجا كائنا آه يعني ان تحقيقا صفة لخروج مقدر

باعتبار متعلقه قوله اذا كان المعنى مكررا آه يعني اذا كان المعنى ملحوظا مرتين

ليوافق الدال المدلول وبيان التكرار انهم قالوا جاء القوم ثلث يعنون انهم جاؤا

ثلاثة ثلاثة قوله والصواب مجيئها يعني ان الصواب اطراد هذه الالفاظ فيما فوق

الاربعة الى العشرة لوروده في كلام العرب قال الشاعر تظل الطير عاكفة عليه

مورقة والجنة عشارا وقال الآخر ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال

خصال الاعشارا والجواب بضعف الرواية مما لا يلتفت اليه لعدم وروده ما

يناقضه وعدم تجاوزه في التنزيل لا ينهض حجة لعدم انحصار الالفاظ العربية فيه

قال الفاضل الرضي والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس و

مخمس وسداس ومسدس والثماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة

مع ياء النسب نحو الخماسي والسداسي والثماني والتساعي انتهى وقد عرفت انه وارد

في كلام العرب قوله العدل والوصف هذا مذهب سيبويه وقال ابن السراج وانما

لم ينصرف لكونه معدولا مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن

معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل انه

عدل مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ

اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان انه فيه العدل والتعريف كما في عمر واذا لا يدخله اللام تركيب يكون معرفة وهو يقع الا نحو جاء في القوم مثنى قوله لان الوصفيه العرضية آه جواب لسؤال مقدر تقريره ان الوصف في ثلاثة ثلاثة عارض كعروضه في اربع

لانها موضوعة للاعداد لا للمعدودات حتى يكون وصفا بحسب الاصل والوصف

العارضي لا يؤثر في منع الصرف كما سيتلى عليك في محله وحاصل الجواب ان العدل غير انه كان اسما للعدد وهو غير صفة الا ان المعدول لو يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فبين وضع المعدول غير وضع المعدول عنه قوله لاعتبارها فيها وضعا اشارة الى اعتبار الوصفية في الذي وضع له ثلث فمثلث هو المعدود فان

معنى مثلث ذات موصوفة بثلاثة ثلاثة قوله اشد تاخرا تفسير اشد لاظهار كونه

فعل تفضيل فاذا قلت زيد آخر من عمر فالمعنى انه اشد تاخرا منه قوله الى معنى غير وهذا المعنى الاول فاذا قلت جاءني نسوة اخر فمعناها انه جاءني غير النسوة الاولى قوله وقياس اسم التفضيل آه واعلم ان هذا التعليل عليل لان ما ذكر قياس فعل التفضيل مما نحن فيه ليس كذلك بل هو منقول الى معنى غير كما عرفته فلا يلزم ان يكون

استعمله فيه ان يستعمل باحد الوجوه الثلاثة حتى يكون معدولا عن احدها فالاولى في التعليل ان يقال ان اخر مشابهة لافعل من جهتين احدهما الوصف والثانية انه لا يتم معناه الا بامرين متغايرين كما ان معنى افضل لا يتم الا بمفضل ومفضل عليه فلما اشبهه استحق احكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا يستعمل تصاريفه مع التنكير الا

مع اللام والاضافة للمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى

المشابهة قوله توجب التنوين اي في المضاف الا ان التنوين الذي في حينئذ انما هو

ايضا فان بناء بسبب الاضافة وحذف المضاف اليه قوله او البناء اي في المضاف اليه لا في المضاف قبل هو بسبب اضافته الى كاخواته فان اضافة يوم الثاني الى عدى المذكور اوجب كون عدى مبنيا لما بعدها وحذف المضاف اليه قوله او اضافة اخرى اي في المضاف اليه

لنسوة م

الى

اليه لان الاضافة المذكورة قرينة على المضاف اليه المحذوف قوله وليس كاخواته اى لا يجوز فيه شئ من هذه الثلاث لانه معرب غير منصرف فى كل واحد من هذه الامور منافى له على ما

ستتلى عليك قوله احد الاخرين يجوز فيه ضم الهمزة وفتحها قوله ويصمع قرئ بالصاد المهملة وهو الاكثر والضاد المعجمة كما يجئ فى باب التاكيد قوله فعلى افعل اى فعلاء الذى مذكره افعل على فعل بسكون العين قوله فاصلها اما جمع آه هذا الترديد اما ان يكون اشارة الى خلاف الواقع فيها فان المشهور بين النحاة ان جمع جمعا صفة ولكن وقع الخلاف بينهم فى انه من اى الصفات هو من باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى والحق ان يقال انه فى الاصل افعل التفضيل لشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع فى الاصل انه جمعا فى قراءتى من كل شئ ثم جعل بمعنى جميعه ومحى عنه معنى افعل التفضيل ولا يجوز من باب احمر كما قيل لجمعه على اجمعون وذهب الفارسى الى ان جمعا اسم لا صفة فالترديد اشارة الى الخلاف واما ان يكون اشارة الى ان جمعا صفة فى الاصل لكنه صار بالغلبة اسما فالجمع فيه تكون تارة باعتبار الاصل واخرى باعتبار الغلبة والظاهر عن الترديد هو المعنى الاول قوله فاخذ التسبب آه هذا هو المشهور وعن الخليل ان فيه مع التعريف الاضافى لان الاصل فى قولك قرأت السور جميع جميعهن قيل وهو ضعيف لان التعريف الاضافى غير معتبر فى منع الصرف كما نقل ورده الفاضل الرضى بان عدم اعتبار ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف يتبين فيه واما مع حذفه فلا مانع من اعتباره قال بعضهم التعريف الوضعى كالاعلام اى وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف وقال اخرون فيه التعريف باللام قوله فى باب التاكيد اسما بمعنى كل كما سيأتى تحقيقه قوله وفى اجمع واخواته انما تعرض له مع ان البحث ليس فيه اما الرفع توهم انه مثل جمع او انه ذكره استطرادا قوله وعلى ما ذكرناه آه اى على ما ذكرنا من تفسير معنى الخروج عن الصيغة الاصلية وبيانه بالامثلة لا يرد الجموع الشاذة اى لا ينتقض تعريف العدل بها والغرض من تكرار الكلام فى هذا المقام دفع اعتراض الشارح الهندى حيث قال العدل ان ذكر ان جمع الجموع كانيب واقوس اذ القياس اناب واقواس ويجاب بانها ليست باوزان العدل المشهور فيحمل

ان يكو

العدل

الموز

على الشذوذ دون العدل انتهى فالشارح اراد التنبيه على الجواب بوجه اخر فكرر الكلام
وادرج فيه فائدة اخرى لم تفهم سابقا بقوله كيف ولو اعتبر آه قوله ولو اعتبر آه يعني
ان اقوس وانيب لو كانا معدولين عن قواس وانياب لما صح نسبة الشذوذ اليهما لان تلك النسبة اما
من جهة انهما مجموعان على خلاف قاعدة الجمع او لانهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول ولا
سبيل الى الاول اذ الجمع ليس الا مغير الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة
يلزم من مخالفتها الشذوذ قوله تبين الفرق آه حاصله ان الشاذ هو الذي له قاعدة
قد خالفها الى غيرها والمعدول بخلافه فان القياس في قوس ان يجمع على اقواس وليس القياس
في ثلاثة ثلاثة ان يخرج صيغتها الى ثلاث قوله اي خروجا آه فالمصدر بمعنى اسم الفاعل
وهو صفة للاصل لا للخروج كما قال الفاضل الهندي وغيره قوله قدر فيهما آه وبهذا
التقدير امتاز العدل التقديري عن التحقيقي وفيه ان مقدم الشرطية لا يستدعي تقدير
خصوص عامر وزافر لا تيق المناسب ان يكون الصيغة الاصلية لهذين العلمين عامر
من العمارة وزافر بمعنى السيد لا غير قطام بكسر القاف قوله مثل حظار ونقل عنه قدس
سره انه علم لكوكب وفي القاموس انه جبل بين اليمامة والبصرة وطمار المكان المرتفع
وفي بعض النسخ لعيد حضار ووبار وفي القاموس انه ارض في اليمن قوله وليس فيهما الا
سببان هذا الكلام في قوة قوله وليس فيهما ما يوجب البناء لان المناسبة في الوزن
لا يوجب البناء والا لبني كلاب وسحاب بل فيهما ما يوجب الاعراب اعني العلتين
وح فقول الفاضل الحشي فيه انه لو اريد انه ليس فيه شيء الا السببان فهو ظاهر المنع اذ فيهما
الموازنة وان اراد انه ليس فيه موجب بناء الا السببان ففيه انهما ليسا موجبي بناء وفيهما
وزن فعال وهو يوجب البناء فالصواب وليس فيهما الا الوزن والوزن لا يستقل
في ايجاب البناء مردود قوله لتحصيل سبب البناء وذلك لان تقديري الاعراب والبناء
في جميع الامثلة مستقيمان لكن قد يترجح احد التقديرين لغرض والغرض في

ذالراء تصد الامالة اذهى امر مستحسن والمصحح للامالة هنا كسر الراء ومتى لا يحصل الا

بتقدير البناء لانه اذا اعرب فى منع الصرف لم يكسر واذا كسر بنى دائما واما كون العلل الثلث

موجبة للبناء فلان الاسم بسببها ثقل ثقلا تاما كالفعل فمنع منه جميع انواع الاعراب

كالفعل وقد سبق الكلام مجملا واما على ما ذكره الشارح فلان تقدير العدل فيه يجعله

مشابها لنزال بمعنى انزل قوله معربا غير منصرف كقطام وحذام وانما كان العدل تقديرا

اذ ليس لنا فاطمة وحاذمة عدل عنهما قطام وحذام كما لو يثبت لنا عامر المعدول عنه

عمر قوله انما الحمل آه يفهم من هذا التحقيق الجواب عن الاعتراض المشهور وحاصله ان تقدير

العدل كما اوجب البناء فى ذوات الراء فليكن موجبة فى قطام ونحوه وحاصل الجواب ان العدل

الذى قدر للبناء فى ذوات الراء له قوة اثرها فى البناء لان تقدير العدل له اصالة واما

عدل قطام ونحوه فللحمل على النظائر فليس فيه تلك القوة والاصالة فلم يؤثر فى البناء قوله

ليس فى محله قال السيد كرالدين وجدت لنسخ لهذا الكتاب مقروءة على المصنف ولم يكن فيها

لفظة قطام فسالت تاريخها عنها فقوحذفها المصنف عند قراءة بعض المتعلمين عليه لعدم

مطابقتها المقصود قوله وهو كون الاسم آه اعلم ان الوصف يطلق على معنيين احدهما

ان يكون الوصف بمعنى الصفة وهو الاسم الدال على ذات معينة ماخوذة مع بعض صفاتها

وثانيهما ما ذكره الشارح وهو علة منع الصرف لانها حالة فى الاسم الغير المنصرف لا الصفة

لانها غير الاسم الغير المنصرف لا علة فلذا اختاره الشارح قوله موصوفية بالاربعة آه فيه

استناد فالحر وشى وقال الصواب متصفة لانها فى حدذاتها متصفة بالاربعة فهو ذكر

لمهيتها سواء لوحظ اولم يلاحظ والموصوفية لا يكون الا باعتبار الملاحظة وهذه مناقشة

حكيمة لا تليق بارباب هذا الفن قوله لا العرضى آه قال الفاضل الرضى لم يقم الى دليل

قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به فى منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة

اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله للتاء فانه

يقبلها لقولهم اربعة لا العلم شرط الوصف ثم اطال الكلام كما هو دابه وطريقته والجواب
ان المراد من التاء في شرط وزن الفعل هو تاء التانيث في تاء اربع ليست للتانيث و
لهذا يقول مررت بنسوة اربع في صفة المونث بدون التاء وايضا المراد في شرط وزن الفعل
عدم قبول التاء بحسب اصل الوضع ولهذا يوثر وزن الفعل في اسود عند غلبة الاسمية مع
قبول التاء حيث فانه يقال للحية الانثى اسودة واربع لا يقبلها بحسب وضعه للمرتبة المعينة
بل يقبلها عند الاستعمال في المعنى الوضعي قوله او زالت عنه ولكن بقي منها شي بقرينة
الامثلة المذكورة فانه قد اختص ببعض افرادها كان له سابقا فلا يرد ما قيل ان الزوال
يضر في تاثير الوصفية الاصلية كما اذا زالت الوصفية بالعلمية فانه لا تاثير للوصفية حين
العلمية بالاتفاق فالكلام على الاطلاق ليس على ما ينبغي انتهى قوله فلا يضره القاعدة التي
او التوزيع قوله ولم يجر استعمالها آه لما عرفت من اختصاصها ببعض الافراد فبان
ضعف قول المص في شرح قوله بعد وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله فمذهب سيبويه
او لما ثبت متقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وازال تحقيقها مغني عن الاستدراك
في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان الوصف في احمر اذا زال تحقيقا لم يعد
بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة ام لا حتى انه يجوز في السودان المسمى
كل واحد منهم باحمر رب احمر لقلته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف قوله من القفو
وهو منه تقفى الرجل اذا ساء خلق قوله ذي خيلان بكسر الخاء وسكون الياء جمع خال
وطاير هو الشقراق وهو طاير اخضر يخالطه قليل الحمرة يصوت على كل شي كذا قال الفاضل المحشي
قوله بقدر الامكان اشارة الى انه قد يتصرف في الاعلام ايضا بالترخيم ونحوه وعدم التصرف
في الاعلام اذا كانت اعلاما في لغتهم واما ان كانت في غير الكلم العربية فربما تصرف العرب
فيها بالنقص بتغيير الحركة وقلب الحرف ان استثقلوها كما في جبرئيل وميكائيل و
ارسطاطاليس فقالوا جبريل وجبرال وجبريل بكسر الجيم وميكال وارسطو وارسطا

بالعلمية

ليس

ونحو ذلك لورودها على غير اوزان كلامهم الخفيفة وتركيب حروفها المتنافية مع عدم
مبالاتهم بما لحن فيه من اوضاعهم وقالوا اعجمي فالعب به ما شئت قوله والتانيث المعنوي وهو
ما كانت تاء مقدرة قوله ليخرج الكلمة بثقل آه ثقل فاعل يخرج وحاصله ان غير المنصرف لما حصل فيه
علتان ثقل فشابه الفعل فمنع منه الكسر على ما سبق فاذا كان الاسم ثلاثيا او ساكن الاوسط
وهو غير ثلاثي حصل فيه نوع خفة فينتفي منه ثقل احد العلتين فلم يشابه الفعل لكن الحرف
الرابع عادل لخفة الوسط وازاله وحركة الوسط تنزيل لخفته لان حركة الوسط قائمة مقام الرابع
وهو بمنزلة تاء التانيث فاما وجوب منع صرف ماه وجور فلان فيه ثلاث علل اذا غاب احدى
الاسباب خفة الوسط بقي سببان ولا ريب انهما كافيان لا ياتي لو في الثالث العلمية فهي باقية
فاذا كان كل كان التانيث مؤثرا قوله علمين لبلدتين من بلاد فارس قوله لان حرف
الرابع آه قال الفاضل المحشي اي فيما هو على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف
وبالجملة الحرف الاخير في الزائد على الثلاثة سد مسد التاء لان موضعها في كلامهم فوق
الثلاثة انتهى وقد تكلف بعض النحاة وقال المراد خصوص الحرف الرابع فان بناء القوم
مبني على حرف ميزان التصغير فما هو بمنزلة الحرف الاصلي في ميزان التصغير يعتبر لا بزائد
قوله فيشترط الزيادة آه ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل
بسبب نقله عن امه فيزيل التذكير الطاري في الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف الا اذا سد
مسده حرف قوله باعتبار معناه الجنسي تعليل لتانيثه المعنوي اي انه سمع من العرب تانيثه
وهو اجراء احكام المونث عليه من الاشارة وارجاع الضمير ونحو ذلك وذلك بسبب كونه اسم
جنس يطلق على الكثير والكثير جماعة فتانيثه كتانيث الجمع لكن اطلاقه على الكثير على سبيل البدلية
لا على سبيل الاجتماع ومثله عقرب قوله والتانيث الحكمي وهو الحرف الرابع لانه في حكم تاء
التانيث قوله المعرفة اي التعريف وحاصله ان المعرفة هو الاسم الذي عرض له التعريف
كاحمد مثلا وعلة منع الصرف انما هو التعريف العارض لذلك الاسم فالمراد من المعرفة

الحرف الرابع الا خفة الوسط ... لان التانيث ... العجمة فجعل ... عند علم العلمية لانا نقول ... بعض ان ... الا ان خفة الوسط ... تبطل العلمية

التعريف مجازا او الاشتراك بعيد فاضافة الصفة الى التعريف بيانية قوله الباء مصدرية
وهذا المصدر للنوع فكانه قال التعريف شرطه ان يكون تعريفا بالعلمية قوله كما جعل البعض
وهو جار الله الزمخشري قوله لان فرعية التعريف آه حاصله انك قد عرفت ان كل علة فرع
الاصل حتى انه اذا كان فيه علتان حصل فيه فرعيتان فيمتنع من الصرف وفرعية التعريف
للتنكير اظهر من فرعية العلمية له لانهم يبينوه بقولهم لانك تقول رجل ثم تقول الرجل وذلك
يفيد فرعية مطلق التعريف للتنكير في ضمن بعض انواعه الذي هو المعرف باللام لاخصوص
تعريف العلمي للتنكير الا ان فرعية التعريف العلمي للتنكير بواسطة كونه معرفة والتعريف فرع
التنكير بواسطة المعرف باللام فالتعريف فرع بواسطة والعلم فرع بواسطتين ويمكن
اثبات الفرعية في العلم ايض بان الاعلام المنقولة عن معنى الوصفية الى العلمية فروع للنكرات
التي هي اصلها وذلك كثير فتحقق الفرعية للعلم ايض بالنسبة الى النكرة في ضمن بعض الانواع
لكونه للتي في مطلق التعريف اظهر قوله اسم جنس وهو لفظ وهي موضوع في تلك اللغة
لجنس الحبيد جعله العرب لقبا لعيسى راوي نافع لجودة قراءته قوله تصرف فانهم في كلامهم
اي في كلام العرب كادخال اللام والاضافة ثم اذا لم يتصرف فيه بادخالهما فناسب ان لا
يتصرف فيه بادخال التنوين ايض لانها من مقولة واحدة في كونها الاتمام الكلمة قوله
لو سمي به لجاز لانه كان في العجمية بالكاف فتصرفت فيه العرب بابدال الكاف جيما فضعف
عجميته فلو جعل علما في لغة العرب لم يمتنع من الصرف لتصرف العرب فيه حتى صار
كانه من جنس كلامهم قوله لعدم علميته لا حقيقة ولا حكما قوله اختيار المص وذهب
الزمخشري الى ان نوحا كهند ولعله قاس العجمة على التانيث وحمله على ذلك تحتم
منع الصرف في ماه وجور قوله لانه آه تذكير الضمير الراجع الى العجمة باعتبار انها سبب
والمراد من الامر المعنوي ان لا علامة له في اللفظ والا فاسباب منع الصرف كلها
امور معنوية قوله واما التانيث المعنوي كيف اعتبر مع سكون الوسط في هند

آه جواب سؤال وهو ان التانيث

فجاز

فجاز منع صرفه ولو تعتبر العجمة معه في نوح مع كونهما مشتركين في كونهما امرين معنويين وحاصل الجواب
ان علامة التانيث في هند واشباهها وان كانت مقدرة الا انها تظهر في بعض الاحوال
كحالة التصغير وشبهه فله نوع قوة قوله اسم حصن وفي القاموس وهو قلعة بين بر
وكنجه وعلى التقدير ين يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث من حيث انه اسم
بلدة قوله وانما خص التفريع آه جواب للاعتراض الشارح الهندي حيث قال وفي ذكر
نتيجة الشرط الاول نظر اذ كان الاولى ان يقول فنوح فرابه منصرف وشتر وابراهيم
ممتنع وحاصل الجواب انه لما كان في انصراف نوح خلاف وكان المختار عنده الصرف نص
عليه بالذكر قوله والاولى تقديم آه لان الوجود اشرف من العدم فكذا ما هو متفرع عليه
قوله واعلم آه هذه فائدة مشهورة لكنها منقوضة بنحو شيث وعزير فانهما منصرفان
فان كما يدل عليه النصوص قوله قرنه معه حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح ولوط
وهود فقرن هودا بنوح لا بشعيب فلو كان هودا عربيا لقدمه على نوح وجعله مقارنا
لشعيب قوله الجمع اى الجمعية لانها العلة المانعة من الصرف وهي كون اللفظ دالا على احاد مقصودة
بحروف مفردة بتغيرها قوله وهي الصيغة التي اولها آه سواء كانت على وزن
مفاعل ومفاعيل ام لا فيدخل فيه جعافر وجماهير والمشهور في وزنها مفاعل ومفاعيل
وكان المراد الوزن العروضي لا التصريفي نص عليه الفاضل الهندي قوله في بعض الصور كالبدوا
واساور واناعيم على ما عرفت قوله فانتهى تكسيرها فالمنتهى في عبارة المصنف بمعنى
الانتهاء وقال صاحب الكشاف انه قام مقام علتين لا لانه على هذه الصيغة بل لانه جمع مفقود
النظير في الاحاد ما قاله منقوض بافلس واكلب واجمال قوله وانما اشترطت اى اشتراط
ان يكون على تلك الصيغة ليكون صيغة محفوظة عن قبول التغير الحاصل بسبب جمعه جمع التكسير
قوله منقلبة عن تاء آه الغرض من هذا ان شرط الجمع ان يكون بغير تاء التانيث فالتعبير عنها بالهاء المقدرة
انما باعتبار الصفة اى هاء كانت تاء التانيث وانقلبت حالة الوقف هاء واراد بالهاء

التاء من قبيل مجاز المشارفة قوله والمراد بها فيه لطافة لا يخفى قوله فلا

يرد نحو فوازه فان هاءاه اصلية لانه جمع فارهة ليست للتانيث فهو غير منصرف على القارة الحاجز قوله على زنة كراهية وتشابههما في المعنى ايضا من حيث جمعية المشبه به وكون المصدر في معنى الجمع من حيث الجنسية وكون الجنس حقيقة لكل الافراد ومحتملا قوله ولا حاجة الى الاخراج اه دفع اعتراض سيد ركن الدين حيث قال ولو قال بغير هاء وياء النسبة لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل مدائني فانه صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع انه منصرف والجواب ظ قوله بخلاف فرازنة اى انه يحتاج الى الاحتراز عنه لانه جمع مع منصرف قوله فرزين او فرزان وهو معرب قال الفاضل الهندي هو علم قوله واما فرازنة فمنصرف وهنا سؤال استشكله بعض الافاضل وهو ان الانسب ان يأتي بفاء التفريع ويقول ففرازنة من منصرف والمقام ليس مقام اما لانه ليس مقام تفصيل وحل الاشكال ان شرذمة من النحويين ذهبوا الى ان تاء التانيث لا تخل بالصيغة لانها زائدة على التبنية ووجودها كعدمها والمصنف اراد ابطاله فشرط اولا ان يكون بغير هاء واكده ثانيا بقوله واما فرازنة اى مهما يكن من شيء فرازنة منصرف على ما افاده سيبويه في قوله اما زيد فمنطلق وقد تقدم الكلام فيه ويمكن ان يقال ان مساجد ومصابيح عدلا ان له معنى كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف واما فرازنة فمنصرف قوله وحضنا علما منصوب على الحال من حضنا جر مع انه مبتدأ جوزه ابن مالك وكان الشارح اختاره ولا اعتبار عليه وجوز بعضهم ان يكون حالا من المستتر في غير منصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفي فانه في قوة لا وفيه تكلف قوله يطلق على الواحد والكثير اى الكثير لا اطلاقه على الكثير ليس كاطلاق الجمع بل على واحد واحد فهو ايضا ينافي جمعية قوله الا الجمعية الحالية اه نبه بهذا على ما يتوجه على عبارة المصنف من ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا عن الجمع وعلى هذا فقول المصنف لانه تعليل المحذوف قوله انثى الضبعان في الحاشية الضبع هو الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباع مثل كسرحان وسراحين انتهى قوله او الا لكان بعد التنكير منصرفا على ما ذهب اليه المصنف في قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف.

ان كان

وان كان فيه خلاف قوله غير مسلم هذا مناف لما يفهم من الحاشية المنقولة عنه انفا وان خفا
في نفسه كما صرح به صاحب الصحاح والقاموس قوله تقضيت آه اي تخلصت وفي هذا
التقدير اشارة الى وجه تقديم المقتضي بحث حضاجر على سراويل قوله لا على زيادة
سبب اخر المقصود من هذا الكلام رد كلام صاحب المتوسط حيث قال ان هذا الجواب يستلزم
ان يكون علل منع الصرف عشرة فان الحمل على النوازن زايدة على التسعة المذكورة قوله
فكانه سمي آه انما قال كانه لان السروال لم يجيء بمعنى قطعة من السراويل بل جاء بمعنى قطعة
من الخرقة فيكون مفرده مفروضا قوله والدواعي مثال للجمع المنقوص الواوي فانه
جمع داعية وهي في الاصل داعوة من الدعوة قوله في حالتي الرفع والجر اشارة الى انهما
منصوبان على الظرفية والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف قوله فذهب بعضهم
وهو الاخفش قوله لان الاعلال آه ولان الاعلال سببه محسوس وهو الاستثقال فيكون
اقوى ومنع الصرف سببه امر معنوي فيكون اضعف قوله بناء على ان الاصل تعليل الى قوله
والتنوين اي ينبغي ان يبقى بالضم بلا تنوين لوجود الجمعية في الاصل الا انه بني الاعلال
على ما هو الاصل في الاسم اعني الصرف قوله وذهب بعضهم وهو سيبويه وليس
قوله مبنيا على تقديم منع الصرف على الاعلال كما قاله بعضهم والا لوجب الفتح في قولك
مررت بجواري كما في اللغة القليلة الجنبية بل الاصل عنده جواري بالتنوين والا
علال المقدم على منع الصرف فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الا
قصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت فحذف تنوين الصرف فخافوا رجوع
الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا فعوض التنوين
من الياء قوله وفي لغة بعض العرب استقبحها الفاضل الرضي ووجهه ان الجر لا يدخل
على الياء حتى يمنع منه ويفتح حال الجر بخلاف ساير الحروف فان الجر يدخل عليها فيظهر
في موضع الجر مفتوحا عند امتناعه على هذه اللغة ورد قول الفرزدق شعر ولو كان
عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمال الفرزدق لا يدل على
فصاحتها وعدم قبحها الا ان ظاهر هذا البيت هجو لعبد الله فاختار اللغة القبيحة للتعريض
بان عبد الله من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة وجوز بعضهم ان يكون الياء
ضمير المتكلم والالف للاتباع وفيه انه لا وجه لحذف اللام من الكلمة الا ان توجد في
ضرورة الشعر او حذف ياء المتكلم وعوض الالف عنه كما في يا غلاما قوله ليا من الزوال

الحاصل بسبب الاختلال قوله وان لا يكون باضافة اى لا يكون مركبا اضافيا كغلام زيد
قوله الى الصرف والحكم على اختلاف الرايين كما سياتي قوله لان الاضافة اى التركيب
الاضافى فلا يرد المناقشة فى قوله فكيف يؤثر فى المضاف اليه بان المؤثر هو التركيب لا
الاضافة قوله ولا اسنادا اى مركبا من مسند اليه ومسند كتابط شرا وهو لقب جابر بن
ثابت والسبب فى تسميته تابط شرا قال التبريزى لانه اخذ سيفا وخرج الى نادى قومه فقالوا
تابط شرا وقيل قالت له امه يوما ان الغلمان يجيئون لاهلهم الكماة فهلا تفعل كفعلهم فاخذ
جرابه ومضى فملاه افاعى واتى متحبطا به اى جاعله تحت ابطه فالقاه بين يديها فخرجت
الافاعى منه تسعى فولت هاربة فقالت لها نساء الحى ما الذى كان ابنك متابطا فقالت
تابط شرا وقيل انه راى كبشا فى الصحراء فاحتمله تحت ابطه فجعل يبول عليه طول طريقه
فلما قرب من الحى ثقل عليه الكبش حتى لم يقله فرمى به فاذا هو الغول فقال له قومه ما كنت
متابطا يا ثابت فقال الغول قال لقد تابطت شرا فسمى بذلك كذا فى الاغانى قوله من
قبيل المبنيات هذا عند المصنف وجماعة ومن المعربات المحكية بما لها عند اخرين فلا بعد
ح انه يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا لكن لا فائدة فى منع صرفه ح قوله
تلمين قيد لخمسة عشر وستة عشر لان سيبويه ونفطويه مشهوران بالعلمية واعلم
ان ابن الدهان ضبط المركب من المبنيات فى غرته فى سبعة اقسام الاول اسم بنى مع اسم
نحو خمسة عشر ونحوه الثانى اسم بنى مع صوت نحو سيبويه الثالث فعل بنى مع اسم نحو حبذا
الرابع حرف بنى مع اسم نحو لا رجل الخامس حرف بنى مع فعل نحو هلم السادس صوت بنى
مع صوت نحو حيهلا السابع حرف بنى مع حرف نحو هلا وزاد قوم قسما اخر فقالوا فعل بنى
مع حرف نحو يضربن ويضربن وهذا يستغنى عنه بهلم قوله كانه اكتفى انما قال كان لانه
قد ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف فلعل المص حرمه وافقهم فى منع
الصرف فى منع الصرف ح لا بد من ادخالها الا اخراجها قوله علم البلدة فانه اذا كان
كذلك فيجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث فلم يكن قطعا فى تاثير التركيب فى منع
الصرف قوله المعدد اناه ان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر
الاسباب فلم خصصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون الخاص لا لمطلقهما
فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون سائر المواضع قوله
فى منع دخول تاء التانيث عليهما ضمير التثنية يحتمل الرجوع الى الفى التانيث او الالف
والنون

والنون وكلبهما وعلى التقادير المراد اشتراك السببين في هذه الصفة هذا واعلم ان المبرد قد ذهب الى ان جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليها في صنعاني وبهراني في النسبة الى صنعاء وبهراء وفيه ما لا يخفى اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما قوله وللنحاة خلاف آه اعلم ان ظاهر كلام الشارح الرضي يدل على اتفاق النحاة على ان تاثير الالف لاجل مشابهة الف التانيث وانما اختلفوا في انها هل تحتاج الى سبب اخر تقوم ولا مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخر اما العلمية واما الصفة والى ذهب الاكثرون وانها كالالف غير محتاجة الى سبب اخر والى ذهب بعضهم فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط للالف والنون اذ بها تمتنع عن زيادة التاء والوصف عنده في سكران لا سبب ولا شرط والحق مع الش فان الخلاف واقع في الموضعين والمذهب الاول من المذهبين المذكورين في الشرح مذهب الكوفيين نبه عليه كثير من ائمة الفن قوله هو القول الثاني لان وجها اشترط الطائفة الاولى انتفاء التاء غير ظ قوله يعني به ما يقابل الصفة بقرينة ذكر الصفة فيهما الخ وقوله فان الاسم آه بيان لان الاسم المقابل لهما شامل للصفة ايض فلا يصح ذكرها قوله لو اشترط ذلك الاسم هذا بعيد من سياق الكلام قوله للزوم زيادتها او ليمتنع التاء الاول باعتبار المذهب الاول والثاني باعتبار مذهب الثاني قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطف بأو على فاء ملتزم مختلفين عطف صفة على ما كان وقوله فانتفاء على ان لان التقدير او ان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوزه المص كما يجيء في باب العطف قوله لينتفي مشابهتها هذا التعليل انما يصح بالنظر الى المذهب الثاني وهو انما تعتبر الالف والنون انما هو باعتبار المشابهة لالف التانيث واما بالنظر الى المذهب الاول فلا فان قبول تاء التانيث وعدمه لا مدخل له في تحقيق الفرعيتين لما زيد عليه عدمها قوله عريان بضم العين وقيل بجود

فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه
فعلانة في لغتهم الا عند بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلانة ايضا نحو
غضبانة وسكرانة فيصرفونه اذن فعلى فعلا وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف
والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء فقد حصل
هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلا
يطلق على غيره ولو يضعوا مؤنثا منه لا من لفظه اعني بالتاء ولا من غير لفظه اعني بالتاء ولا
من غير لفظه اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف قوله لانه حتى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة
يعني قطعا لا نظرا الى الاستعمال ولا نظرا الى اصل وضع الصيغة بخلاف رحمن فانه نظرا
الى الاختصاص الاستعمالي بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة واما بالنظر الى الوضع فحاله مبهم
فانتفاء فعلانة فيه مبهم بل جانب المبهم بل جانب الموجود راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث
بالتاء اغلب والحاق المشكوك بالاكثر انسب كذا قال الفاضل المحشي قوله تناسب هذا البحث
قيل جاء الى ملك رجل اسمه حيان فقيل للملك ايصرف حيان ام لا يصرف فقال الملك ان
اكرمته فلا ينصرف والا فينصرف وجه قوله بان اكرمه فكانه احياه فيكون من الحي فلا
ينصرف للعلمية والالف والنون وان لم يكرمه فكانه اهلكه فكانه مشتقا من الحين اي
الهلاك فينصرف قوله ومن ثم اختلف في رحمن والذي يترجح عندي حرفه وصرف
كل ما شك فيه هل صرفت العرب ام لا لان الصرف هو الاصل فلا يعدل عنه الا الدليل قطعي
قال بعض المحققين فان قلت كيف اشتبه حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام من
علماء اللغة والنحو واللغة والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المنقول لو يكشف احدهم عن
المعمول عند البلغاء قلت كانهم لو يجدوا مستعملا فيما نقل من العرب الا معرفا باللام
او مضافا او منادى قوله وهو كون الاسماء الغرض من هذا الكلام رفع ما يرد على
ظاهر عبارة المصنف وهو ان اضافة الوزن الى الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى والوزن

الفعل خ

المحشي

المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل وفيه تكرار لا طائل تحته وحاصل الكلام
ان الاضافة لمجرد النسبة والربط بينهما لا الاختصاص وهذا هو المراد بقوله بكونه وهو كون الاسم
على وزن يعد من اوزان الفعل اي ينسب للفعل ويعد من اوزانه وان عد من اوزان غيره
فقوله وزن الفعل اي وزن منسوب الى الفعل فالاخبار عنه بالخبر يفيد الاختصاص
الذي لم يفهم من المبتدا ولو ابدل الشارح لفظ يعد بينسب ونحوه لكان اظهر قوله من
التشمير وهو المرود حادا جعل علما لفرس الحجاج لحدة انهما وسرعتها في السير قوله بذر
لما في القاموس بذر علم لبئر بمكة شرفها الله تعالى ومعناه الفعلي اسرف قوله وعثر لموضع
في القاموس هي ما سده ومعناه الفعلي جعله ذا كبوة قوله وخضم لرجل قال هو عمرو بن
تميم ومعناه الفعلي الاكل اذا الاكل باقصى الاضراس وملء الفم قوله واما نحو بقم
وشلم اه جواب عن هو ان بقم وشلم من اوزان الفعل مع انهما اسمان ولم ينقلا من
الفعل الى الاسم لعدم استعمالهما فعلا وحاصل الجواب انهما اسمان اعجميان نقلت
الى العربية والاختصاص المذكور مشروط بكون ذلك الاسم من اللغة العربية فلا يرد
وجود مثل هذه الامثلة في اختصاص وزن الفعل بالفعل فهما غير منصرفين للعجمة
ووزن الفعل بالفعل فهما غير منصرفين للعجمة ووزن الفعل قوله غير مختص بالفعل
لوجوده في الاسم كثيرا نحو حجر وثمر ونحوهما بخلاف بناء المجهول فانه لم يجئ في الاسماء
الا الفاظ قليلة ملحقة بالعدم وهو الوعل ودئل بمعنى الاست ودئل علم القبيلة
قوله الا بعض النحاة وهو عيسى بن عمر فانه منع من الصرف ما كان منقولا من الفعل مستدلا
بقول الشاعر انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني قال بدر
الدين ولا حجة فيه لانه محمول على ارادة انا ابن رجل جلا الامور وجربها فجملة جلا من فعل
وفاعل فهو محكي لا ممنوع من الصرف والذي يدل على ذلك اجماع العرب على صرف
كسعب اسم رجل مع انه منقول من كسعب اذا اسرع انتهى وسياتي ضعف هذا الكلام
ان شاء الله تعالى في باب النعت قوله او يكون غير مختص بقرينة المقابلة فان من هذا

القسم افعل ووجوده فى الاسم اكثر منه فى الفعل لان كل فعل ثلاثى ليس من الالوان
والعيوب يجيى منه افعل التفضيل ومن الالوان والعيوب يجيى افعل وفعلا نحو احمر حمراء
واعور عوراء وهما اسمان واما افعل الفعل فلم يجيى الا ماضيا من بعض الافعال الثلاثية
كاخرج واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر والظاهر انه وهنا المنع الخلو لا المنع
الجمع فان النسبة بين الشيئين هذا هو الظاهر لانه المذكور سابقا الا ان فيه ارتكاب
مجاز فان وزن الفعل عبارة عن الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والحركات والسكنات
وقد عبر عنها الشارح الكون والهيئة من حيث هى ليس لها اول واخر حتى يتوهم ان الزيادة فى اوله
فلذا صرف الضمير عن الظاهر ليبقى النسبة محفوظة على حقيقتها وقال واول ما كان آه وهو
الاسم فان له اولا حقيقة قوله اى مثل زيادة او حرف زايد نشر على ترتيب اللف فالاول
بالنسبة الى وزن الفعل فان الزيادة صفة تعرض للحروف الزايد فناسب وزن الفعل الذى
هو هيئة كما عرفت والثانى بالنسبة الى ما كان على وزن الفعل فانه عبارة عن الاسم
الذى هو مركب من الحروف فناسب الحرف الزايد وعرض الشارح عن هذا التقدير دفع
الاعتراض الذى اورده الفاضل الهندى بقوله فان قيل اول مثل احمر هى الزيادة
فيتحد الظرف والمظروف وحاصل الدفع اما اذا قدر زيادة حرف فلان الزيادة
صفة للاول فى قولك الحرف الاول من احمر زايد ويجوز نسبة الصفة الى موصوفها
بفى كما تقول العلم فى زيد واما اذا قدر حرف زايد فلان بين قوله اوله وبين الحرف
الزايد عموم من وجه فان الحرف الاول من الاسماء التى على وزن الفعل قد يكون اصليا
كاحمد ونرجس وقد يكون اصليا كنهشل فان وزنه فعلل والامران اللذان بينهما عموم
من وجه يجوز ان ينسب احدهما الى الاخر بفى كما يقال البياض فى المعشوق احسن من الياقوت
وضفائه فتامل فى هذا المقام فى هذا المقام فانه من معارك الكتاب قوله كزيادته
اى مثل آه هذا التقدير ليوافق ما سبق قوله اى حال وزن الفعل آه فيه نشر على ترتيب

اللف

الالف كما عرفت والحال من المضاف اليه لانه يمكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه فانه اذا جعلنا قولنا في اوله زيادة جاز قولنا فيه زيادة فهو من قبيل اتبع ملة ابراهيم
حنيفا قوله لاختصاصها اي هذه التاء المتحركة بالاسم فان الداخلة على الفعل هي الساكنة نحو
ضربت قوله اذا سمي به رجلا فانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مع قبوله
للتاء لكنه نقلها على خلاف القياس اذ القياس ان يلحق التاء للمؤنث دون المذكر وظني
انه لا حاجة الى هذا التقييد لانه حال التسمية لا يقبل التاء اذ الاعلام محفوظة
عن التصرف بقدر الامكان انما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان انصراف اربع لعدم
اصالة الوصف ودفع كلام الفاضل الرضي الذي تقدم قبيل هذا مع الجواب عنه قوله
واحترز بذلك اي بقوله مؤثرة قوله بواحد من الجماعة المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا
يرد انه يوجب ان لا ينكر المشترك بين اثنين وحقيقة التنكير في هذا القسم ان لفظ زيد
موضوع لواحد مشخص فاذا اريد المسمى بالزاء والياء والدال صار اسم جنس متواطيا
يدخل فيه كل من سمي به فيخرج عن العلمية قوله الوصف المشتهر قيد لانها باعتبار
الاغلب والا يجوز ان يؤول بوصف غير مشتهر بقرينة قوله اي ظهر يعني ظهر من غير
بيانه بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرائطها ولهذا اختار تبين على بين قوله
استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء من مآل الكلام لانه يؤول قوله
لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الى انه لا يجامع غير ما هي شرط فيه فقول الا
العدل ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذي هو مآل الكلام فالمستثنى متعدد
وكذا المستثنى منه اذا عرفت هذا علمت ان ما ذكره الفاضل اللاري تكلف قوله كما في
ثلث واحمر فان في ثلث العدل وفي احمر وزن الفعل وليست فيهما العلمية فلو كانت شرطا
فيهما لم تنفك عنهما بحال قوله وهما متضادان اشارة الى جواب سؤال وهو انه اذا
لم يكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل فجاز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل

والعلمية فاذا نكرت زالت العلمية ولو زال العدل ووزن الفعل فيكون غير منصرف متضاد
فاذا لو يصدق كلما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف فاجاب بان العدل ووزن الفعل
ان لا يجتمعان لشهادة التتبع والاستقراء فانك قد عرفت اوزان العدل وليس شيء منها
على اوزان الفعل المعتبر في منع الصرف وهو كونه مختصا بالفعل او له زيادة كزيادته قوله
اي لا يوجد شيء اه هذا التقدير دفع لما يرد على ظاهر عبارة المص لان الاستثناء فيها
مفرغ فالمستثنى منه المقدر ما شيء او سبب ما وسبب من هذين السببين والاول لان خلاف
الواقع اذ يوجد مع العلمية غيرهما من اسباب منع الصرف والثالث يستلزم اتحاد المستثنى مع المستثنى م
منه وتوضيح الجواب ان العدل ووزن الفعل اذا نسبا الى العلمية بالتحقق معها فاما
ان يتحققا معا معها فيجتمع الاسباب الثلاثة او يتحقق معها احدهما فقط اما العدل
فقط او وزن الفعل فقط فليتحققهما مع العلمية احتمالان عند العقل الا ان الواقع
في نفس الامر الشق الاخير اعني ما يكون في ضمن احدهما فقط واما الشق الاول اعني
ما يكون في ضمن مجموعهما فمجرد احتمال عقلي لا وجود له فالمستثنى منه المفهوم العام المنقسم
الى الامرين وذلك المفهوم العام المشار اليه بقوله اي الامر الدائر بين مجموع اه هو وجود
العلمية مع هذين السببين لانه الذي كان دائرا بين هذين الاحتمالين في نظر العقل
والمستثنى هو احد هذين الاحتمالين بعينه وهو ما في ضمن احدهما فقط وفائدة قوله
فقط التنبيه على ان المراد احدهما الماخوذ بشرط لا اي بشرط انتفاء الاخر لا الماخوذ
لا بشرط حتى يشمل مجموعهما بناء على ان تحقق الامرين يتضمن تحقق احدهما في ضمنهما
الا انه مع تحقق الاخر لا مع انتفاء الاخر والمقصود هو الثاني لا الاول هكذا حقق
الكلام في هذا المقام ولا تلتفت الى ما قال بعض اهل الحواشي فانه اشبه شيء بالغول شيء
قوله من حيث هو سبب فان الاسم الذي فيه العلمية والتانيث مثلا اذا نكر زالت علميته بالذات
واما التانيث فباق الا ان وصف سببيته وكونه معتبرا في منع الصرف يزول منه بزوال العلمية

فلذا

فلذا قال لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب اعلم ان اقصى ما يمكن اجتماعه من العلل العلمية
والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في اذربيجان وبزوال تاثير الجمع بزوال
العلمية لان المشروط لا يؤثر بدون الشرط قوله امر من صمت يصمت مثل نصر ينصر
قوله امر غير محقق لا يخفى ما فيه من اللطافة قوله اصمت بكسرتين من صمت تصمت بكسر
العين بان يكون قد جاء على هذا وان لم يشتهر او من صمت يصمت بضم العين لكن جاء امره
بكسر الهمزة وان لم تشتهر هذه القاعدة قال الفاضل المحشي علم للمفازة سميت
اصمت بضمتين مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يامر كل صاحبه بالصمت فلا يمكنه
حفظ لسانه عن الغلط من غاية الاضطراب فاصمت غلط لا معدول انتهى ولا
يخفى ان هذا الكلام من قبيل الهزل قوله وخالف سيبويه الاخفش نقل عن القاموس
ان سيب فارسي وهو التفاح ومنه سيبويه اي رائحته وهو لقب امام النحاة عمرو بن
عثمان الشيرازي ونقل انه كان صاحب رغبته بالتفاح بحيث لو رآه صدر عنه بلا اختيار
صوت فجعل سيبويه لقبه ويؤيده ذلك ما ذكر من انه مركب من اسم وصوت قوله
لما كان قول التلميذ رد لما نقله الفاضل الهندي عن بعض الشراح حيث قال
قيل الاولى رفع الاخفش لان سيبويه استاده ونسبة المخالفة الى الاستاد غير
ملائمة لم يتنبه قوله لما ذكر من القاعدة اعني قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف
قوله لكونه بمعنى كل فاذا قلت جاء القوم اجمعهم فمعناه جاء القوم كلهم سواء
كانوا مجتمعين ام لا فوصفيته ضعيفة بسبب غلبة الاسمية عليها والوصفية الضعيفة
الزائلة لم يعتبرها سيبويه والاخفش قوله افعل اسما اي كالاسم الخالي عن الصفة
كارنب واكل فانك اذا قلت زيد افضل يخيل الى السامع ان معناه زيد لقبه افضل
فهو بعد التنكير منصرف بالاتفاق قوله وان كانت معه مزاحمة فان من نص في
الوصفية بحيث لا يكون لاحتمال الوصفية مجال فاذا سمي رجل بافضل منه فهو بعد
التنكير غير منصرف بالاتفاق بسبب الوصفية ووزن الفعل فعلى هذا لابد ان يكون
مثل هذه الصورة مستثناة عن القاعدة المذكورة مع انه داخل في المراد بنحو احمر
فيكون منصرفا عند الاخفش وغير منصرف عند سيبويه وليس كذلك بل غير منصرف
بلا خلاف فلا بد ان يفسر بنحو احمر ما يكون الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرة ولم يكن

معه في



معه في اللفظ ما يكون نسيًا في وصفيته لعدم العلمية كذا قال البعض الا فاضل وظني انه غير وارد لان مثل هذا غير داخل في باب احمر فان احمر على ما سبق قد تلبث وصفيته الا ان سيبويه يعني بذلك الزايل بخلاف افضل من فان وصفيته محققة بسبب من التفضيلية فاين احدهما من الاخر قوله قد زالت بالكلية فان احمر حال العلمية علم لذات يجوز ان يكون متصفة بالسواد فاذا انكر فالمراد به المسمى باحمر وان كانوا كلهم متصفين بالسواد نعم اذا جعل مثل احمر علما للذي كان مخصوصا الموصوف بالحمرة لم تزل الوصفية عنه بالكلية امكن اعتبارها كما في اسود وادهم واما الاخفش الخ قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف قوله وهذا القول اظهر فان المعدوم من كل وجه لا يؤثر قوله في حكم واحد قيد به جواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين نحو اتاني وعبد الحوص من الجعفر فيا عبد عمرو لو هبيت الاحاوصا فاعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمعه على احاوص واعتبر الصفة بجمعه على حوص وذلك لان احوص حال العلمية غير منصرف للعلمية ووزن الفعل والحوص ضيق في مؤخر العين ثم يجعل احوص وامراة حوصا ثم جعل احوص علما فالشاعر جمع الاحوص في حال العلمية تارة على الحوص اعتبارا للصفة الاصلية وتارة على الاحاوص اعتبارا للاسمية العارضة بسبب العلمية وانما قلنا ذلك لان افعل الصفة يجمع على فعل وافعل الاسم على افاعل كاراتب قوله اي باب غير المنصرف يعني ان اللام للعهد قوله اي بصورة الكسر اعلم ان البصريين فرقوا بين الكسر بلا تاء وبين الكسرة مع التاء فجعلوا الكسر بلا تاء من القاب البناء وعمموا الكسر مع التاء في الحركة الاعرابية والبنائية فالمناسب ان يقول يجر بالكسرة فاصلحه الشارح بقوله اي بصورة الكسر قوله منصرف مطلقا هذا الاطلاق وكذا الذي بعده في مقابلة المذهب الثالث قوله غير منصرف مطلقا هذا المذهب ضعيف اذ الحكم بعدم الانصراف مع زوال السببين او احدهما قوله هو التنوين الدال على التمكن وانما حذف الكسر تبعا له لانهما يتعاقبان في مثل غلام زيد فلو دخله الكسر لتوهم جواز دخول التنوين ايضا فحذف الكسر تحقيقا لحذف التنوين والتنوين لا يمكن مع اللام والاضافة فعاد الكسر قوله المرفوعات جمع وانما جمع ولو يات بصيغة الافراد مع انه الملايم لارجاع الضمير ولمقام التعريف لان تعريف الرفع سابقا بقوله الرفع علم الفاعلية وتعريف المرفوع هنا يوهمان انحصار المرفوع في نوع واحد وهو الفاعل فازال ذلك الوهم بايراد صيغة الجمع الدالة على تعدد انواع

بسبب اللام او الاضافة غير معقول ومناف للضابطة المتفق عليها في قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا انكر صرف واسم مع

رفع

انواع المرفوع قوله لا المرفوعة لما ذهب الوهم من تصريف صيغة اسم المفعول
الى ان المرفوعات جمع مرفوعة قياسا على المضروبات جمع مضروبة ازال هذا الوهم بقوله
لا المرفوعة قوله لانه موصوف آه لما كان المدعى مشتملا على حكمين مختلفين بالايجاب
والسلب استدل عليهما بقوله لانه موصوف الاسم وهو مذكر فالاسم مرفوع لا مرفوعة
قوله ويجمع هذا الجمع آه يعني يجوز ان يجمع بالالف والتاء صفة المذكر الذي لا
يعقل من غير اشتراط شيء آخر كما جاز ان يجمع المؤنث هذا الجمع المؤنث قوله كالصافنات
نقل عنه قدس سره الصافنات من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم واقام الرابعة على
طرف الحافر قوله وكالايام الخاليات اى الماضيات يقال وقع الامر في ايام خلون اى مضين
قوله الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على المفرد قوله لان التعريف آه رد لما ذكره
الفاضل الرضي حيث قال ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اى المرفوعات نظرا الى الخبر
اعني ما لان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدأ له كمطابقته للعوائد انتهى وحاصل
الدفع ان الضمير راجع الى المرفوع المدلول عليه بالمرفوعات لان التعريفات انما يكون للحقيقة
لا للافراد قوله اى اسم اشتمل لان الكلام في مرفوعات الاسماء قوله اى علامة
كون الشيء فاعلا اشار الى ان الياء في الفاعلية مصدرية قوله ان يكون موصوفا
اى كالموصوف بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها مشبهة
بها لعدم استقلالها وتبعيتها للاسم المعرب قوله ولا شك ان الاسم موصوف
بها آه لا كان في معنى الرفع المحلي خفاء وكذا في اشتمال الاسم عليه بين معنى الرفع المحلي
واشتمال الاسم عليه ورد ايض في هذا الكلام على الشارح الهندي حيث خصص المرفوع بما
اشتمل على الرفع لفظا او تقديرا وعدم اعتبار الرفع المحلي بناء على انه لا يكون الا
في المبني والمرفوعات من اقسام المعرب وحمل البحث عن الفاعل اذا كان ضميرا و نظائره
على التطفل والشارح نظر الى انه الفاعل واخواته كما يكون من الاسماء المعربة يكون

المبنيات بلا تفاوت والبحث ايض كما يكون عن الفاعل المعرب يكون عن الفاعل المبني ايض وكذا في نحو ولما كان المبني يقع فاعلا وكل فاعل مرفوع فلا بد ان يكون المبني مرفوعا فاعتبر تعريفه على وجه يصدق على المبني المرفوع ايض وجعله مشتملا على الرفع المحلي ولا يجعل المرفوع قسما من المعرب بل يجعله قيد الاسم لجواز ان يكون اعم منه فلا يلزم المحذور الذي هو باعث لتخصيص الفاضل الجندي قوله فمنه الفاعل جواب شرط محذوف اي اذا عرفت هذا فنقول منه الفاعل قوله او مما اشتمل بحجر قرب المرجع موافقته لضمير هو قوله التي هو اصل الجمل وانما كانت اصلا لان الغرض العام من الجملة هو الاخبار والفعل اصل فيه لانه لم يوضع الا للاخبار به ولان التركيب فيها اشد وامزج احد الجزئين وهو الفعل بالآخر اكثر ولانها تشتمل الخبر والانشاء وضعا بجوهرها من غير حاجة الى وسيلة خارجة بخلاف الاسمية فان انشائيتها بالادوات الخارجة عنها كقولك زيد قائم فان انشائية هذه الجملة الاسمية انما هو بسبب الهمزة قوله ولان عامله اقوى وقوة المؤثر يقتضي قوة الاثر ووجه قوة عامله انه لفظي ومحسوس اعني الفعل بخلاف عامل المبتداء فانه معنوي غير محسوس ولانه يغلب على عامل المبتداء اذا دخل على المبتداء وينسخ ابتدائيته واعلم ان كون رافع الفاعل ما ذكرنا هو المشهور وذهب قوم من الكوفيين الى ان الفاعل يرتفع باحداثه الفعل وذهب خلف الاحمر الى ان العامل في الفاعل معنى الفاعلية وذهب هشام الى انه يرتفع بالاسناد قال ابن فلاح ويرد ذلك ان العامل اللفظي مجمع عليه والمعنوي مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه اولى من المصير الى المختلف فيه فالمذاهب اربعة اقواها المذهب المشهور قوله وقيل اصل المرفوعات المبتداء وهو مذهب سيبويه واستدل عليه بدليلين احدهما ان الاصل في المسند اليه التقديم لان المسند صفة من صفاته وحقها التاخير وهو كذلك في باب المبتداء بخلاف الفاعل فان المسند اليه مؤخر وثانيهما ان المبتداء يحكم

عليه

كما يرجع الاول

عليه بالاحكام الجامدة والمشتقة نحو هذا حجر وهذا قائم بخلاف الفاعل فانه لا
يحكم عليه الا بالمشتق حقيقة كان المشتق او حكما فلا يرد انه يحكم على الفاعل
بالمصادر واسماء الفعل والظروف وليس شيء منها مشتقات فاذا كان كذلك كان المبتدأ هو
الاصل لانه اكثر تصرفا ومدارا في الكلام وفي دلالة هذين الوجهين على المدعى نوع خفاء
**قوله** اي اسم حقيقة او حكما فان قلت ما فائدة تفسير ما في العبارة بالاسم وتخصيصها
به ثم تعميم الاسم بما يتناول الحقيقي والحكمي قلت لما قيد كلمة ما في تعريف الاسم المرفوع بالاسم
بناء على ما سبق لا بد ان يفسرها في تعريف الفاعل الذي هو قسم من المرفوع بالاسم المرفوع
ايضا وايضا لو لم يفسر ما بالاسم لصدق تعريف الفاعل على الذات الذي هو معنى الفاعل
مع ان الفاعل عند ارباب هذا الفن هو الاسم لا معناه وان كان الفاعل في الحقيقة
هو المعنى **قوله** ليخرج من الحد التوابع الفاعل فان اسناد الفاعل اليها بتبعية الفاعل
فانك اذا قلت جاء زيد العاقل اسندت الفعل الى زيد اولا وبالذات والى العاقل ثانيا و
بالعرض لانه عبارة عن الاول في المعنى وكذا البدل والمعطوف ولا ينافيه قولهم
المقصود بالاسناد هو البدل والاول ذكر للتوطئة لان تلك المقصودية من جهة
المعنى وهذه المقصودية من جهة اللفظ فقول بعض المحققين يخرج عن الحد بعض
التوابع الفاعل غير محقق **قوله** وكذا المراد اه يعني لا بد من اعتبار قيد الاصالة
في تعريفاتها لاخراج توابعها **قوله** ليتناول الى آخره اي ليتناول الفاعل المعروف
فاعل هذه الامور **قوله** واحترز به اه اعلم ان الكوفيين لم يفرقوا في الاسناد
بين قولهم ضرب زيد وبين قولهم زيد ضرب فجعلوا زيدا في المثالين فاعلا فلا حاجة
عندهم الى هذا القيد بل الواجب تركه واما عند البصريين فالفعل في صورة تقديم الاسم عليه
مسند الى ضمير الاسم والجملة الفعلية مسندة الى الاسم فالفعل ليس بمسند الى الاسم و
الاسم مبتدأ لا فاعل فلا حاجة في اخراجه عن التعريف الى قيد التقديم بل خرج بقيد اسناد

الفعل الكوفيون لما توهمه دخوله في التعريف لسبب استناد الفعل اليه ظاهرًا كما زعم الكوفيون او بواسطة

ان اسناد الفعل الى ضمير الشيء اسناد الى ذلك الشيء في الحقيقة كما صرح به الشارح اعتبر

قيد التقديم لاخراجه **قوله** تقديمه عليه وجوبًا لانه الفرد الكامل واللفظ اذا اطلق

ينصرف الى **قوله** ليخرج عنه اى عن تعريف الفاعل فانه يصدق على هذا الموصول الواقع

مبتدأ انه اسند عليه شبه الفعل مقدمًا عليه الا ان تقديمه عليه لغرض المبالغة و

الاختصاص فليس واجبًا بل جائز **قوله** نحو في الدار رجل فيصدق على رجل انه اسند اليه

شبه الفعل اعنى الظرف مقدمًا عليه وجوبًا فيدخل في تعريف الفاعل وليس بفاعل

**قوله** تقديم نوعه اى تقديم الكلي الحاصل في ضمن جميع الافراد وليس التقديم

في باب الخبر كذلك فانه هنا وجب تقديم هذا الفرد منه لمانع وهو كون المبتدأ

نكرة كما سيتلى عليك **قوله** اى اسناد واقعا حمل الظرف على انه منصوب

على المصدرية لا اسنادا لانه يلزم منه الفصل بين العامل والمعمول

بالاجنبي وهو قوله وقدم عليه وانما قال المصنف على جهة قيامه ولم يقل

قائمًا به ليدخل فيه الفاعل الذي لا يقوم به الفعل حقيقة نحو قرب زيد ومات

زيد ولم يقم زيد فان القرب امر اضافي اعتباري ليس موجودا في الخارج

والموت امر عدمي فليس لهما قيام حقيقي بالفاعل لكنهما اسندا اليه على

طريقة اسناد الفعل الى فاعله وهي صيغة المعلوم فهما مسندان الى

الفاعل على جهة القيام اى على طوره وطريقه **قوله** كاسم الفاعل اه

فان زيد قائم ابوه وقس البواقي **قوله** كصاحب المفصل وتبعه الشيخ

عبد القاهر واكثر البصريين قال الفاضل الرضي وخلافهم لفظي راجع الى

انه هل يقال في اصطلاح النحاة فاعل ام لا وليس خلافا في معنى **قوله**

اى مما ينبغي عليه الشيء وفي العرف بمعنى القاعدة الكلية كما يقال

بمنزلة زيد يقوم ابوه م

الاصل في اللغة ما يبتنى عليه م

الاصل في الفاعل ان يكون مرفوعا اى القاعدة الكلية فيه الرفع وقد يطلق في
العرف على الراجح ومما ينبغي ان يكون عليه الشيء كما يقال الاصل في الواو المضموم ان تقلب
تاء او ما يناسبها كما في تراث والا فقد لا تقلب كما في وجوه والشارح حمله على هذا المعنى اذ
لو حمله على المعنى الاول للزم من مخالفته مخالفة القاعدة ومخالفة القاعدة غير
جائزة مع الجواز ههنا ثم الاصل بهذا المعنى اما ان يراد به ما يتبادر اى الواجب فيكون مقصوده
وجوب تقديم الفاعل داخلا تحت الاصل واما ان يراد منه الاولى لينفك عن الوجوب فمقصوده
وجوب تقديم الفاعل على خلاف الاصل **قوله** ان لم يمنع مانع كقصد الحصر ونحوه مما
ياتي في باب وجوب تقديم المفعول على الفاعل ولو ترك قوله ان لم يمنع مانع لكان احسن
لانه يوهم انه مع وجود المانع ليس الاصل فيه التقديم مع ان اصله التقديم مطلقا
ولهذا يتوهم في قولنا ما ضرب غلامه الا زيد الفاعل مقدم على المفعول رتبة **قوله**
الفعل المسند اليه وصف الفعل بكونه مسندا الى الفاعل تنبيها على ان المراد
من الفعل هو المسند لا معناه الاصطلاحي ليتناول الحكم بفاعل شبه الفعل لكونه
مسندا الى الفاعل ولو قال والاصل ان يلي المسند لكان اوضح وشمل **قوله** من غير
ان يتقدم عليه شيء من معمولاته اى من غير ان يتقدم عليه فقط شيء من معمولاته فان
تقدم معمول الفعل على الفاعل لا يقدح في اصالة كون الفاعل يلي فعله مثل زيدا
ضرب **قوله** لشدة احتياج الفعل اليه كاحتياج المعلول الى علته **قوله** فيما هو بمنزلة
كلمة واحدة فلو لم يكن الفاعل كالجزء لم يسكن في ضربت مع توالي الحركات الاربع لان
المفعول فضلة ليس بجزء والفاعل جزء **قوله** وذلك غير جائز والاولى جوازه لو
روده في كلام الفصحاء قال حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس
ابقى مجده الدهر مطعما وقال غيره كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه
ذا الندى في ذرى المجد وقال غيرهما جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل
كما يجزى

فانه علة لوجوب [illegible] فاحتياج الفعل [illegible]

كما يجري سنمار وقال غيرهم لما رأى طالبوه مصعبا فرقوا وكاد لو ساعد المقدور

ينتصر الى غير ذلك كقوله يعني حلدسما هند عن حيلتي وتر البذارة تعسر النزي و

كقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب الى غير ذلك من

الابيات ونحن حصرنا مواضع الاضمار قبل الذكر في كتابنا الموسوم بمنتهى النحو في

مواضع احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس وبابهما ولا يفسره الا التمييز

نحو نعم رجلا زيد وثانيها ان يكون مرفوعا باول المتنازعين المعمل ثانيهما وثا

لثها ان يكون مخبرا عنه ومفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري

هذا ضمير لا يعلم ما يعني الا بما يتلوه واصله ان الحيوة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي

موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها رابعها ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد

فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا خامسها ان يجر برب ويفسره التمييز نحو ربه رجلا

سادسها ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا سابعها ان يكون متصلا

بفاعل مقدم ويفسره مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا واما نحن فيجوزه مطلقا غرفت

**قوله** جزى ربه البيت دعاء عليه والكلاب العاويات كلب غير الصيد والماشية **قوله**

وقد فعل اي وقد فعل الله به هذا الفعل وهذا الكلام تفاؤل منه **قوله** بالوضع

اعترض بعضهم بانه اذا كان دلالة الاعراب على المعاني بالوضع ولا شك ان الحركات الاعرابية

الفاظا فيكون لفظا موضوعا لمعنى مفرد فيلزم ان يكون كل كلمة معربة مركبة والجواب او

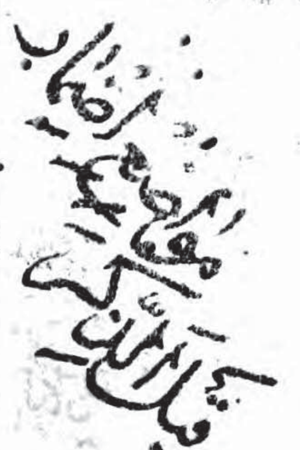
لا بمنع كون الاعراب اللفظي كلمة وثانيا بان المعرب ما يكون مركبا من اجزاء مترتبة في السمع

والاعراب يسمع في اخر المعرب ان كان بالحركة ونفس الاخر ان كان بالحروف **قوله** فلا يرد

عليه ان ذكر الاعراب رد لاعتراض الشيخ الهندي حيث قال وكان يكفيه ان يقول واذا

انتفى القرينة اذ الاعراب من القرائن وهذا الايراد مبني على انه اراد بالقرينة الامر الدال

على المعنى وليس كذلك بل القرينة هي الامر الدال على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف



فلم يكن الاعراب مستغنى عنه ح فان مغنى العبارة ح اذا انتفى الاعراب وانتفت القرينة الدالة

على الاعراب الساقط ايضا **قوله** متصلا بالفعل الاولى ترك قوله بالفعل ليتناول المتصل

بشبه الفعل واسماء الافعال فانه ايض يجب تقديمه **قوله** فلمنا فات الاتصال الانفصال

يعنى لو قدم المفعول المذكور بعد الفعل على الفاعل المتصل به يلزم انفصال الفاعل **قوله**

مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بشخص اخر قال الفاضل اللارى هذا ظاهر فى المثال المذكور

ونظايره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا نحو ما ضرب احد الا زيدا وذلك

لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له والجواب انه اذا كان الفاعل عاما فقلما يكاد

يوجد مثال صادق لبداهة كذب حصر ضاربية كل احد فى زيد والكواذب لا يعترض بها على

القواعد الادبية ولا يصح الا اذا خصص لاحد بجماعة معينة وح يجرى فيه ما يجرى فى المثال

المذكور فى الشرح واما دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا فغير مستقيم لانه لا يصح فى

مثل ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف ان يق المقصود حصر خالقيته تع فى يوسف مع

جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره وكذا فى نظاير هذا المثال ورفع الشبهة ان المراد بجواز

كون المفعول لفاعل اخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر فى مثال الشرح

تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل

والمنع انما ياتى فيما ياتى كمثال يوسف من خصوص المادة فلا ينافى دعوى الجواز **قوله**

قصر الصفة قبل تمامها يعنى ان ضاربية زيد صفة قصر تعلقه على عمرو فلو قيل الا عمرو

قبل ذكر زيد يلزم قصر الصفة قبل تمامها **قوله** فيفيد انحصار لان الاحتمال المذكور

فيما بعد الا انما يكون فى الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضربنى الا زيد وكذا

يكون فى المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو ما ضربت الا زيدا اما اذا لم تذكر المفعول او

الفاعل او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو

ما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد فى الفاعل وما ضرب الا زيدا وما ضرب احد الا

زيدا

زيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا معًا عامين نحو ما ضرب احد احدا الا
زيد عمرا او قدرتهما عامين ولم تذكرهما نحو ما ضرب الا زيد عمرا اي ما ضرب احد احدا
الا زيد عمرا وبقي المستثنيان غير محتملين اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق
به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى كما
كان حين ذكرتهما خاصين فيكون في ما ضرب الا عمرا زيد المضروبية المطلقة مقصورة على
عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد فيختص مضروبية عمرو بزيد وذلك غير المعنى
الذي اردناه هذا مع ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثر
لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على وجه البدل
ولا على غيره فلا تقول على البدل ما سخي احد بشيء الا عمرو بدرهم ولا تقول في غير البدل ما
سخي احد بشيء الا عمرو الدينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان
المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وذلك
لان الاسمين بكونهما بدلين مما قبل الا كانهما واقعان موقعه فما ابدلا منهما اي كانهما وقعا قبل
الا وليسا بمستثنيين فكانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول
عامل مضمر من جنس الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمرا وان
كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون
الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا
منهما نحو ما ضرب احد بشيء الا زيد الا زيدا السوط لم يجز لان المستثنيين اذ ليسا
كالواقعين قبل الا وهي تضعف عن استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل
من اجازه مطلقا بقوله وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي فانه لم يذكر المستثنى
منهما والتقدير وما نراك اتبعك احد في حالة الا اراذلنا في بادي الراي اي بلا روية
قوية فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي الراي او بان الظرف

بكفيه

يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره واذا اردت في اصل المسئلة اعني ما ضرب

الا عمروا زيدا ان زيد مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمروا فالمعنى

لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا

فيما بعد المستثنى بها الا في مواضع خاصة ليس منها كذا افاد العلامة الرضي **قوله**

الرافع للفاعل في هذا التوصيف اشارة الى ان المراد من الفعل العامل لا الفعل الا

الاصطلاحي اذ ليس رفع الفاعل من خواصه فيدخل في القاعدة شبه الفعل العامل في

رفع الفاعل **قوله** اي حذفا جائزا اشارة الى ان جوازا مصدر بمعنى اسم الفاعل ونصبه

على المصدرية باعتبار موصوفه الذي هو الحذف **قوله** وانما قدر الفعل دون الخبر الغرض

من هذا دفع اعتراض الفاضل الرضي حيث قال الظاهر ان زيد مبتدأ لا فاعل لان مطابقة

الجواب للسؤال اولى مما اجاب الشارح فهو جواب ظاهري وان شئت الجواب الحقيقي فاستمع

لما يتلى عليك فنقول ان من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة تقديره اقام زيد

ام قام عمرو ام قام بكر الى غير ذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لانه يدل على الزمان

المتجدد المتغير فيقبل الاستفهام عنه هل تغير ام لا بخلاف الذات الثابتة كزيد ونحوه فلما

ضمن من معنى الاستفهام قطعا لمشار التطويل وجب تقديمه لذلك وكان دالا على ذات

الفاعل صارت الجملة اسمية لتقدم المسند اليه في الظاهر ففي الجواب روعي المطابقة مع الحقيقة

دون الصورة **قوله** متعلق بمضارع فان تعلقه بيبكي المقدر لا يلائم بمرثية يزيد **قوله**

على غير القياس اذ القياس مطيحا **قوله** جائني رجل اي زيد فانك لو قلت جائني رجل

لكان فيه ابهام بدون ذكر مفسره اعني زيد بخلاف قوله وان استجارك احد فاجره

**قوله** بلا بدله من الفعل نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون

الخبر فعلا فالمثال الاول على مذهبه ليس من قبيل ما نحن فيه **قوله** اي الفعل والفاعل او

اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجيء في التنازع **قوله** لعدم قيام ما يدعي

مؤداه لان نعم قرينة تدل على لفظ الجملة المحذوفة ولفظ الجملة تدل على معناها فلا شئ

يؤدى مؤدى الجملة والحذف الواجب لا بدله من شيئين القرينة وما يؤدى مؤداه فان المفسر

فى الاية هو الثانى وحرف الشرط هو الاول فتامل **قوله** ليكون الجواب مطابقا للسؤال

وايضا يلزم تكثير الحذف بسبب حذف الجملة الاسمية الكبرى والفعلية الصغرى **قوله**

واقتصر على الفعل يجوز ان يراد بالفعلين العاملين على طريقة تغليب الاكثر على الاقل او

الاصل على الفرع لكن ينبغى ان يقيد العاملان بغير المصدر اذ فى نحو اعجبنى ضرب وقتل

زيد لا يصح فيه التنازع اذ لا يمكن فيه الاضمار لانه مصدر **قوله** فى اكثر من فعلين

مثل ما ورد فى الدعاء من قوله اللهم صل على محمد وال محمد كما صليت وباركت وترحمت

وترحمت على ابرهيم وال ابرهيم فانا اعملت الفعل الاخير كما هو مذهب البصريين اضمرت

الفاعل فى الافعال السابقة وكذا العكس **قوله** اذ المتقدم عليها والمتوسط اه هذا

رد لقول بعض الشارحين حيث جوز التنازع فى صورة التقديم عليهما اذا كان النزاع

ايضا فى صورة المفعولية وفى صورة التوسط بينهما اذا كان النزاع ايضا فى المفعولية

والاول مقتضى لفاعل والثانى المفعول والشيخ الرضى جوز الصورة الاولى منهما تين

الصورتين ونحن قد رجحنا كلامه فى بعض تعاليقنا على الشرح بما حاصله ان طلب الفعلين

لذلك المفعول المقدم على السوية ولا يرجح الاول بقربه اذ لو كان القرب علة موجبة

او مرجحة لكان فى صورة وقوعه بعدهما معمولا للفعل الثانى فقط ولم يقع فيه نزاع

بين الفريقين وهذا الكلام بعينه جار فى صورة التوسط فلا تغفل **قوله** نحو ما

ضرب واكرم الا انا هذا اذا كان المتنازع فيه مرفوعا منفصلا اما اذا كان منفصلا

منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك ففيه تنازع وقد حذف المفعول من الاول مع اعمال الثانى او من الثانى مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل

وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو قمت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع فى المضمر المنفصل المنصوب

مبحث التنازع

والمجرور

والمجرور لاسيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت بل قت
وقعد فقول المصنف ظاهرا غير وارد مورده **قوله** لا يمكن قطعه اى دفع النزاع
باعمال الاول او الثاني **قوله** لانه حرف هذا التعليل انما يجرى فى الضمير المنفصل
المقرون بالا كالمثال المذكور اما اذا كان ضميرا منفصلا بدون الا نحو زيد عمرو ضارب
ومكرمه هو او قائم انت غير جاد فيه او قاعد فالدليل خاص والمدعى عام والحق جواز التنازع
فى مثل هذا **قوله** فقد يكون الفاء جزاء الشرط والجملة جزائية ويجوز ان يكون الفاء
للاعتراض والجملة معترضة والجزاء قوله فان اعملت الاول ان كان قوله ويختار بالواو على
ما فى اكثر النسخ وقوله فيختار ان كان بالفاء على ما فى بعض النسخ **قوله** فى الفاعلية
واعلم ان التنازع فى مفعول ما لم يسم فاعله داخل فى التنازع الفاعلية اما باختيار مذهب
من جعل مفعول ما لم يسم فاعله داخلا فى الفاعل او بتعميم الفاعل اعم من ان يكون حقيقيا
او حكميا **قوله** فى المفعولية ينبغى ان يعمم المفعول ايضا ليشمل التنازع الواقع فى الحال
نحو جاء زيد وضربت عمرا راكبا **قوله** وليس هذا قسما ثالثا لان قاعدة المقسم فى كل
قسمة ان يكون مقيدا بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون فى الفاعلية
آه وهذا المتنازع فيه ليس قسما واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم
**قوله** يعنى قد يكون آه اشار بهذا التفسير الى ان الحالين مختلفين والى ذى الحال والعامل
وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير المستتر فى قوله فقد يكون لرجوعه الى التنازع الفعلين
الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لا نفس الضمير كما يتبادر منه لان الضمير
لا يعمل ولو رجع الى المصدر **قوله** المتنازع فيه واحدا اى اسما واحدا **قوله** على وجوه
كثيرة وهى ستة عشر وجها صرح الشارح باربعة منها فى الامثلة الاربعة واشار الى اربعة اخرى
بقوله وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه مرفوعا وترك ثمانية اخرى مجموعة تحت اقتضاء
الفعل الاول المفعول والثانى الفاعل **قوله** النحاة البصريون ليس المراد من البصريين

ان يكون

ان يكون جميعهم من البصرة بل لو كان بعضهم من البصرة ووافقهم آخرون يسمى كلهم بصريين فلا يرد ان الكسائي كوفي فكيف عده البصريين **قوله** مع تجويز اعمال الاول شارة الى ان المراد بالاختيار هو الاختيار بطريق الترجيح لا بطريق القطع والجزم **قوله** فبدأ به

ينبغي ذكر هذا عقيب قوله ونحن والبصريون لان قوله فان اعملت نشر على ترتيب اللف فليس فيه ابتداء بمذهب البصريين ونحن اخترنا هذا المذهب في تعليقاتنا على شرح اللباب اعرض و

استدلالا عليه باثني عشر دليلا **قوله** وللزوم التكرار آه يعني ان في معمول الفعل الاول عند اعمال الثاني ثلث احتمالات الاضمار والحذف والذكر فاختاروا الاضمار لجوازه في العمدة

ولم يختاروا الحذف لانه يلزم حذف الفاعل من غير ان يسد شيء مسده ولو يختاروا ذكر الفاعل لانه يوجب تكرارا في اللفظ **قوله** دون الحذف صرح به لربط عليه قوله خلافا للكسائي

**قوله** ويظهر اثر الخلاف آه اي يظهر الفرق بين الحذف والاضمار في التثنية والجمع والتانيث اما في المفرد فلا فرق نحو ضربني واكرمت زيد والشارح اكتفى بمثال التثنية لحصول المقصود **قوله**

وجه الجملة حرضيته ذكرت لبيان قول الفراء **قوله** تشريك الرافعين وكسر يك الناصبين ايضا وقد نقله عنه بعض الشراح الوسائط واشار اليه شيخنا المحقق الشيخ حسن في المعالم الا انه غير مشهور عنه كاشتهار **قوله** او اضماره بعد الظاهر يعني روي عنه ايضا عند

اقتضائهما الفاعل اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول بعد الاسم الظاهر كما في صورة تاخير المنصوب يعني اذا اقتضى الفعل الثاني المفعول والاول الفاعل روي عنه ايضا

باعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول بعد الاسم فنسبة الصورة الاولى المروية عنه كالصورة الثانية المروية عنه ايضا ومثل الشارح عليهما صورتي اعمال الثاني واضمار الفاعل

للاولى بعد الاسم الظاهر بالمثالين المذكورين **قوله** في رواية المتن آه اي الرواية التي حمل الشارح عليها عبارة المتن فلا يرد ما اورد في بعض الحواشي من ان عبارة

المتن مجملة يمكن تطبيقها على جميع الروايات عنه **قوله** ان استغنى عنه مثل

ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك على قلة

قوله نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت تنازعا منطلقا الاخير و

اعمل فيه حسبت فوجب اظهار مفعول لحسبني وهو منطلقا الاول قوله لا يجوز

حذف احد مفعولي باب حسبت اي اذا كان المفعول الاخر مذكورا على ما هو المشهور

وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا

قائما المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد وجوز بعضهم حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب بواسطة ظاهر في المفعولية

كباب اعطيت وقد جاء ذلك في القران والشعر قال الله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما

اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا فحذف اولهما وقال الشاعر لا تخلنا على

غرايك انا طالما قد وشي بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما قوله ولا يخفى انه

آه جواب سوال تقريره ان شرط التنازع ان يصح اعمال كل واحد في الواقع بعدهما و

ههنا ليس كذلك اذ لفظ منطلقا لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا لحسبني للاختلاف

بينهما والجواب ظاهر قوله خالف المفعول الاول وهو غير جايز لانهما مبتدء وخبر

في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب قوله و

ذلك لان لو يجعل مدخوله آه وذلك لان لو لامتناع الشي لامتناع غيره فلزم كون

المثبت في سياقها وسياق جوابها منفيا والمنفي فيهما مثبتا اذ امتناع النفي اثبات

وامتناع الاثبات نفي فيكون السعي لادني معيشة منفيا اذ هو مثبت في سياق لو

ولو وجد ولم اطلب لي قيل لكان طلب القليل مثبتا اذ هو منفي في سياق جوابها

وهما اي السعي لادني معيشة وطلب القليل واحد في المعنى فيؤدي الى اثبات شي

ونفيه في كلام واحد وعن القادسي ان واو ولم اطلب للحال فح لم يلزم ثبوت الطلب

للقليل اذ تقديره لو كنت ساعيا المعيشة دنية كفاني قليل مع اني غير طالب له

ع للفعل الثاني لكونه مضمرا وكون المفعول الثاني منه كذلك منطلقين لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا

فيصير من باب التنازع فاقتضى اولوية اعمال الفعل الاول لانه حذف من اعمال الفعل
الثاني مع امكانه الى الاول على ضعف فيه هو حذف الضمير من ولم اطلب في ولان اعمال الاول
اولى ما اغتفر حذف للضمير لكنه محتمل غير منصوص والمحتمل لا يصلح حجة لاثبات متنازع
فيه **قوله** اى مفعول فعل او شبهه فعل فى هذا التعميم رد على الشيخ الرضى حيث قال اى
مفعول الذى لم يسم فاعله وكانه حمل الفعل على العامل او انه ذكر الاقوى **قوله** بعض
النحاة هو العلامة الزمخشرى **قوله** كل مفعول اراد لفظ كل فى التعريف تنبيها مع دلالته
على الافراد والمقصود فى مقام التعريف هو الحقيقة والماهية غير ملاحظ الا ان الادباء
والاصوليين لم يتحاشوا عنه لذلك **قوله** وانما اضيف الى المفعول اى وانما اضيف الفاعل
الى المفعول فى قوله فاعله مع ان الفاعل انما يضاف الى الفعل فيقال فاعل الفعل **قوله**
الفاعل الملابسة كون الفاعل فاعلا لفعل وذلك الفعل متعلق بالمفعول فلاجل هذه
الملابسة والمناسبة اضيف الفاعل الى المفعول **قوله** اذا كان عامله فعلا فهو
قوله ان تغير صيغة الفعل فترك فاما ان كان عامله شبه الفعل بالمقايسة فشرطه اذا
كان شبه الفعل ان تغير صيغة شبه الفعل الى اسم المفعول **قوله** اى الماضى المجهول
قال الفاضل الهندى وهذا ذكر العلم وارادة صفته المشهورة نحو لكل فرعون موسى اى لكل
جابر عادل قاهر وفيه نظر فان الصفة المشتهرة ههنا فعل هو الماضى المجهول من الثلاثى
المجرد لا الماضى المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فى معنى فعل ونحوه
**قوله** فيتناول مثل افتعل لما اولنا قوله صيغة الفعل الى فعل ويفعل بما ذكرنا و
ما كان خارجا قبل التأويل **قوله** من باب علمت المراد به الفعل او شبهه المتعدى
الى مفعولين الاول منهما مسند اليه والثانى مسند ويدل عليه تعليله فلا ينحصر فى
فى افعال القلوب بل يتناول مثل قولنا جعلت زيدا فاضلا واعتقد عمرو اشاعرا
ونحو ذلك **قوله** بخلاف نحو اعجبنى جواب سؤال تقريره ان كون الشئ مسندا ومسند

اليه

مفعول ما لم يسم فاعله

اليه جائز وواقع في مثل اعجبني ضرب زيد فان المصدر بالنسبة الى الفعل مسند اليه فانه فاعله وبالنسبة الى المضاف اليه مسند لان المضاف اليه فاعله معنى فهو من باب اسناد المصدر الى فاعله وحاصل الجواب ان الممتنع اذا كانا تامين وههنا اسناد المصدر الى ما بعده غير تام لان الكلام لا يتركب من المصدر وفاعله فرد الفاضل الرضي تعليل القدماء امتناع قيام المفعول الثاني مقام الفاعل وهو التعليل الذي ذكره الشارح بهذا المثال مردود واما المتاخرين فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة و اول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل قال الفاضل الرضي والذي ارى انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كانا ونكرة واللبس مرتفع مع الزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدأ فلا يجوز في نحو علمت زيدا اياك مع اللبس تقديم الثاني على الاول فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين انتهى والذي اختاره انا ما اختاره هذا الفاضل ومنعهم كون الشيء مسندا ومسندا اليه ممنوع ومعارض بجواز كون الشيء مضافا ومضافا اليه كغلام في قولك فرس غلام زيد **قوله** فان النصب والاشعار اي فات النصب بسبب جعله مسندا اليه ومرفوعا وفات الاشعار بسبب فوات النصب المشعر بالعلية فلا يرد ما قيل ان ذكر النصب مستدرك **قوله** بخلاف ما اذا كان مع اللام فان المشعر بالعلية وكونه مفعولا له هو اللام وهو لم يتغير **قوله** تعين اي المفعول به له واجاز الاخفش و الكوفيون اقامة غيره مع وجوده ومنه قراءة ابو جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون ومثلها قول الشاعر ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا فاقام قوله بذلك مقام الفاعل مع وجود المفعول به اعني الكلاب في قول الاخر ابيح لي من العذ...

تدبرابه وبيت الشعر مستطيرا **قوله** والاول من باب اعطيت وكذ المفعول الاول من

باب علمت اولى من الثانى لان الاول عالم والثانى معلوم **قوله** على ما هو الاصل فيهما

وهو كون المبتدآء مسندا اليه وكون الخبر مسندا الى المبتداء وهذا انما يتم فى القسم

الاول منه **قوله** فى العامل المعنوى وهو الابتدآء فانه اقتضائهما فعمل فيهما

وفسروا الابتداء بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء فى المبتدآء

الثانى اعنى الصفة تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى الشيء ويكون والاعتراض بان التجريد امر

عدمى فلا يؤثر مردود بان العوامل فى كلام العرب علامات لا مؤثرات وفسر الجزولى الابتدآء

الابتدآء بجعل الاسم فى صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده فسلم

من الاعتراض بان التجريد عدمى وهذا المذهب هو كون الابتدآء عاملا فيهما مذهب الزمخشرى

والجزولى وهذا الذى رجحنا فى كتابنا الموسوم بمفتاح اللبيب وذهب سيبويه الى ان الابتداء

عامل فى المبتدا والمبتدآء عامل فى الخبر وقال الكسائى والفراء هما يترافعان واختاره

الفاضل الاسترابادى وقال بعضهم اذا كان المبتدا اسما يرتفع بالضمير العايد من الخبر اليه

لاشتراطهم الضمير فى الخبر الجامد ايضا وذهب العلامة الشيرازى الى ان الابتدآء عامل

فى المبتداء وهما عاملان فى الخبر وجميع هذه المذاهب ابطلناها فى كتابنا المزبور بدلايل

ذكرها يوجب التطويل **قوله** اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اشار بهذا الكلام

الى ان حقيقة التجريد غير مرادة هنا بان وجد فيه العامل اللفظى ثم جرد عنه فانه غير

لازم لكن لما كان اللايق فى المعربات وجود العامل اللفظى عبر عن عدم وجوده بالتجريد

**قوله** اصلا اشار به الى ان المراد عدم وجود العامل اللفظى فيه بطريق السلب الكلى

لا رفع الايجاب الكلى كما يتوهم من ظاهر الجمع اى العوامل والمراد بقوله اصلا ان

لا يوجد فيه العامل لا لفظا ولا تقديرا **قوله** ما يكون مؤثرا فى المعنى وذلك لان

الظاهر ان المؤثر لفظا مؤثر معنى فلا يخرج عن تعريف المبتدآء مثل بحسبك زيد فان

وهو نعم

ز تابتي

تأثير عامله ليس الا في اللفظ لانك لو حذفته وجدت المعنى باقيا على حاله بخلاف حذفك ان مثلا من قولك ان زيدا قائم لفوت التأكيد المدلول عليه بان واشار بقوله وكانه الى بعده **قوله** كم قرشي فانك اذا قلت قرشي عندكم فكان معناه المنسوب الى قريش عندكم ام لا **قوله** كما ولا وكذلك ان النافية في قولك ان ضارب الا زيدا **قوله** وما في نحو ما ضارب زيد ومن ضارب زيد على ان يكون ما ومن الاستفهاميتين مفعولين لضارب ولو قال الواقعة بعد النفي لكان افيد لانه يندرج فيه ما وقع بعد كلمة غير في قول الشاعر

غير ما سوف على زمن ينقضي بالهم والحزن على وجه وانما قلنا ذلك لان فيه وجوها احدها ان غير خبر مبتدأ له بل لما اضيف اليه مرفوع يغني عن الخبر وذلك لانه في معنى النفي والوصف بعده مخفوض لفظا وهو في قوة المرفوع بالابتداء فكانه قيل ما ما سوف على زمن ينقضي مصاحبا للهم والحزن فهو نظير ما مضروب الزيدان والنائب عن الفاعل الظرف وثانيها ان غير خبر مقدم والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير ما سوف عليه ثم قدمت غير وما بعدها ثم حذف زمن دون صفته اعني ينقضي بالهم فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور فاتى بالاسم الظاهر مكانه وثالثها انه خبر لمحذوف وما سوف مصدر جاء على مفعول كالميسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى انا غير اسف على زمن هذه صفته وفيه ارتكاب خلاف الظاهر والاولى عندي في التعبير عن الوجه الاول ان يقال ما سوف من القسم الثاني للمبتدأ وانتقل اعرابه الى غير بسبب كونه مضافا اليه له **قوله** فخير نحن اخره اذا الداعي المثوب قال يالا **قوله** لم يجز تثنيته الا سيما انتم تعلم ان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر لا يثنى ولا يجمع **قوله** و... ثم الزيدان واعلم اني رايت في الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الالف الاستفهام مذهبا عجيبا نقلته في كتاب الفوايد وهو ان الصفة في اقائم الزيدان ونحوه خبر حذف مبتدأه واقيم المظهر مقام مضمره والتقدير اقائمان الزيدان الزيدان فالزيدان الاول مبتدأ والثاني تكرير وقائمان خبره فحذف

فحذف المبتدأ اغنى الزيدان الاول لدلالة الثاني عليه ثم حذف المضمر الذي في قائمان و علامتيه اي الالف واقيم المظهر اي الثاني الزيدان مقامه فصار اقائم الزيدان وهو غير بعيد من الصواب الا ان غاية ما فيه حذف المبتدأ مع القرينة واقام المظهر مقام المضمر وهما شايعان وعلى المذهب المشهور يلزم القول بان النكرة مبتدأ مع وجود المعرفة والقول بان الصفة مبتدأ مع وجود الذات والقول بان المسند مبتدأ مع وجود المسند اليه وفي كلها ظاهر البطلان وكان المحقق الشريف يزيف المذهب المشهور ويقول هذا بالحقيقة قول بوجود المبتدأ بدون المخبر وانما الجاء اليه الاضطرار **قوله** المغايرة للصفة المذكورة فوجه المغايرة ان الصفة السابقة رافعة لظاهر بخلاف ههنا فانها رافعة لظاهر ومضمر وايضا تلك واقعة بعد النفي والاستفهام **قوله** المسند به الى المبتدأ فتخرج الصفة لانها هي المبتدأ لكنها مسندة الى فاعلها الساد مسد خبرها **قوله** او بجعل الباء بمعنى الى قال في الحاشية فكان النكتة في تغيير العبارة ان لا يشتبه المسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وح يظهر لقوله به فائدة والا لا حاجة اليه **قوله** ليسند الى شيء كما في القسم الثاني من المبتدأ او يسند اليه شيء كما في القسم الاول منه **قوله** اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ سواء عليه تحقق هذا في ضمن الوجوب او بالاولوية فعلى هذا يجوز ان يراد بالمبتدأ ما يطلق عليه المبتدأ شاملا لقسميه فان القسم الثاني من المبتدأ يجب تقديمه على ما هو ساد مسد الخبر اعني الاسم الظاهر ويجوز ان يراد القسم الاول فقط اذا كانت الاصالة بمعنى الاولوية الغير البالغة الى حد الوجوب **قوله** لان المبتدأ ذات الخ فان قيل هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان يكون اصله التقديم على الفعل والجواب ان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه وفي مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول **قوله** فكانه قال اي الامرين فالرجل والمرأة مبتدأ اي قد تخصصا بانهما فردان للاحد المعلوم كونه في الدار المبهم حصوله في اي الفردين وهذا التخصيص كما انه حاصل للمتكلم حاصل للمخاطب ايضا لان الخبر لرجل معلوم

لدانه في الدار وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب لدفع ما ذكره
الفاضل الرضي من ان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص عند المخاطب الا انه يلزم مما ذكره
الشارح امتناع ارجل في الدار لعدم لفظة ام التي تدل على ثبوت العلم لاحدهما عند المتكلم
فالاولى ان يقول المجوز لذلك وقوعها في سياق الاستفهام وذلك لان النكرة في
سياقها في تاويل المعرفة اذ المعنى اهذا الجنس في الدار ام ذلك الجنس وليس المراد واحدا معينا
او لا بعينه **قوله** وتعينت وتخصصت اي الغرض من هذا التحقيق دفع اعتراض المحقق الرضي
وحاصله ان لا تخصيص هنا لان معنى العموم ضد معنى الخصوص فكيف يحصل الخصوص مع
العموم وكيف يوصف الاحد بالعموم والخصوص جميعا وحاصل الجواب انه انما يلزم الجمع
بين الضدين لو اريد بالتخصيص هنا التفرد الذي هو ضد العموم والشمول وليس كذلك
بل المراد تقليل الابهام والشيوع الحاصل في النكرات وهنا كذلك لانه لما نفي عن كل واحد من
جميع الناس ان يكون خيرا من المخاطب لم يبق للسامع اشتباه لان الاشتباه انما
يكون اذا اراد واحدا من الجماعة من غير تعيين فيشتبه على السامع ان ذلك الاحد
هو فالتخصيص هنا يحصل بالعموم بهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين الضدين **قوله**
تمرة خير من جرادة نقله اهل السنة عن عمر بن عباس ونقله الشيعة عن الامام جعفر بن
محمد عن ابائه عم في تعيين فدية الجرادة اذا قتله محرم والمراد ان فدية اي تمرة
كانت والحكم ليس مقتصرا بتمرة دون تمرة **قوله** اذ يستعمل في موضع آه لانه كان
في الاصل فاعلا لا مبتدأ قدم لافادة التخصيص والحصر **قوله** فهو في قوة رجل موصوف
آه وهذا هو الفارق بين قام رجل ورجل قام حيث جاز الاول وامتنع الثاني
فانك في الاول قدمت الصفة ثم حكمت على الرجل بها فانت قد حكمت على رجل موصوف
بصفة القيام وفي الثاني اردت الحكم على رجل مجهول غير مخصوص بعد ذكر الحكم وان خصص
**قوله** وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة اي ادركه العجز في حادثة

او بسبب خيانة حتى انه صار يصوت ويستغيث بالناس ليعينوه على الموت مثل
الكلب الذي ينبح من طارق الشر وقيل ان هذا القول انما يتكلم به العرب اذا سمعوا
هرير كلب في وقت لا يهره في مثله الا لسوء فكان مورده هرير بتشام ويخشى منه
السوء **قوله** هذا هو المشهور اي كون المبتدأ معرفة او نكرة مخصصة **قوله** و
قال بعض المحققين هو ابن الدهان واستحسنه الفاضل الرضي وهو في محل **قوله** لانها
راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائبة عن الفعلية والا فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل
الى الظرف **قوله** كاللام في نعم الرجل فانها اما للاستغراق الجنس كما ذهب اليه البعض و
الجنس مشتمل على المخصوص وغيره فجرى اشتماله مجرى الذكر اللفظي واما التعريف العهد
كما ذهب اليه الاخر والمعهود هو المخصوص فلا حاجة الى الضمير قال بعض المحققين وفيه
ان الجملة انشائية فلا بد من تاويله بمقول في حقه نعم الرجل فيكون الخبر مفردا انتهى
وعلى ما اخترناه من جواز وقوع الانشائية خبرا لا يحتاج الى تاويل كما ستسمع ان شاء الله تع
**قوله** ووضع المظهر الخ وهذا انما يكون للتعظيم فالرابط في الحقيقة هو الضمير الذي و
ضع الظاهر موضعه **قوله** اذا كان ضميرا انما خص الحذف بالضمير لان كون الخبر عن المبتدأ
لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة يفوت مع الحذف وكذا لام العهد لانه مع الحذف لا ينساق
الذهن الا الى الضمير **قوله** نحو الكر الخ الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع
اربعة امداد والمد المن وقوله اي الكر منه الجار والمجرور حال من ضمير بستين والظرف في
قوله السمن منوان منه صفة منوان ولذا صح الابتداء به **قوله** جارا ومجرورا اعلم
ان الظرف حقيقة في ظرف الزمان والمكان وقد يطلق بحيث يشتمل الجار والمجرور كما فعل
المص هنا **قوله** اي ماول الغرض من هذا التاويل دفع ما اعترض به الفاضل الهندي وحاصله
ان المقدر هو الجملة لا الخبر الذي هو الذي ظرف فظاهر العبارة ان الخبر مقدر بما وحاصل
الجواب ان التقدير بمعنى التاويل والغرض معناه ان الظرف ماول ومفروض حال كونه

ملصقا بجملة قال بعض الافاضل التقدير بالتاويل لان التقدير يوهم ان هذه الجملة في

نظم الكلام فيلزم ان تكون الجملة محذوفة وليس كذلك بل الخبر والجملة هو نفس هذا الظرف

واعتبار الفعل من حيث ارتباط الظرف به لا يوجب الحذف بنفس هذا الظرف بتاويل

الجملة انتهى ولا يخفى ما فيه ثم انهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر لان الظرف

النائب مسد وقال بعضهم هو الظرف وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف فخير الامور اوسطها

والدليل عليه ان الكلام تام المعنى بلا احتياج الى ذلك الفعل المقدر وانما اتفقوا على من

تقدير المتعلق فطرد انه رعاية لامر لفظي حيث ان الجار والمجرور مفعول بحسب المعنى فهو

معمول فلا بد له من عامل لا لان المعنى يحتاج الى تقديره كما فهمه الاكثر فان العربي القح يقول

زيد في الدار ويفهم نسبة الظرف الى المظروف بلا احتياج الى تقديره وكذا اختلفوا في

ان الضمير منتقل من الفعل المقدر الى الظرف او محذوف مع الفعل قال به ابو علي ومن

تابعه انه منتقل واليه يشير كلام المصنف **قوله** بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة لان الافعال

غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا دلت

القرينة على تقديرها ولا يجوز اظهارها رد ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف

مسده **قوله** والاصل في الخبر الافراد ليتوافق الركنان اعني المبتدأ والخبر **قوله** لكونه معرفة

وكونه نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة وسيبويه جوزه في المبتدأ اذا كان

متضمنا لمعنى الاستفهام وانا اقول ان من وان كانت نكرة من حيث اللفظ الا انها

معرفة من حيث المعنى كما اشار اليه بقوله فان معناه اهذا ابوك آه والمضمنا لمعنى هذا

**قوله** متساويين في التعريف وغير متساويين اشار بهذا التعميم الى فائدة ذكر معرفتين

وعدم الاكتفاء بقوله متساويين فان المعرفتين لا يلزم ان يكونا متساويين فلو اكتفى

بمتساويين لتوهم المساواة في التعريف **قوله** زيد المنطلق مثال كونهما معرفتين

سواء كانا متساويين ام لا فان في اعرفية الاعلام من المعرف باللام اولنا ونهما خلاف

سيما اذ الشارح ره وان الحق اعرفية الاعلام وقال بعض المحققين لا التباس هنا سوآء

قلت زيد المنطلق والمنطلق زيد فان الاسم يتعين الابتدآء به لكونه ذاتا جامدة والصفة

تتعين للخبر لكونها صفة ومشتقة واقول هذا ليس بسديد لان الخبر يصح اشتقاقه وجموده

في الاصح ولصحة وقوع الاسم خبرا بمعنى المسمى بكذا والصفة مبتدا ء بمعنى الذات الذي

اتصف بكذا فلا قرينة ح اما اذا وجدت القرينة المعينة للمراد فلم يجب التقديم مثل ابو حنيفة

ابو يوسف ان المقصود تشبيه الثاني بالاول لانه تلميذه فيشبه بالاستاد كما هو المتعارف

ومثل قول الشاعر بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الا باعد **قوله** في

اصل التخصيص المجوز لكون النكرة مبتدآء فان تخصيص الخبر بواسطة فانه اسم تفضيل وهو

مشابه للمعارف مشابهة تامة حتى الجمعة بعضهم منها من جهة ان اللام لا تدخل عليه كما

كالمعارف **قوله** افضل منك افضل مني فان الاول مبتدآء والثاني خبره وهما متساويان

في رتبة التخصيص لان كل منهما افعل التفضيل مع من وهذا تخصيص بالمعمول كما ذكره بعضهم

في قوله عم امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة فان امر نكرة تخصيص بالمعمول اعني الظرف

لكونها اي هذه النكرة في معنى المصدر فكانه قال امر في معروف ونهي منكر وقس عليه ما نحن

فيه **قوله** فعلا له اي محل مسندا الى المبتدآء فان اسناده الى ضمير الشيء اسناد اليه في الحقيقة فعلا

فيكون فعله فالمراد من كون الخبر فعلا له كونه جملة فعلية فاعله الضمير الواجع الى

المبتداء فلا يرد ان في مثل زيد قام ليس الخبر فعلا له بل جملة كذا قال بعض الافاضل

والظاهر ان المراد بالفعل اللغوي الذي هو الحدث والاثر لكن في ضمن الفعل الاصطلاحي

فلا يرد ان قائم زيد فان الخبر فعل للمبتدآء ولو يجب فيه التقديم **قوله** كالتاء في ضربت

هند فانها حرف لكن تدل على تانيث الفاعل **قوله** الذي ليس بجملة اه اشار الى

دفع ما قيل ان الخبر في اين زيد جملة لانه ظرف وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر

بجملة فكيف قال انه خبر مفرد وحاصل الجواب ان المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة

واين

واين فرد صورة اذ الضمير المستكن امر اعتبارى قوله كالاستفهام قال بعضهم لا يتضمن الخبر
من موجبات التقديم الا الاستفهام ويرد عليه ما قائم زيد فانه يجب تقديمه لتضمنه النفى قوله
من حيث انه مبتدأ آه انما قيد بالحيثية لان تقديم الخبر لا دخل له فى ذات المبتدأ اعنى كونه اسما مجردا من العوامل
اللفظية فانك لو قدمت الرجل لصدق عليه هذا التعريف الا ان شرط كونه مبتدأ وهو التخصيص
مفقود فالتقديم مصحح للوصف لا للذات فتدبر قوله التابع آه وانما امتنع تقديمه لانه جزؤه
ولو قدم عليه للزم تقديم الشىء على نفسه قوله على الله عبده متوكل فان عبده مبتدء ومتوكل
خبره وعلى الله متعلق الخبر وفى المبتدء ضمير راجع اليه مع كون المبتدأ مقدما على الخبر ولكن المتعلق
هنا ليس تابعا له بتبعيته يمتنع معها التقديم فان المتعلق هنا ليس جزء للخبر قوله لان الخبر هو
قوله على التمرة هذا هو الذى اخترناه كما سلف قال الشارح الرضى ويجوز ان يريد بالخبر ذلك
المقدر لان الجار مع المجرور متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق
فى الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل ما اختاره الشارح اولى لانه على هذا لا فرق بين
التاليين فتامل قوله الواقعة مع اسمها وخبرها آه لما لم يكن خبر المبتدأ خبران
اصطلاحا اشار الى المسامحة فى عبارة المصنف والمراد انه خبر عما يتركب عنها قوله من
غير تعدد المخبر عنه قيل به تصحيحا لتقليل قد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير
قوله فانهما فى الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة
والحموضة لا اثبات نفسهما قوله ونظر بعض النحاة هو الفاضل الرضى قوله
فالاقتصار عليه لذلك اى لو جعلنا التعدد فى عبارة المصنف اعم من ان يكون بعاطف
ام لا فاقتصار المصنف على التمثيل بمثال التعدد من غير عطف لذلك اى لان التعدد
بالعطف لا خفاء به قوله وهو سببية الاول آه اى معنى الشرط هو التعلق بين الشيئين
بان يكون الاول سببا لتحقق الثانى او للحكم بتحقق الثانى فالاول نحو ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود والثانى نحو ان كان النهار موجود فالشمس طالعة ومنه قوله تع وما بكم

من نعمة فمن الله فان التقدير ما حصل بكم من نعمة فهو صادر من الله مع ان النعمة التي حصلت

بالمخاطبين ليست بسبب صدورها والنعمة من الله تعالى بل الامر بالعكس فان صدورها

من الله سبب لا يصالها والتصاقها بهم لكنهما سبب للحكم به والاخبار عنه اي وقوع

ان النعمة التي حصلت بهم سبب للحكم والاخبار بكونها صادرة من الله تعالى والفاضل الرومي

فسر معنى الشرط بلزوم الثاني للاول فلا يرد وما بكم من نعمة الا انه يخالف تفسير المص في

كلم المجازات فلذا عدل منه الشارح **قوله** نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط فتحمل

لصحة الدخول وعدمه اي انما صح الوجهان بالنظر الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط

وانما لم يجب دخول الفاء لانه لما كان المبتدا دخيلا في هذا المعنى خالف الشرط في

جواز ترك الفاء في خبره **قوله** واما اذا قصد اه اي اذا قصد الدلالة على سببية الاول

للثاني في العبارات اللفظية كان تقول الذي ياتيني فله درهم الذي ياتيني ان اتاني

فله درهم فيجب دخول الفاء كما نحرف الشرط في اللفظ **قوله** واما اذا لم يقصد اه اي

اذا لم يقصد الدلالة على تلك المعنى لا في اللفظ حتى يكون واجبا ولا في المعنى حتى يكون جائزا

الامرين وان كان موافقا في اللفظ للمبتدا المتضمن له الا انه لم يقصد تلك المعنى

فيجب عدم دخول الفاء **قوله** وفي حكم الاسم الموصول اه لانهما في حكم لفظ واحد

وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه **قوله** والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اي

الجملة الشرطية لا يكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون انشاء **قوله** بامكان او باب

علمت اه وان يخرجا الكلام من الخبرية الى الانشائية الا ان ليت ولعل والكون ينافيان

الشرط حيث انهما يدلان على تحقق وقوع ما بعدهما والشرط يدل على التعليق و

التحقيق ينافيه **قوله** ووجه ذلك التخصيص اي وجه تخصيص ليت ولعل بدا ان لاتفاق

الاختلاف الواقع في الحروف المشبهة غير ليت ولعل ولو لم يذكر قوله بالاتفاق

لم يفهم ان في بقية حروف المشبهة خلافا **قوله** في المنع عن دخول الفاء محتجا

لاتفاق ... الاختلاف في بقية الحروف المشبهة

بان صدارة الشرط قد بطلت بدخولها فكان تضمن المبتدا له ضعيفا قوله لانهما
لا يخرج الكلام آه اقول هذا الكلام غير جيد فان علة المنع لا تنحصر فيما ذكره لاحتمال
ان علة وكان يمنعها من دخوله مع انهما لا يخرجان الكلام كما قال بل العلة في المنع ما
سمعت سابقا قوله فلم ينقل منهم اجاب سيبويه عن مثل هذه الاية بان الفاء ليست
بجزائية بل هي زائدة او هي للتعليل والخبر محذوف بدليل تركها مع ان في بعض الايات
قوله وقد يجب حذفه قال بعضهم لا يجب حذفه اصلا لانه كان اصيل في الكلام ونحو الحمد لله
اهل الحمد ونظائره محمول على حذف الخبر وهو كلام آه فان حذف الفاعل واضرابه
مسلم الثبوت قوله ليعلم انه كان في الاصل آه حاصله ان اهل الحمد قوله
مثلا كان مجرورا صفة لما قبله فغير اعرابه قصدا للمبالغة في المدح ولكن في
تغيير المالوف زيادة ايقاظ للسامع للاصغاء اليه ولان الكلام الذي به المدح
صار جملتان بعدما كان جملة واحدة وكلما ازداد المقام ولو ذكر هذا المبتدا آه
لتوهم ان الكلام جملتان في الحال والاصل وقس عليه قطعه للذم والترحم ونحوهما قوله
تقديره هو زيد وانما حذف للعلم به وسد غيره مسده فيجيء الكلام فيه قوله
لان مقصود المستهل آه اي مقصود المستهل تعيين ذلك الشئ المرئي بالاشارة وان
يحكم عليه بانه هلال لينظر الناظرون وليس المقصود ان هلال المعروف هو هذا
وتحقيق هذا مبني على قاعدة ذكرها ارباب العربية وهو ان المعلوم المعروف عند
المخاطب هو الذي يقع مبتدا والمجهول يقع عنده خبره مثلا اذا عرف مخاطبك
زيدا باسمه ولم يعرف انه اخوه لا تقول له زيد اخوك وبالعكس تقول له اخوك زيد
اذا تحققت هذه القاعدة فنقول في المثال ان المعروف عند المخاطب انما هو شئ اشار اليه
بلفظ هذا غير معروف بانه هلال فنقول له الذي هو معلوم لك بالاشارة الهلال
لا غيره قوله ليتوجه آه علة للتعيين والحكم اي تعيين ذلك المرئي والحكم عليه

زيادة مدح

بالهلالية

بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون لانهم لا يعرفون انه هلال الا بالنظر اليه اما لو قال
لو قال الهلال هذا فكانه قال الهلال المعروف لكم هو هذا المشار اليه فلا يلتفت اليه
السامعون لانه معروف عندهم قوله على عادة المستهلين فان عادتهم ذكر
القسم في امثال هذا ليصدقهم الناظرون قوله ولئلا يتوهم اه لئلا يتوهم ان
اخر الهلال ساكن لاجل الوقف ح لا يتعين ان يكون مرفوعا بل يحتمل ان يكون منصوبا
على تقدير ابصر قوله على المذهب الاصح انما قيده به لان فيه مذاهب احدها ان اذا
ظرف مكان خبرا عن السبع ثانيها ان يكون ظرف زمان خبرا ما بعده بتقدير المضاف اي
في وقت خروج حصول السبع وانما قدر المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة ثالثها
انه ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف اي فجاءت وقت خروج السبع وفي
كل منها تكلف فلذا قال على المذهب الاصح قوله فاذا السبع واقف اكثر الشارحين قدروا
الخبر عاما هو موجودا وحاصل مستدلين بان اذا للمفاجاة ظرف وهو يدل على الفعل
العام كالوجود والحصول ومنعوا تقدير الخبر الخاص كقائم وواقف لانه لا يجوز الا
بقرينة ولا قرينة ههنا اذ الظرف لا دلالة له على الفعل الخاص وظني ان ما قدره في
محله والقرينة على تقديره لفظ خرجت فان مفاجاة السبع بعد الخروج يناسبه الخبر
الخاص قوله غير سادّ مسده الخ اذ لو سد مسده لكان الحذف واجبا لا جائزا فان
الحذف الواجب انما كان معه قرينة مع شئ يسد مسده سيأتي كما قوله يزري الى
الازراء التهاون بالشئ والاحتقار له اي لولا الشعر يحط مرتبة العلماء لكنت
اشعر من لبيد وهو شاعر مشهور قوله اي لولا وجد زيد وكذلك المشابهة لولا
بحرف الشرط والاختصاص لولا التخصيصية بالفعل فيحمل لولا الامتناعية عليها قوله لولا
هي الرافعة لانها حرف مختص بالاسم فيعمل فيه كسائر الحروف قوله او كليهما لم يذكر
له الشارح مثالا ومثاله قولهم تضاربنا قائمين على صيغة المصدر قوله اذ كان زيد مفعولا

به قيد به لئلا يلزم تكرار المثال **قوله** ضربي زيدا قائما يحتمل ان يكون الحال هنا

من الفاعل ومن المفعول والمصدر منصوب الى صاحب الحال وقوله او قائمين مثال لكون

الحال عنهما **قوله** وفيه تكلفات كثيرة احدها حذف اذ مع الجملة المضاف اليها ولو

ثبت في غير هذا المكان وثانيها العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان

التامة لان معنى قولهم حاصل اذ كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ثالثها قيام الحال

مقام الظرف والذي حداهم على تقدير اذ كان المترتب عليه هذه التكلفات اشتراطهم اتحاد

العامل في الحال وصاحبه لانه لا يجوز ان يكون ضربي لما سيجيء ولا يجوز ان يكون حاصل

المقدر للاختلاف العامل لان العامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو

الياء وزيدا والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي **قوله** بلا ملابسه

قائما اي ان ضربي لم يلابس زيدا بوقوعه عليه **قوله** بلا لبسي قائما ومعنى ملابسه

لكونه صار امتنى او الخبر ان في قوله ان تقديره **قوله** مستريحين من تلك

التكلفات لانها مبنية على تقدير اذ كان وما ذهب اليه الرضي خال عنه **قوله** من غير

سد مسده فلا يكون الحذف واجبا بل جائزا للقرينة الدالة عليه مع انه داخل فيما وجب حذفه

عندهم **قوله** وتقييد المبتداء المقصود عمومه بدليل الاستعمال تحقيق هذا المقام

ان المصادر اذا اضيفت يكون عامة بدلالة الاستعمال فيكون ضربي زيدا قائما اخبار

عن جميع الضربات في حال القيام فيلزم منه انه لو يضربه في غير حال القيام وانه لو ضربه

مرة في غير حال القيام لكان مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما واما الرد وتقييد المبتداء

على تقدير الكوفيين فبيانه ان قائما لما كان متعلقا بقوله ضربي كان معناه كل ضرب

مني وقع على زيد حال قيامه فانه حاصل ولا يلزم منه انه لو نصب في غير حال القيام

ليكون مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان **قوله**

اي ضربي زيدا قائما اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد وهو ضعيف لانه حذف

المصدر

المصدر مع بقاء معموله غير معمول لانه في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته ولان الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة **قوله** وذهب بعضهم هو ابن درستويه ولو كان ما ذهب اليه صحيحا لتم الكلام بضربي زيدا بغير ذكر الحال **قوله** وعطف عليه شيء بالواو والضمير اما راجع الى المبتدا وهو الذي فهم الفاضل المحشي من ظاهر العبارة وعندي انه راجع الى الخبر لما يشعر بعد هذا **قوله** اي كل رجل مقرون مع ضيعته اعلم ان البصريين قدروا الخبر مثنى بعد المعطوف اي مقرونان لزعمهم ان المعطوف معطوف على المبتدا فهو مبتدا فيحتاج الى الخبر فورد عليهم ان الخبر المحذوف خبر للمبتدا ين فلا يسد المبتدا الثاني وهو قوله وضيعته مسده اذ المبتدا لا يكون سد مسد الخبر فلا يكون حذفه واجبا بل غالبا كما اعترف به البعض والشيخ الفاضل الرضي قدر الخبر مفردا وعطف وضيعته على ضميره فلا يكون ... حتى يحتاج الى خبر وزعم الكوفيون ان هذا الكلام تام لم يحذف منه الخبر زعما منهم ان الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع ولو قيل كل رجل مع ضيعته لم يحتج الى تقدير فكذا ههنا والجواب انه جعل الواو بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الاصلي وبقاء العطف الاصلي يمتنع جعله خبرا لان الخبر لا يعطف على المبتدا فلا بد من تقدير الخبر بخلاف مع ضيعته فان مع ظرف حقيقة قائم مقام متعلقه وهو كائن فلا يحتاج الى تقدير الخبر والضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن الصنعة اذا عرفت هذا فاعلم ان الحذف في مثله اغلبي لا واجب بدليل اثباته في نهج البلاغة الذي هو كلام رب الفصحاء حيث قال وانتم والساعة في قرن **قوله** واقيم المعطوف اي على الخبر والمحشي اي على المبتدا واجاب عن الاعتراض السابق بان المعطوف وان كان من تتمة المبتدا لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ولا يخفى ما فيه من التكلف **قوله** يكون مقسما به يعني معينا لذلك بحيث ينتقل من سماعه الى كونه مقسما به ليكون قرينة على حذف خبره الذي هو قسمي فلو كان غير معين له لم يجب حذف

خبر

خبر كقولك اما فداه لافعلن كذا قوله اى لعمرك وبقاوك اشار بالعطف الى ان الحال

المعنى قوله اى ما اقسم به اشارة الى ان الحمل مجاز فان العمر ليس بقسم بل مقسم به فان

القسم معنى مصدرى فلا يصح الحمل حقيقة قوله ولا يستعمل مع اللام آه اعلم ان استعماله

فى القسم على وجهين بغير اللام وباللام فان لم تات باللام نصبته بنصب المصادر قلت

عمرك لافعلن كذا ومعنى عمرك احلف ببقائك واذا ادخلت عليه اللام رفعته بالابتداء

واللام فيه للابتداء وليست هى الموطئة للقسم كما ذهب اليه بعضهم قوله اى من

اشار به الى ان قوله خبران واخواتها مبتدأ محذوف الخبر وهو لك بقرينة ما سبق فهو

هو ابتداء كلام وقول الفاضل الخ على تنبيه كون ذكر خبر ان ليس لانه من جر المبتدأ

بل لانه من المرفوعات بعيد قوله لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون ووجه ضعفه

ان الابتداء عامل فلا يؤثر مع وجود ما هو اقوى قوله بعد دخول احد لفظا احد

ليصدق التعريف على كل من افراد المعرف قوله لفظا او معنى اما لفظا فبالعمل واما

معنى فلانه تغير معانيهما الى معانيها فان شلا تفيد التاكيد وهو حاصل فى المبتدأ

والخبر وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف بمثل يقوم بان يقال انه مسند الى شئ اخر وهو ابوه

بعد دخول ان فينبغى ان يكون خبرا وليس كذلك بل الجملة خبر لانا نقول ان كلا من معنى

وهو التاثير لفظا او معنا مفقود فى يقوم وحده وحاصل فى المجموع فان الوضع المحلى

للجملة وكذا التاكيد فيكون هى الخبر لا الفعل وحده قوله ولا يحتاج الى ان يجاب آه

تعريض الفاضل الهندى قوله ويلزم منه عطف على قوله يجاب وحاصله انه يلزم على هذا

المجيب ان يكون قول المص بعد دخول هذه الحروف مستدركا فانه اذا حمل الاسناد على اسناد

الى اسمها ولا يكون الاسناد لها الا بعد دخولها يلزم الحذف قوله فيحتاج الى التاويل آه

والاصل عدم التاويل قوله ولا يلزم من ذلك آه هذا الكلام تعريض بنجم الائمة الرضى

حيث قال وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ فى غير ما ذكره المص ايضا وذلك ان

خبر ١

خبرها الا يكون مفردًا متضمنًا ما له صدر الكلام انتهى فحاصل كلام هذا الفاضل اعتراض
على المصنف بانه ينبغي ان يقول الا في تقديمه الا في متضمنه استفهامًا وحاصل الجواب ان المراد
حكمه حكم الخبر المبتدا اذا صح كونه خبرًا لها وههنا لا يصح اما الان التحقيق ينافي الاستفهام
واما الانه يفوت صدارته قوله اى ليس امراه الغرض من هذا التقدير تحصيل المستثنى
منه المفهوم من فحوى الكلام قوله من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة هذان الكلمتان
من مفردات كلام الرسول صلعم ومعنى الفقرة الاولى ان بعض البيان فاق الصادر من بعض
الناس تؤثر في القلوب تاثير السحر فرب كلمة حق يبين معناها بعض الزاهدين ابلغ
في التاثير من الكتب السماوية التي بينهما بعض الفاسقين ومعنى الفقرة الثانى ان بعض الشعر حكمة
اى كلام حق على نهج قانون الشرع كالديوان المنسوب الى مولينا امير المؤمنين قوله
وذلك لتوسعهم في الظروف آه وذلك لان كل محذوف لا بد ان تكون في زمان او مكان
فصار الظرف مع الشئ كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره والجار والمجرور جاري
مجراه للمناسبة اذ كل ظرف جار ومجرور في التقدير قوله اى لنفي صفته وان كانت صفته يلزم
من نفيها نفي الجنس نحو لا رجل موجود فالتسمية مطردة فتامل وتسمى ايضًا لا التبرية لانها
تبرئ الجنس من الصفة قوله ما عرفت من الورود لا يراثًا اما لفظا او معنى قوله فلا
وجه الورود ان يتوهم على ظاهر التعريف ان يكون بينهن اى الفعل وحده خبرًا وليس كذلك بل
مجموع الجملة خبرها والجواب ظاهر بعد ما عرفت قوله لاحتمال حذف الخبر والمثال ينبغي ان
يكون ظاهرا فيما يمثل له قوله على ما هو الظاهر وانما قال ذلك لجواز ارتفاع صفته حملا على
المحل المشابه بها الا ان في افادة المبالغة فان لا المبالغة النفي وان المبالغة الاثبات وهو
في عملها فكان صفة اسم ان يجوز رفعها على المحل فكذا ما شابهها الا انها خلاف الظاهر بل
منعه قوم قوله لا يتقيد بالظرف لان الظرف عبارة عن كلام خارق العادة يحمل السامع على
الضحك ونحوه وهذا لا يتقيد بكونه في الدار قوله ونحوه كالحال فانه في معنى الظرف قوله

للدلالة

لدلالة النفي عليه لان نفي يقتضي منفيا ولما لم يكن هنا قرينة خصوص حمل على امر شامل
قوله اي لا اله موجود الا الله قال بعض الافاضل ان قدر الخبر موجود لم يلزم منه الا نفي
وجود ما سوى الله تعالى من الالهة لا نفي امكان وجوده وان قدر ممكنا لم يلزم منه اثبات
وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد لانه انما يتم بنفي امكان الوجود عما سوى الله تعالى
من الالهة واثبات الوجود له تعالى وعلى الاول لم يلزم نفي امكان عن غيره وعلى الثاني
لم يلزم اثبات الوجود له تعالى فالجواب من وجوه احدها ما ذكره الزمخشري وهو ان المرفوع
بعد لا خبر ولا لغو لفظا والاصل في كلمة الشهادة الله اله ثم قدم الخبر فقال لا اله الا الله عدل
عن الاول الى الثاني لارادة الحصر والتخصيص على نحو المنطلق زيد ثم الزيد التصريح باثبات
الالوهية له فتامل ونفيها عما سوى بتقدم حرف النفي ووسط حرف الاستثناء ثانيها
انه يجوز تقدير موجود وبه تنحسم مادة الاشكال لان نفيه يقتضي نفي الامكان اذ لو كان الاله
الممكن شريكا لكان موجودا لا محالة اذ شريكه لا يكون الا واجب الوجود فلا بد
شريكه في خبوة الامكان الا امكان ثالثها تقدير ممكن والتقريب قريب مما مر رابعها
ما قدره بعضهم وهو قوله لا اله موجود الا الله ازلا وابدا وظن انه دافع للشبهة
وهو كما ترى خامسها حمل الا بمعنى غير ويكون هو الخبر فيفيد نفي كل اله غير سوى
فرض معبود الحق او غيره ذهب اليه بعض المعاصرين وفيه حمل الا على معنى استعمالها فيه
نادر سادسها ان هذه الكلمة الشريفة شرعية للرد على الكفرة الذين اتخذوا الاصنام
الهة معبودة من دون الله تعالى فالموحد يقصد بها الرد عليهم سابعها قال بعض المحققين وهو
ان كلمة الشهادة غير تام في التوحيد بالنظر الى المعنى اللغوي لان التقدير لا يخلو من احد الامرين
وقد عرفت انه لا يتم وانما تعد كلمة الشهادة ناصة في اداء معنى التوحيد لما قد صار علما
عليه شرعا والوجه الثاني عندي هو الارجح قوله فيكون بمعنى قوطم اه فتكون من الامر اسماء الافعال
فرد تعبير المص بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة قوله على الصفة على المحل قوله ان

لان ليس لنفي الحال فان نفت غيره فبقرينة كقول الشاعر قوله وما مثله فيهم ولا كان
مثله وليس يكون الدهر ما دام يذبل قوله على مورد السماع وهي المنكر قوله من صداه كتب في
الحاشية الصدود الاعراض والبراح الزوال والضمير في بها للحرب اي من اعرض عن نيران
الحرب فانا لا زوال لي عنها قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس فيه رد على الفاضل الرضي
حيث قال انه لنفي الجنس وضع وجوب تكرار المرفوع بعدها فان التكرار انما يجب مع الفصل
بينهما وبين معمولها قوله اعلم ان المراد آه ذكر هذه الفائدة في بحث الفاعل فلا وجه لاعادتها
قوله فلا ينتقض بالتوابع كالبدل مثلا كاخوك في ما زيد اخوك قائما يصدق عليه انه
اسند اليه بعد دخول ليس مع انه ليس باسم والجواب انه ليس مسندا اليه بالتبعية
قوله لكثرتها اذ كثرة الشيء المقصود بالبيان يستدعي الاهتمام به والاهتمام
يقتضي التقديم قوله علامة كون الشيء مفعولا حيث انها علامة كون الاسم مفعولا
فلا ينتقض حد المنصوب بمسلمات في قولك مررت بمسلمات قوله وحكما كما في الملحقات
بالمفاعيل من الحال والتمييز وغيرهما قوله اي من المنصوب المذكور في ضمن المنصوبات وفقا
لضمير صوفي قوله هو ما اشتمل قوله او مما اشتمل ورجح بقرب المرجع قوله لصحة اطلاق صيغة
المفعول هذه الصحة انما هي بالنظر الى اللغة واما بالنظر الى الاصطلاح فيصح الاطلاق
على كل من الخمسة فان مفهومه اصطلاحا ما قرن بالفعل الفاعلة ولو نسب اليه ذلك الفعل
وتعلق به تعلقا مخصوصا قوله اسم ما فعله فاعل كلمة ما عبارة من حدث لان ما فعله فاعل هو
الحدث لا غير قوله بحيث يصح اسناده صريحا نسبة الى فاعله كما تقول ضرب زيد وموت زيد
ونحوهما قوله لا ان يكون مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعض الشارحين نظرا الى ظاهر اللفظ
فخرج الامثلة الآتية قوله وانما زيد لفظ الاسم آه لما كان تعريفات سائر المفاعيل حيث
ترك فيها لفظ الاسم بناء على انه الاصل والاسلوب ترك لفظ الاسم فغني عن ذكره بقوله زيد
لفظ الاسم فحاصل الجواب ان الذي صدر من الفاعل هو الحدث فهو مبني المفعول

المنصوبات

والمطلق

والمطلق من اقسام اللفظ فهو اسم لذلك المعنى قوله ويدخل فيه المصادر اى في قولهم
اسم ما فعله وانما سمى بذلك مصدرا الا انه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه
لاخذه منه على مذهب البصريين او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفيين قوله واسما عطف على
قوله مذكورا ولا يخفى ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل
وشبهه كما هو الشايع فاندفع اعتراض الفاضل الهندى بخروج مثل ضارب ضربا قوله
بل المراد معنى الفعل مشتملا عليه ان قيل يلزم خروج المفعول المطلق النوعى والعددى
عن تعريفه لانهما يدلان على امر زايد على معنى الفعل فلم يكن الفعل مشتملا عليه اشتمال
الكل على الجزء فالجواب اعنى المفعول المطلق وهو ذات الحدث التى دل عليه اللفظ وكون
كون ذلك نوع كذا او معدودا وكذا من عوارض ذلك المعنى واوصافه قوله وكذا خرج بانه
مثل كرهت كراهتى تعريض بالفاضل الرضى حيث قال ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتى
فانه مفعول به مع صدق التعريف عليه وحاصل الجواب ان لقولهم كراهتى اعتبارين
احدهما بحيث كونها قائمة بالفاعل اشتمل معنى الفعل عليها فهى بهذا مفعول مطلق داخل
فى الحد وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فهى بهذا الاعتبار خارجة عن التعريف بقوله بمعناه
قوله انبتله الله نباتا فانه مصدر انبت انباتا فى فصل نبا نبت قوله ومصدره
آه جواب عما يقال ان خبر ليس بمصدر وقد جعله المصنف مثالا له فاجاب بان مصدر
مجازية اكتسبها من غيره اما من الموصوف المقدر اعنى قدوما او من المضاف
اليه اعنى مقدم قوله اى سماعيا اشار الى ان سماعا صفة وجوب الذى هو
بمعنى واجب فياء النسبة محذوفة قوله يعلم له ضابط اشار الى تعريف
الحذف القياسى قوله اريد اثباته قال الفاضل المحشى لا حاجة الى حمل
المثبت على ما اريد اثباته قوله لا يجب حذفه لما ستعرفه من علة وجوب الحذف
قوله لا يكون منه اى من المفعول المطلق المحذوف وفعله فانه مذكور قوله لكان مرفوعا على

بالجزء

لخبريته فلم يكن من باب المفعول المطلق قوله ووقع اه اوهنا منع الخلو دون الجمع بدليل
قوله ما انت الا سيرا الا سيرا قوله دكا دكا فانه وان كان مكررا الا انه لم يقع في موضع
الخبر اذ ليس مثله مبتدا قوله وانما جمع اه يعني لم لم يفصل الضابطة الثانية عن الاولى بقوله
منها لاشتراكهما في بعض القيود قوله والى ما يشبه فعله فان سير البريد ليس فعل الفاعل كالاول
فعل الفاعل يشبه به اي ما انت الا تسير مثل سير البريد والبريد البغلة المربطة في الرباط معرب
بريده ثم سمي به الرسول المحمول عليها ثم استعمل في اثني عشر ميلا وكان من عادة الملوك يتنون
انهم الربط ويقفون البغال فيها ويقطعون اذنابها وكانت موقوفة فيها لاجل اصحاب الحاجات
والمراد بالبريد هنا حامل الرسالة وانما وجب حذف الفعل في الضابطتين لوجود القرينة والساد
مسد المحذوف اما القرينة في الضابطة الاولى فهي ما المشبهة بليس فانها تقتضي خبرا
ولا يصلح خبرا الا الفعل لهذا المصدر واما الساد مسد المحذوف فهو الاستثناء واما القرينة
في الثاني فهو المبتدا فانه يقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا الفعل لهذا المصدر واما الساد
مسد المحذوف فهو المصدر الاول والذي اعتمد في تعليل وجوب الحذف ما عول عليه الفاضل
الاسترابادي وهو ان وجوب الحذف من حيث ان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير توصيف
الشيء بحصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد فلما كان المراد
التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على
التجدد او اسم فاعل مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف فاذا تحقق
علة وجوب الحذف ظهر لك عدم وجوبه في تلك الامثلة التي احترز عنها قوله اي اما تمنون
منا اه وانما وجب الحذف في هذه الصورة لان ضابطة هذا القسم ان يذكر جملة تتضمن مصدرا
تطلب منه فوائد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوائد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة عقيب تلك
الجملة وجب حذف تلك الافعال لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر الذي تضمنته الجملة
المتقدمة فيصلح ان تقوم تلك الجملة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اي الافعال الناصبة

لها فلما صح ذلك وتكون تلك الفوائد مستقلة بذكر افعالها قبلها فالتزم قيام الجملة مقامها
تلك الافعال وبعبارة اخرى وهو انه انما وجب الحذف لسد الجملة المتقدمة مسدها وللبيان
سببها انه من جهة انه تفصيل لاثر مضمونها قوله صوت حسن مرفوع اما على انه بدل من صوت او
او صفة له فلم يكن مما نحن فيه ونظير هذا وامثاله خارجة بقيد المفعول المطلق فلا حاجة الى الاحتراز
عنهما في هذا المقام قوله لان الزهد ليس من افعال الجوارح فيه تعريض بالفاضل الرضي حيث
قال وينبغي ان ينضم الى التعريف شرطا اخر لاخراج مثل له علم علم الفقهاء وله هدى هدى
العلماء فان الثاني يكون مرفوعا لا غير وحاصل الجواب ان مثل هذا خارج بقولنا علاجا على
تفسير الشارح فان الزهد والعلم وامثالهما ليست من افعال الجوارح كالصوت بل هي من الكيفيات
النفسانية قوله بعد جملة اه وانما وجب حذف الفعل في هذه الصورة لقيام الجملة المتقدمة
المتضمنة لتلك الاوصاف مقامه وفي كون الناصب هو الفعل المقدر هو المشهور وظاهر كلام سيبويه
ان المصدر المنصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر لان الجملة عنده بمعنى الفعل والفاعل فانه
بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة
ما دل على ان هنا المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو لفظ مررت في مسألتنا فان
المجموع كالفعل والفاعل وقواه نجم الائمة ولا يخفى ما فيه وقال بعضهم العامل في
المصدر المنصوب لا شيء بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر
يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا فهي كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير اي من ان
ضربت ضرب الامير وفيه نظر قوله مصدر وقع مضمون جملة اعلم ان المضمون المعرف سابقا بقوله من مصدرها
المنسوب الى الفاعل اه هو مضمون المعرف الفعلية وههنا المراد به مضمون الجملة الاسمية
فلا تعارض وانما وجب حذف الفعل لان الجملة الاولى تدل عليه وتغني عنه حيث انهما محكي
المضمون ولانه قوله انما يؤكد نفسه اشارة الى ان اللام في قوله لنفسه صلة للتاكيد لا للتعليل
كما يسمع قوله لا العرابي يره ولو بالاعتبار اي اعترافا يؤكد نفسه وذاته ولا يؤكد غيره

ولو كان

ولو كان ذلك المغاير مغايرا له بالاعتبار اي ليس يوجد هنا امر يغايره لا ذاتا ولا اعتبارا
حتى يتوهم انه يؤكد لذلك الغير الاعتباري كما يظهر لك في المسئلة الآتية فان فيها امرا يغاير المفعول المطلق
بالاعتبار فسمو مؤكدا لغيره نحو هذا مصدق وقع مضمون الجملة آه اعلم ان كلام المص وتقرير الشرح
اشار الى تحقيق المقدمة المشهورة وهي ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب فاكثرهم اخذها على الظاهر وقال
ان الصدق والكذب متساويان في الاحتمال من نحو زيد قائم مثلا وبعض المح كالمص ونجم الائمة قالوا
الجملة الخبرية نص في الصدق والحق بحيث لا احتمال فيها لغيرهما من حيث مدلول اللفظ قالوا وقولهم
الخبر يحتمل الصدق والكذب ليس المراد ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب
من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وجعل المص حقا مضمون
الجملة الا انها تحتمل غير صريح في اختيار هذا التحقيق قوله لا انها يحتمل الصدق والكذب في
الحق والباطل الاولى ترك الحق والصدق لانهما مدلولا الجملة لا محتملاها كالكذب والباطل وما
ذكره ان احتمال الجملة لهما كغيرها انما هو في مقام التاكيد والرد على السامع لانك
انما تؤكد بحقا اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب
في ذهنه كذب مدلولها فصار نقيضه محتملا عنده من غير ترجيح قوله تاكيدا لغيره مثلا
اصطلاح المتاخرين وسيبويه يسمي التوكيد لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التوكيد
العام قوله لانه من حيث هو منصوص عليه هذا الكلام اشارة الى تحقيق بديع وهو ان
المصدر المؤكد لغيره مؤكد لنفسه في الحقيقة والا فليس بمؤكد لان التوكيد تقرير الامر الثابت
بان تكرره واذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فمكرره انما يؤكد نفسه
فكيف قال المص وغيره تاكيدا لغيره وتوضيح ما ذكره الشارح انه يؤكد نفسه حقيقة ويؤكد ما
يغايره اعتبارا وذلك لانه اي هذا النوع من المفعول من حيث انه منصوص عليه بلفظ الحقيقة
وعبر عنها يؤكد نفسه لانه يؤكد الحقيقة التي هي مدلول زيد قائم ويؤكد غيره وهو زيد
قائم من حيث ان الحقيقة احد محتملاتها عند السامع فالمؤكد اسم مفعول هو

الجملة

الجملة الموصوفة باحتمال الغير الحق والمؤكد بالكسر هو الحقيقة المنصوص الغير محتملة لشئ

قوله ويحتمل ان يكون المراد آه هذا الاحتمال ذكره المصنف وحاصله ان اللام ليست صلة

للتاكيد لاجل دفع الغير وهو الاحتمال الاخر اعني الباطل ورده الفاضل الرضي بفوت

المقابلة بينه وبين ما سبق فاجاب الشارح بحمل ما سبق عليه علة وجوب حذف الفعل هنا ما سبق في نظيره

قوله حتى يحسن تعليل القوله ينبغي ان يكون المراد آه والمؤكد بالفتح غير مذكور فيهما على

هذا الاحتمال فتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام قوله وفي جعل المثال آه لانه مثل

بلبيك وهو مضاف الى المفعول فالقيد مفهوم من المثال لكنه تكلف اذ الشايع تتميم التعريف بذكر

المثال في قوله فحذف الفعل آه وانما حذف اما لان تثنية المصدر تقوم مقامه او ليفرغ المجيب

بالسرعة من التلبية فيستفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثله قوله تعلقه به اما نفيا او اثباتا

قوله ولا يقولون في مررت بزيد آه وانما صح اخراجه مع انه مفعول به لانه ليس مفعولا به على

الاطلاق في اصطلاحهم بل مفعول به بواسطة حرف الجر والكلام في المطلق قوله والمفعول

المطلق آه يخرج المفعول المطلق بخروجه من قوله ما وقع عليه فعل الفاعل ظاهر لانه عين فعل

الفاعل فلا يحتاج الى التكلف المذكور قوله ولا يشكل على تقدير تعميم الفاعل كونه وقوعه

في حيز اثنا اي كون وقوع المفعول في حيز ان بان يكون بعد الفعل المصدر بان لان ما في حيزان

لا يتقدم عليها قوله العامل في المفعول به اشارة الى ان المراد من الفعل العامل فيدخل

فيه شبه الفعل قوله في باب الاغراء نحو اخاك اخاك اي الزم قوله على المدح نحو الحمد لله

الحميد قوله او الذم نحو مررت بزيد الفاسق قوله او الترحم نحو مررت بزيد المسكين

قوله وانتهوا عن التثليث نهي الكفار عن القول بثلاثة آلهة عيسى ومريم والله تعالى وامرهم

بقصد التوحيد قوله وطئت سهلا السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجهه

او بقلبه كلما او لمنع الخلو قوله كما اذا ناديت مثالا للتوجه بالقلب قوله مثل يا سماء

وفيه نداء ثم تعالى لتنزهه تعالى عن الاقبال اذ لا وجه ولا قلب قوله وقال ابو علي

[illegible]

الظم

الظ ان مراده انها اسماء افعال بمعنى ادعوا فعل المضارع المتكلم **قوله** التى ترفع

بها المنادى اه المقصود من هذا التحقيق دفع ما اورد على ظاهر العبارة وهو ان ضمير

يرفع راجع الى المنادى مع ان المنادى لا يكون مرفوعا فى حالة لان الرفع من القاب المعربات

واجاب عنه باحد ثلاثة وجوه اما بجعل الضمير على حاله لكن المراد رفعه قبل حالة النداء

وتسميته منادى قبل هذه الحالة مجاز باعتبار ما يؤل اليه او يكون الفعل مسندا الى الجار

والمجرور ولا ضمير فيه والتقدير يبنى المنادى على ما يقع به الرفع من حركة او حرف او يكون الضمير

راجعا الى الاسم والتقدير يبنى المنادى على ما يرفع به الاسم ورده الشر بانه غير ملائم

لنسق الكلام لان الضمير فى قوله ويبنى راجع الى المنادى **قوله** فلو عاد ضمير يرفع الى غيره

لزم انتشار الضمير **قوله** والفعل اه عطف على ما قبله بحسب المعنى فان قوله يرفع به

فى قوة ان يكون الفعل مسند الى ضمير المنادى فكانه قال الفعل اما مسند الى ضمير المنادى

المنادى او مسند الى الجار والمجرور **قوله** لفظا او معنى اما لفظا فظ واما معنى

فمعناه الخطاب **قوله** ازداد تعريفا وانما اعتبرهما لتقوى جهة الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف

ما فى حكمه والنكرة الغير المعينة **قوله** وانما قلنا ذلك اى جعلنا البناء لمشابهته الكاف

الحرفية بواسطة ولم نجعله لمشابهته الاسمية **قوله** بعد النداء وتعرفه بالقصد

**قوله** اى بلام يدخله اه اشارة به الى ان اضافة اللام الى الاستغاثة لادنى ملابسة اذ

ليس الاستغاثة معنى اللام بل معناه هو الاختصاص **قوله** وانما فتحت مع انها لام الجر

وهى مكسورة **قوله** كاف الضمير اى كاف ادعوك **قوله** لعدم وقوعه موقع الضمير فانه

فى المرتبة بعد المستغاث **قوله** من فتح لام المعطوف لانه صار منادى مستقلا فلا قرينة

فارق **قوله** فيشكل لان الذى يقتضى الفتح وقوعه موقع كاف الضمير واذا لم يكن المنادى

هو الماء مثلا بل كان محذوفا فالمنادى المحذوف هو الذى قام مقام كاف الضمير فلا

وجه لفتح اللام لكن يجوز ان يكون وجه الفتح وقوعه موقع كان الخطاب صورة **قوله**

او تقديرا

او تقديرا يا غلامي **قوله** او ان كان معربا قبل دخول آه اخرج بهذا القيد مثل يا يوم ينفع

الصادقين ونحوه مما هو مضاف الى الجملة ومبني على الفتح لانه لم يعرب قبل النداء فلم

ينصب لفظا ولا تقديرا بل محلا **قوله** يا طالعا جبلا قال الفاضل المحشي هذا المثال من مزالق

النحوية فانه لا معتمد لعمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون هو

منادى مفردا معرفة ويجب تعريف طالعا ولا يكون هناك شبه مضاف انتهى وهو مجيد و

بيان كون الموصوف معرفة تعريف صفته تقول يا طالعا جبلا الظريف **قوله** ويمكن

ان يقال انه معتمد على موصوف معرف تقديرا بدليل تعريف صفته والتقدير يا ايها الطالع جبلا

فحذف اى للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع اداة التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضاهيا

للمضاف ويحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون

عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد **قوله** قيد لنصب رجلا لا تقييد له اى نصب الرجل وقت

كونه لغير معين لانه قيد له يذكر معه في قول الاعمى لانه اذا كان منصوبا كان غير معين نكرة

**قوله** لغير معين مستدرك **قوله** يا حسنا وجهه ظريفا نقل عنه في الحاشية انه قال انما قيدته

بقولنا ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين لقال يا حسنا

وجهه الظريف **قوله** اعلم ان يراد بهما معين او غير معين فان قصد التعيين فمثال

للشبيه بالمضاف وان قصد عدمه فهو مثال للقسم الرابع **قوله** لان توابع المستغاث آه لانه

ليس مبنيا على ما يرفع به لان رفعه قبل النداء بالضمة وبناؤه حال النداء على الفتحة

**قوله** فانهما لما اتفقا آه جملة معترضة لبيان تناول الثاني فقط لعدم مطلق الاضافة واما الاول

فانها في حكم الانفصال فرجع الى المفرد بعده وقوله ليدخل علة لقوله وانما جعلنا **قوله**

الحسن الوجه يرفع والحسن الوجه برفع الحسن الاول ونصب الثاني وجر الوجه فيهما **قوله**

الحسن وجهه والحسن وجهه برفع الحسن الاول ونصب الثاني ورفع الوجه فيهما على الفاعلية

**قوله** والصفة مط آه اى مفردة كانت وما في حكم ليدخل فيه يا زيد الحسن الوجه

في قوله رد على الاصمعي لعدم جواز وصف المنادى المفرد المعرفة لتشبيهه بالمضمر والاسم الاختصاص منعه عنه

وكذا عطف لبيا قوله ترفع حملا على لفظه قال الفاضل الخ هذا من غوامض النحو
لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع والتابع باعراب بقه من جهة واحدة
وتفصيل الكلام في رده يحوج الى التطويل قوله الظ او المقدر مثال المقدر يا
موسى العاقل قوله الممتنع دخولها عليه ذكرنا على طريق التمثيل والا فجميع حروف
النداء كذلك قوله وابو العباس المبرد آه اعلم ان كلام المبرد يدل على خلاف ما نسب اليه
المص فذلك انه قال ان كان اللام في العلم اخرجت مذهب الخليل لان الالف واللام
لا معنى لها فيه ولا يفيد ان التعريف بل يلمح بها الوصفية وان كانت اللام في الجليس اخرجت
مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب
المبرد في والصعق اختيار الرفع لان اللام لا يفيد التعريف في هذا هو الاليق بمذهبه
النجم والصعق كان في الاصل اسم لكل كوكب ثم جعل علما مع اللام عليه [illegible] زوال
العلمية والصعق كان اسما لكل من رمي بصاعقة سماوية ثم جعل علما مع اللام نحو يلد
نفيل الماري بالصاعقة حين هبت الريح وشتمها وقال بعض الشعراء مخاطبا لابنه
ابوك خويلد فابكي عليه قتيل الريح في البلد التهامي قوله لانها اذا وقعت آه هذا التعليل
فاسد فانه جار في المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف قوله المبني عن جواز
ضمه فان الفتح لما كان من القاب البناء فيفهم ان ما فيه الفتح فهو مبني قوله بلا تخلل
واسطة كما هو المتبادر قوله لكثرة وقوع المنادى آه ولان هذا المنادى في الحقيقة مضاف
لان اضافة الصفة كاضافة الموصوف قوله اي اذا اريد نداؤه لما كان نداء المعرف
غير جائز صرف الكلام عن ظاهره بحمله على الارادة قوله مثلا ذكر مثلا لافادة ان الكلام
ههنا على سبيل التمثيل وليست كلمة يا ولا ايها ولا الرجل معتبرة ههنا بخصوصها
بل ساير حروف النداء مثل يا في عدم اجتماعه مع اللام التعريف وفي احتياجه الى الواسطة
وايض ساير الاسماء المبهمة مثل اي في هذا الاعتبار وايض ساير الاسماء المعرفة باللام

مثل

مثل الرجل نحو يا ايها الكرام ويا هذه المرأة قوله بتوسط اى انما وسط

هذا لامور المبهمة دون امور معينة قلت لان الاصل في النداء ان يكون معلوما فاذا

كانت تلك الوسايط معلومة وقف الذهن عليها فلا يحتاج الى الاسم المعرف باللام

فلما كانت مبهمة سيما من المبهمات الوصفية احتيجت الى ما يرفع ابهامها فاشتدت

الحاجة الى ذلك المعرف باللام ومن هنا تسمعهم يقولون انه المقصود بالنداء مع عدم

مباشرة حرف النداء قوله رفع الرجل والمبرد والزجاج جوز النصب فيه ايضا كغيره

ويدل عليه قراءة قل يا ايها الكافرون قوله تلقص بالنداء اى بحسب نفس الامر

قوله ليكون حركته الاعرابية اه فان حركة الرجل حركة اعراب في محل التنوين انما

هو لوجود لام التعريف قوله وهذا بمنزلة اه اى التزم الرفع في صفة المنادى

اذا كانت مقصودة بالنداء بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى

فكانه قال وصفة المنادى المبنى المفردة يجوز فيها الوجهان الا اذا كانت اى تلك الصفة مقصودة

بالنداء ولا اختصاص له بصفة المنادى المبهم فانه لو كان مختصا به لا يخرج من قاعدة

جواز الوجهين في صفة المنادى المبنى بان يكون من التاكيد والصفة الصفة

الاسم المبهم وبالجملة ان صفة المنادى اذا كانت مقصودة بالنداء يلتزم

رفعها اى قسم كان من اقسام المنادى واذا كان المقصود حالة النداء غير الصفة

فيما جرى في الصفة جواز الوجهين ولو كان المنادى اسم اشارة نحو يا هذا الرجل

اذا قصد نداء اسم الاشارة قوله منادى معرب بتقدير لفظ المنادى لدفع

ما اورده صاحب المتوسط على ظاهر عبارة المص وهو ان تابع المعرب يجوز ان

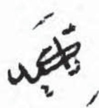
يكون تابعا للمحل اذا غاير اعرابه محلا اعراب لفظه نحو ما زيد بقائم وقاعدا بالنصب

والجر فحاصل الجواب انه هذا الجواز في المعرب في المنادى المعرب قوله وجواز الوجهين اه

وفيه الخ قال بعض المشايخ ان الرجل في ايها الرجل كالنغاضة اذ ابتد وجب رفعه قبل

هو

هو المنادى المفرد المعرفة الذى باشره حرف النداء لكونه مقصوداً او اذا قيل فيجب
على هذا ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع مثله قيل ليس هو نفس المنادى المضموم
بل مثله **قوله** وهى اجتماع اه اى القاعدة التى جوزوا فيها اجتماع حرف النداء مع
الالف واللام وانما اشترط فيها هذين الشرطين لان الالف واللام بوجودهما يخرجان
عن كونهما حرف تعريف لان حرف التعريف زايدة على حروف الكلمة فليست عوضاً عن احدها
وايضاً من شانهما ان يكون جايزة الانفكاك فاذا لزمتا صارتا كانهما جزء من الكلمة فلم يكن
للتعريف وعلى البعض الا فضل جواز ندائه عز وجل بلا توسط منهم بان اى يستلزم
التعدد وهما للتنبيه فهو تعالى منزه عنهما وذا للاشارة الحسية وهو غير محسوس وظنى ان هذه
كلها تكلفا فان تعريف الله بالعلمية لا بالالف واللام فلا يلزم اجتماع اداتى التعريف
الا انه يقال لو استكره الجمع بين يا وما شابه لام التعريف لفظا **قوله** عوضاً
عن محذوف ومن ثم قطعت الهمزة فى النداء **قوله** من اجلك اخره وانت بخيلة بالوصل
عنى ومعين تيمت اى ذللت واحرقت وقال شارح الابيات من اجلك متعلق بحذف والمعنى
احمل المشاق من اجلك **قوله** فيا الغلامان اخره ايا كما ان تبغيا الى شرا **قوله** تاكيد
لفظى وانما المرئيون اما لان التاكيد اللفظى فى الاغلب ان يكون حكمه حكم الاول بلا تغيير
والا نه غير منصرف لكونه علما للقبيلة **قوله** مكان النصب اى النصب الذى سبق جوازه
من سيبويه والمبرد **قوله** اتباعاً النصب الثانى لانه تم على عطف بيان للاول فهو كا
الصفة فى يا زيد بن عمرو **قوله** لا ابا لكم قال الجوهرى معناه لا اب لك وانت ماجد شجاع
لا يحتاج الى من ينصره فلك كلا اب وقال الازهرى هو شتم لا تشتم فوقه ومعناه انك لست بابن
رشيد وليس لك اب معين وضاع نسبك والحقوا فى القاموس من دعاء بفقد الاب بريد
يتم ابن عبد مناف وهم قوم عمر اى لا يوقعنكم عمر فى مكروه لاجل تعرضه لها جانى اى امنعوا
من هاجانى حتى تمنعوا شرا عنكم **قوله** اما تابع مضاف بالاضافة فكما ذهب اليه سيبويه من انه



تاكيد لفظي قوله او تابع مضاف بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي قوله يا فتاي فانه
لو حذف منه الياء للالتبس بالمنادى المفرد المعرفة قوله وهذان الوجهان اه اعترض على
ظاهر العبارة وحاصله بان قول المصنف والمضاف اه يستدعي جواز هذه الوجوه الاربعة في
كل مضاف مع ان الوجهين الاخيرين لا يجريان في يا عدوي قوله بابدال الياء بالتاء لمناسبتها
في انهما يزادان في اخر الاسم قوله على وفق حركة الياء فانها هي الفتح كما هو المشهور
وقيل هو السكون قوله مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في اخره تاء التانيث قوله وبالالف
بالالف عطف بحسب المعنى على مقدر اي قالوا بلا الف وبالالف قوله اي واقع حمل
الجواز على الوقوع لانه مشترك بينه وبين العقلي والمراد هنا الاول والتقييد بعدم
الضرورة يفهم من تقييد مقابله بها في قوله وهو في غيره ضرورة قوله اي لضرورة
حمل النصب فيه على انه مفعول له واللام مقدرة لكن يجب على هذا ان يكون عامله
فعل الترخيم المفهوم من فحوى الكلام والتقدير وهو في غيره يرخم ضرورة ولا يجوز ان
يكون جائز لان الضرورة صفة الشاعر لانه المضطر والجواز صفة الترخيم فلم يحصل
شرط حذف اللام وهو ان يكون فاعله وفاعل عامله واحدا ومثاله في الضرورة قول
ذي الرمة شعر ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عرب ولا عجم وقول المتنبي
لله ما فعل الصوارم والقنا في عمرو حاب وضبة الاغتام قوله لا لعلة اخرى فخرج مثل
قاض لانه حذف للاعلال فهو لعلة لا للتخفيف قوله فعلى هذا اي على تقدير كون الضمير
راجعا الى ترخيم المنادى قوله فدخل فيه المشبه بالمضاف فانه مضاف من حيث المعنى فان
قولك يا طالعا جبلا بمنزلة قولك يا طالع جبل واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع
الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله خذوا حظكم يا ال عكرم واذكروا اواصرنا والرحم
بالغيب تذكروا اي ال عكرمة قوله نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام عمرو الغلام
لكنه لا يظهر ويعرف بدون ذكر زيد قوله نظرا الى اللفظ ولذا اعرب الجزء الاول

قوله ووجه اشتراطه اى اشتراط كون المنادى المرخم لا يكون مندوبا قوله مختصة بحالة الندا

نحو يا ثبط شرا فحكى بحاله لا يتغير لدلالتها على القصة التى هى سبب التسمية ونقض العرب يرخم

الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط قوله على ما الفى اى حذف اى ان المحذوف بعضهم من المذكور

لثلاثة منها قوله لئلا يلزم نقص الاسم وحاصله ان نقص الاسم المعرب عن اقل ابنية

الاسم اعنى ثلاثة احرف غير جائز بلا علة موجبة وتقييده بالمعرب لاخراج المبنى نحو من

وكم وبلا علة موجبة لاخراج مثل عصا بالتنوين فانه معرب تقديرا الا ان هذه

النقصان لعلة موجبة اعنى التقاء الساكنين والفراء والاخفش جوزا ترخيم الثلاثى

المتحرك الاوسط علما لان حركة الوسط كالحرف الرابع ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين

جواز ترخيم الثلاثى علما سكن اوسطه او تحرك قوله اذا وقع موقعا آه وذلك الموقع

هو اخر المنادى قوله من نحو يا صاح آه وانما كان شاذا لفقد الشرط اعنى العلمية وتاء التانيث

قوله فان الياء والنون اى الياء فى ثمانية والنون فى مرجانة وذلك لانه يقال يا ثمانى ويا مرجان

بغير تاء ثم اذا احتيج اليها ادخلت قوله من الهاء سماه فاسماه اصله وسماء قلبت الواو همزة

كالتاء والالف فيه قد زيد تا معا لانهما اسم زيد تا عليها فصا اسماه قوله من باب عاد

اى لم يحذف منه حرف الا انه داخل فى الضابطة الاتية قوله فيخرج منه نحو سعلاة تعرض

بالفاضل الرضى حيث قال وكان على المص ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة

لاخراج نحو سعلاة والشارح اخرجها من غير تكلف لسعلاة الغول وساحرة الجن قوله

وهو اعم من ان يكون اى الحرف الصحيح قوله فى حكم الصحيح اى العلة ان تكون زائدة فان لم

يقع منها حرف اصلى كما فى هذين المثالين شابه الحرف الصحيح فيحذف منها الحرفان كالصحيح

قوله ثبون جمع ثبه وصحفه الفاضل اللارى وقال هو بنون جمع ابن وهو غلط لان بنون

لم يستعمل الا مكسورا فينبغى اخراجه والثبة وسط الحوض قوله وقلون جمع قلة وهى

راس الجبل وعمود البيت قوله صلت على الاسد وبلت عن النقد اى حملت على الاسد

حملتها الحرف الصحيح فى كونهما
اصليين مثله فان الاغلب
فى حروف صح متن كتاب

حادثة

وحاربته وبلتا اى حصل لى بول من خوفى من النقد صغار الغنم شبه الحرف الصحيح لقوته

وعكسه بجواز حذف ما لبا بالاسد حرف العلة الذى يكون فى لغا لبا لامر زايد بصغار

الغنم اى كيف تصولون وتجترون على حذف الحرف الصحيح القوى الذى هو كالاسد فى

عدم حذف حرف العلة الضعيف الذى هو مشابه لصغار الغنم **قوله** بعلبك وخمسة عشر

علمين انما قيد به لانهما لو لم يكونا علمين لكانا داخلين فى قسم الاضافى وقد عرفت

انه لا يرخم **قوله** اى فيحذف انما قدر صيغة المضارع مع ان ما سبق كان بصيغة الماضى

قلت الذى حداه على هذا دخول الفاء فانها يجوز دخولها فى الجزاء اذا كان ماضيا كما

مر قد **قوله** فيبقى الفاء فصيحة اى اذا عرفت ذلك فيبقى **قوله** وفيما ذكروا فى الحاشية

هو ظاهر ضعيف طويل العنق **قوله** قد للتقليل فان قيل القياس ان يكون جعل

ما بقى بعد الترخيم اسما براسه هو الاكثر لان المحذوف لعلة موجبة كما فى عصا ونحوه

فى حكم الثابت والمحذوف لا لعلة بل لمجرد التخفيف كما فى باب الترخيم كان لم يكن فالجواب

ان المنادى لما لم يكن مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب لصنيع الى ما يجى بعده المناسب

له صار حذف الترخيم مطردا كالواجب فعومل الرخم فى الغالب الاغلب معاملة نحو عصا فى

كاد لجمع دلو فان اصله ادلو قلبت الواو ياء او الضمة كسرة فصار ادلى الضمة على الياء

ثقيلة حذفت وحذف الياء لالتقاء الساكنين فصار ادل **قوله** ارتفع مانع الاعلال

آه توضيحه ان الواو فى كروان لم تقلب الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها المانع وهو وجود

الساكن بعدها فيلزم اجتماعهما فاذا حذف الالف حال الترخيم فان قدرنا انها باقية

فمانع الاعلال اى قلب الواو الفا باق بحاله وان قلنا اى ذلك المحذوف صار نسيا منسيا

**قوله** فالحد شامل لقسمى المندوب اى ما يتفجع على وجوده وما يتفجع على عدمه وفى

هذا الكلام تعريض ببعض الشارحين حيث قال وقد احد المصنف باحد انواع المندوب

وهو المتوجع منه نحو واحزناه وواويلاه **قوله** مميزا له عن المنادى هذا الكلام

الفا الواو متطرفة وليس ما بعدها ما يمنع من الاعلال

اثاته

اشارة الى نوع مايرد على هذه العبارة وهو ان المندوب ليس مخصوصا بوا لانه استعمل فيه على ما عرفت بل الامر بالعكس فان وا لا يدخل على غير المندوب وحاصل الجواب ان الاختصاص بمعنى الامتياز فكانه قال وا امتياز المندوب عن غيره من المنادى بوا وقال الرضي معناه واختص المندوب بالندبة بسبب لفظة وا وفيه تكلف **قوله** اذ الميم اصله الضم جواب عما يقال ان الواو كيف يجانس حركة الاخر على الميم مع انه ساكن فاشار الى انه في الاصل مضموم حتى ان بعض القراء ضموا الميم في انتم وكم لكن حذف حركتها في صيغتهم ونحوه تخفيفا **قوله** لبيانها اي لبيان الالف فانه لو لم يكن بعدها الهاء لتوهم في التلفظ انها فتحة **قوله** الشامتينا اي الذين هم ما صنعته اهل الشام **قوله** ونعني به آه رد على من قال المراد باسم الجنس ما صح دخول اللام عليه **قوله** لم يسبق الذهن آه بل يلتبس بالمفعول اذا قلت رجلا **قوله** لانه كاسم الجنس وجوز الكوفيين حذف حرف النداء عنه غير ناظر بكونه معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء ورده الرضي باحتمال كونه خبر انتم وهو بعيد **قوله** سواء كان مع بدل تعريض بالفاضل الرضي حيث قال ان المصنف لم يذكر لفظة الله فيما لا يحذف منه حرف النداء وهي منه لانه لا تحذف منه الا مع ابدال الميمين **قوله** نحو اللهم قال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بالحذف لكثرة الدوران على الالسن والاكثر على ان اصله يا الله فحذف حرف النداء وعوض عنه الميم المشددة ورد الفاضل الرضي كلام الفراء بانه يقال اللهم لا تؤمهم بالخير ورد هذا الكلام شيخنا ابهما في حواشي الاربعين بقوله ويجوز ان يكون الاصل اللهم امنا بالخير لا تؤمهم بالخير نعم يتجه كلام الرضي لو سمع منهم اللهم لا تؤمنا بالخير لحصول التناقض فكانه قال امنا بالخير والظاهر انه لم يسمع انتهى وظني انه قد سمع وهو بعينه المثال الذي رد به الفاضل الرضي كلام الفراء وقد شاع في المحاورات التعبير عن امثال هذه العبارات المشتملة على تعبيد الخبر عن المتكلم بلفظ الغيبة وان كان المتكلم اذ قالها يعبر عنها كالالفاظ التي يعبر بها عن نفسه **قوله** ولفظة اي آه لان

المقصود

المقصود بالنداء وصف وهو معرفة قبل النداء فلذا جاز حذفه وان كان اي اسم جنس

متعرفا بالنداء **قوله** من غير ان يتصف آه لانه اذا لم يتصف به يكون مبهما فيشابه اسم

الجنس **قوله** والمضاف آه عطف على قوله لفظة اي **قوله** امرأة امرئ القيس صحبها جندب

وكانت باغضته له فسألها عن السبب فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة

**قوله** وقع في الليل على نائم النائم سليك بن سليكة فلما وقع عليه ذلك الشخص خنقه

اي دبع اصابعه بحلقومه ولو يقتله فقال له افتد مخنوق اي اعط فديته لانفك لتسلم

عليهما فقال له سليك الليل طويل وانت امن مزا زافنا له ففيم استعجالك ثم ضغطه سليك فضرط

فقال سليك اضرطا وانت الاعلى فذهبت كلها امثالا **قوله** بخلاف قراءة الا يا اسجدوا آه

في قوله تع وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن سبيل الله فهم لا يهتدون الا يسجدوا اي ان

لا يسجدوا ولا زائدة اي فهم لا يهتدون للسجود **قوله** اي قدر عامله مثل قولك زيدا ضربته

اعلم انه قد وقع الاختلاف في العامل في هذا الباب فالبصريون اطبقوا على ان العامل فيه

مقدر والكسائي والفراء الى ان ناصبه هو الفعل المتاخر عنه اما بلفظه ان امكن نحو زيدا ضربته

والا فبمعناه نحو زيدا مررت به وجاز عمل العامل الواحد فيهما لاتحادهما ذاتا لان الضمير

عبارة عما رجع اليه ويكون فائدة تسلط على الضمير بعد تسلطه على الظاهر تاكيدا لايقاع

الفعل عليه وبعض النحاة قال اما انا فلا اعرف عامل هذا الاسم والاصح مذهب البصريين

**قوله** اي فيما تعلق به الاسم آه والمثال واحد فان غلام في قولك زيدا ضربت

غلامه يسمى متعلق الاسم ومتعلق الضمير لانه من توابع زيد ومضاف الى ضميره وهو

المراد من كونه متعلق ضميره الا ان قرب المرجع يرجح الاحتمال الثاني **قوله** كما هو الظاهر

انه متعلق بقوله لنصبه المفعولية ويحتمل الرجوع الى جميع ما ذكره في التعريف **قوله**

وههنا صور اربع اي داخلة في تعريف ما اضمر عامله **قوله** كما لا يخفى وجهه وهو خلو

اقسام المشتغل بالضمير عن الفعل بينهما بما ليس منهما **قوله** الا بتاويل بتاويل معقول

ونحوه لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب في الظم انه لا مانع من وقوع الانشاء خبرا لان
خبر المبتدأ ما اسند الى المبتدأ لا ما احتمل الصدق والكذب بل هذا الاحتمال انما هو في الجملة الخبرية التي
هي مقابلة الجملة الانشائية لا الخبر الذي هو قسيم المبتدأ فالغلط انما نشا من اشتراك
لفظ الخبر بين الجملة الخبرية وما هو قسيم المبتدأ كيف لا وهو واقع في افصح الكلام
كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم واين زيد ومتى القتال وانى لك هذا ونحوه وتقدير
مقول في جميع هذا تعسف **قوله** ولا يقدم معمولها فلا يقال لم زيدا يضرب ولا
ان زيدا يقتله **قوله** فانه يجوز وان استقبحه النحاة اي يجوز تقدير الفعل بعدها فيكون
من باب الاضمار وان عده بعض النحاة قبيحا ووجه القبح ان هل في الاصل بمعنى قد فاذا
قلت هل زيد قائم فاصله اهل زيد قائم فهل بمعنى قد والة الاستفهام هي الهمزة فحذف
الهمزة لكثرة الاستعمال وتطفلت هل عليها في الاستفهام فصار اداته فاذا لم ترى فعلا
في حيزها نحو هل زيد قائم غفلت عن طلبه وجاز بلا قبح واذا وجد في حيزها كما في باب
الاضمار حنت الى الفها وطلبت الاقتران معه لان اصلها اعني قد مما يجب الدخول
عليه فكان تقديره قبيحا **قوله** اي الشيء الذي هو مفسر له هذا الكلام رد لما اعترض
به بعضهم على ظاهر عبارة المص حيث قال المراد من التباس المفسر بالصفة اما الالتباس في حال
النصب او الالتباس في حال الرفع والاول باطل لان المفسر لا محل له من الاعراب فكيف يلتبس بالصفة
وكذا الثاني اذ في حال الرفع ليس فيه مفسر وحاصل الجواب ان الالتباس انما هو بين المفسر
في حال النصب وبين الصفة في حال النصب **قوله** وهو خلاف المقصود فيه تعريض بالفاضل الرضي
حيث زعم انه على تقدير الوصفية والخبرية واحد غير متفاوت المعنى **قوله** كما هو مذهب
المعتزلة من ان الافعال الاختيارية صادرة من العباد لا من الله تعالى ويفهم من ظاهر هذا الكلام
ان المعتزلي لم يقل باختيار النصب في مثل هذه الاية وليس كذلك بل المنقول من رؤسا علم
النحو كالشيخ عبد القاهر وجار الله والسكاكي الذين هم اكابر المعتزلة اختيار النصب ايضا

فالاولى

فالاولى في التعليل ان يكون جملة خلقنا مفسرة لا صفة او غيره هو الظاهر المتبادر قوله
اى عنده او في داره آه توضيح هذا الكلام انه على تقدير النصب يكون الجملة الفعلية معطوفا
على الجملة الصغرى اعنى قام وفيها ضمير يعود الى زيد وقد تقرر ان للمعطوف حكم المعطوف
عليه فينبغى ان يقدر في الجملة الثانية ايضا ضمير يعود اليه ليصح العطف فاشار الى التقدير بقوله
عنده او في داره اى عند زيد في دار زيد قوله والا بفتح الهمزة وتشديد اللام
قوله اعنى اذهب على صيغة المجهول قوله زيدا يلابس الذهاب اى بسبب زيد
المذهوب به مرفوعا المصدر بمعنى اسم المفعول قوله والاتحاد فيما ذكرته مفقود لان
الفعل الاول مسند الى الذهاب او الى الاحد على ما عرفت والفعل الثاني اعنى ذهب
مسند الى الجار والمجرور القائم مقام الفاعل قال قدس سره في الحاشية الفرق بين زيدا
حبست عليه مع ان كل منهما مبنى للمفعول ان القائم مقام الفاعل هو الجار والمجرور فهو
في محل رفع وضمير زيد دفعا لا نصبا بخلاف حبست فان القائم مقام فاعله ضمير المتكلم واما
الجار والمجرور اعنى عليه فهو منصوب محلا وتحقيقه ان حبست عليه يستلزم ملابسة
فاعلها المتكلم ومفعولها زيد واما ذهب فانه يقتضى ملابسة او ذهابا بالمعلوم فاعلها
فالاول يستلزم فعلا معلوما ينصب زيدا اذا سلط عليه والثاني يستلزم فعلا
مجهولا يرفعه اذا سلط عليه قوله بل الكرام الكاتبون اى الملائكة الذين يكتبون
اعمال العباد رقيبا عتيدا قوله وكل صغير وكبير مستطر اى كل عمل صغير وكبير مسطور
في صحيفة الاعمال قوله لا يغادر اى لا يترك سيئة صغيرة ولا كبيرة قوله وهو شاذ
عن بعضهم وهو عيسى بن عمر النحوي ذهب الى ان الفاء للعطف قوله مرتبطة
بمعنى الشرط فيكون البناء صلة ومعناه ان هذا الفاء مربوطة بالمبتدا المتضمن لمعنى
الشرط فهى كالجزء له قوله ومثل هذه الفاء انما قال هذا لان الفاء اذا كانت زائدة او
غير واقعة موقعها الغرض نحو فاما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها

قوله

قوله اي اسم عمل فيه نبه بذلك على ان المعمول بتأويل المعمول فيه من قبيل الحذف
والايصال قوله على صيغة المجهول آه هذا الكلام رد لما قاله الفاضل الرضي وحاصله
انه ذكر ان كان على صيغة المصدر يكون معطوفا على معمول وهو بعيد من حيث المعنى لان
التحذير ليس نفس الذكر بل المذكور وان كان على صيغة الماضي المجهول فكذلك لان او ههنا متصلة
من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جائني زيد وعمرو وحاصل الجواب انه
على صيغة الماضي المجهول ولكن المعطوف عليه مقدر لا ملفوظ كما توهم قوله لا بد من
ضمير في المعطوف وحاصل الاعتراض انه اذا عطف ذكر على حذر او ذكر لا بد ان يكون فيه ضمير
راجع الى المعمول كما في المعطوف عليه وحاصل الجواب ان ههنا ضمير اقيم الظاهر مقامه اشعارا بان
المعمول في هذا القسم هو المحذر منه وفيما سبق هو المحذر قوله والاسد عن نفسك هذا بيان
لحاصل المعنى وان هذا المعنى لازم للمعنى السابق قوله وهو ضربه بالعصا نقل عن بعض المشايخ
هذا التحذير عن عمر ثم قال وانما نهى عن رمي العصا الى الارنب لان ذلك تقتلها فلا يحل
قوله لا يقال اتقيت زيدا فلو كان فعل الامر ناصبا لكان في الخطاب لصح نصبه بفعله الماضي
للاسم الغائب كما تقول علم نفسك وعلمت زيدا قوله فان المعنى على بعد نفسك فيه بحث
مشهور وهو انه على هذا التقدير لا يكون من النوع الثاني لان نفسك ح ليس محذورا منه بل محذرا
وحاصل الجواب ان المراد بتحذير النفس تبعيدها من الرذائل التي تؤذيك فانك اذا لم تبعدها
عنه يصيبك منه الاهوال والشدائد فالنفس على هذا محذور منه لا محذر قوله قيل لفظ الاسد
آه هذا الاعتراض لنجم الائمة وحاصله ان الاسد جزء من التحذير لتوقف افادة اصل معنى التحذير
عليه مع انه خارج من تعريف المص اما خروجه عن القسم الثاني فظ لان الاسد ليس مكررا
واما خروجه عن القسم الاول فكذلك ايضا لانه ليس معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعد
بل المعمول اياك فالصحيح ان يقال التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا او لفظ المحذر
مع المحذر منه وحاصل الجواب ان التحذير عبارة عن المعمول واما لفظ الاسد فهو من

التوابع وان توقفت استفادة المعنى عليه **قوله** لم يثبت اه نادى اجازه ابو علي مستدلا

بقوله ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لتقليه وحلت **قوله** تضمنا في ضمن الفعل

اه اي يكون ذلك الحدث مذكورا في ضمن الفعل الاصطلاحي العامل في المفعول كقولك

ضربت زيدا يوم الجمعة فان الفعل اللغوي الواقع في يوم الجمعة اعني الضرب مذكور في

ضمن الفعل الاصطلاحي اعني ضربت فانه جزء معناه **قوله** اذا كان العامل مصدر

كقولك اعجبني ضرب زيد يوم الجمعة فان الضرب فعل في يوم الجمعة فهو مذكور بلفظه الدال

عليه بالمطابقة **قوله** لا حاجة الى قوله مذكور لان مثل يوم الجمعة يوم طيب وان فعل فيه فعل الا

الا ان ذكره ليس من هذه الحيثية بل من حيث الاخبار عنه بانه يوم طيب فما قصد اخراجه بتقييد

مذكور يخرج بقيد الحيثية **قوله** اشارة الى مسمى المفعول فيه اشارة الى ان هذا

القيد لا دخل له في الاعتراض كاخوته بل هو للبيان والتحقيق **قوله** مبهما كان الزمان

او محدودا او نكرة كحين والحين ووقت والوقت والمحدود ماله نهاية تحده معرفة او

نكرة كيوم واليوم وسنة والسنة ووهم ابن المالكي فجعل اليوم واضرابه من المبهمات

وجعل هذه الاسماء اذا اضيفت كيوم الخميس والجمعة ونحوها وكانه فهم من الوقت المعين المحدود

وهو غلط **قوله** وفسر بالجهات الست سواء كانت معرفة او نكرة وهذا هو مذهب الاكثر من المتقدمين

وبقي فيها قصا سير احدها ان المبهم من المكان ما كان نكرة منها ويخرج منه خلفك وامامك مع

انه منصوب على الظرفية بلا خلاف **ثانيها** ان المبهم ما ليس بمحصور وهو وهو باطل ايضا بنحو

الفرسخ فانه محصور مع انه منصوب على الظرفية **ثالثها** انه الذي له اسم باعتبار ما لم

يدخل في مسماه كالفوق مثلا فان هذا الاسم يطلق على هذا المكان مثلا بالاضافة الى التحت

وكذا غيره من الجهات ولا شك ان التحت غير داخل في مسمى الفوق ويندرج في هذا التفسير

عند لدى لانه لا يطلق باعتبار ذات المكان بل باعتبار المضاف اليه وهو ليس بداخل في مسماها

فلا حاجة له الى الحمل والمصنف لما فسر بالجهات الست احتاج الى التفصي عنها فاجاب بانها محمولة

على ما يقبله قوله ما بعده خلت وما يقاربه من نحو نزلت وسكنت قوله لا يتم
بدون الدار اقول الفرق بين ضربت ودخلت في غاية الاشكال فتامل قوله لا يصح ان يقول
دخلت البلد الظاهر انه لا فرق بين المثالين في الصحة وعدمها بل الصحيح جارية فيهما فالاصح
ما اختاره نجم الائمة من ان دخلت فعل لازم وما بعده مفعول فيه قوله والتفصيل فيه لعينه
كما تقول في اختيار الرفع يوم الجمعة سرت فيه والنصب يوم الجمعة ولنا فيما يوم
الجمعة ما فيه عبد الله ويوم الخميس سار فيه عمرو ووجوب النصب ان يوم الجمعة سرت فيه سرت وهذا
يوم الجمعة سرت فيه قوله احترازا عن نحو اعجبني التاديب فانه يصدق على التاديب انه فعل لاجله
فعل الا انه غير مذكور قوله كما في ضربت زيدا اي اذا قال قائل ضربت زيدا فتقول له اعجبني التاديب
الذي حصل بسبب ضربك قوله مذكور معه في ضربته تاديبا اي اذا قال قائل ضربت
زيدا فتقول اعجبني التاديب فيصدق على التاديب انه ما فعل لاجله اعني الضرب وهو مذكور
معه الا انه في تركيب اخر وظني ان هذه مغالطة فان التاديب الذي هو محل النزاع ليس مذكورا
مع الضرب والتاديب المذكور معه مفعول له قوله ايراده معه للعمل فيه اي يكون ذلك الفعل عاملا
في المفعول له قوله لا خلافا فاشار الى ان نصب خلافا على انه مفعول مطلق
قوله ادبته بالضرب بيان لكون ضربت بمعنى ادبت بالضرب قوله او ضربته ضرب
تاديب له بيان لكونه للنوع بعد ان ذكر امثلة كونه للتاكيد والتقدير ضربته ضربا مثل
الضرب الذي للتاديب قوله وهذا ايض خلاف اصطلاح القوم فان المجرور بفي كما
عرفت يسميه الجمهور مفعولا به بواسطة قوله ولم يكتف اه اي لم لو يقل وانما يجوز
بدون ذكر الحذف ليكون الضمير راجعا الى ان تقدير اللام لانه اراد التنبيه على الحذف
والتقدير متحد المعنى فاقام المظهر مقام المضمر ردا على من فرق بان التقدير هو الترك في
اللفظ والنية والحذف هو الترك في اللفظ فقط اي اتحد فاعله وفاعلها قوله نجم
الائمة وبعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذي يقول في ظني وان كان الاغلب هو

تاديبا له

الاول والدليل على عدم جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين ع في نهج البلاغة فاعطاه
الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطي النظرة هو
الله تعالى قوله الا بالاعتبار بان يعتبر زمان الضرب اولا ثم اعتبر زمان التاديب لان الضرب
سبب في الخارج للتاديب قوله يشبه المصدر فان المصدر فعل الفاعل عامله ومقارن لعامله
في الوجود فيتعلق به الفعل بلا واسطة قوله واغتدي عن نصبه اي عن نصب معه مع انه
قائم مقام الفاعل وحقه الرفع قوله من ان يسند الفعل كذا انما هو بمعنا د قوله اي اللازم
النصب كما هو في بعض الظروف كمع قوله في الاكثر فانه الاكثر فيها النصب فاذا وقعت موضعا
تستحق فيه الرفع جرت على غالب احوالها قوله لقد تقطع بينكم فان بينكم فاعل تقطع مع انه
منصوب استصحابا لاكثر احواله وقيل ان الفاعل ضمير الامر لتقرره في النفوس اي تقطع
الامر بينكم قوله سير بفتح الخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل ومن جعل
المصدر نائبا مناب الفاعل قوله وقد حيل بين العير والنزوان اصل المثل ان صخرا اخا
الخنساء طعنه ابو ثور الاسدي طعنة في جنبه فمرض حولا حتى ملته امرأته وكان يكرمها فمر بها
رجل وكانت ذات خلق وادراك فوقف لها بباع الكفل فقالت نعم عما قليل وكان ذلك
يسمعه صخر فقال اما والله لو قدرت لاقدمتك قبلي ثم قال لها ناوليني السيف هل تقله
يدي فناولته فاذا هو لا تقله يده من الضعف فقال عدة ابيات منها اهم بفعل الحزم
لو استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان اي بين المرء وما طلب قوله استوى الماء
والخشبة اي تساوى وذلك انه اذا غرز خشبة في نهر فان نزل الماء بحيث ساوى راس
الخشبة يقال استوى الماء والخشبة قوله لو تركت الناقة اي لو تركت مع ولدها في
مكان بلا مانع لرضعها قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة اختلف في عامل المفعول
معه على خمسة اقوال احدها ما ذكره الشيخ وهو الحق ثانيها ما ذهب اليه الزجاج من
انه منصوب باضمار فعل بعد الواو والاضمار خلاف الاصل ثالثها ما ذهب اليه الكوفيون

وهو

وهو انه منصوب بالخلاف فيكون عامله معنويا وهو مردود بان العامل المعنوي لا يحتاج اليه مع وجود اللفظي رابعها ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر من انه منصوب بنفس الواو وهي ضعيفة العمل فلا تعمل مع وجود ما هو اقوى منها خامسها ما ذهب اليه الاخفش من انه منصوب كنصب الظرف وذلك لان الواو لما اقيمت مقام المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف فلا تحتمل النصب اعطى ما بعدها عاريته كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير وهو مردود بانه لو كان كما ذكر لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته قوله فناسب معنى المعية لان في المعية زيادة اجتماع قوله وجاز اي لم يجب فان الجواز يطلق على ما يشمل الوجوب فينتقض المثال المذكور قوله لوجوب العطف فيه وانما وجب العطف في المثال المذكور لان الاصل في هذا الواو العطف وانما يعدل عنه نصا على المراد من المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر واولى قوله حيث لا يحتمل آه تعليل لوجوب العطف فان النصب يحتاج الى عمل العامل المعنوي قوله بدون اعادة الجار غير جائز جوزه الكوفيون في السعة والبصريون للضرورة والمختار عندنا جوازه في السعة كما سيتلى عليك قوله لا من حيث هو فاعل او مفعول فان العالم في قولك جاء زيد العالم مبين لهيئة زيد لكن لا من حيث انه فاعل بل مطلقا حتى لو وقع مبتدأ او نحوه لكان البيان بحاله قوله لكونه في معنى الفاعل اذا كان مصاحبا له نحو جئت انا وزيدا راكبا قوله او المفعول به اذا كان المفعول معه مشاركا للمفعول به في وقوع الفعل عليه نحو كفاك وزيدا درهم قانعين قوله دابر هؤلاء آه والمعنى ان اثر هؤلاء الكفار مقطوع وزائل عن الدنيا في حال دخولهم في وقت الصباح وهو وقت نزول العذاب والظاهر ان المراد بهم قوم لوط قوله مثال اللفظي الملفوظ حكما آه فيه رد على ما في الشرح المنسوب الى المصنف من ان هذا مثال الحال عن الفاعل المعنوي ووجه عدم استحسانه ان ضمير الفعل لا ينتقل الى الظرف المستقر فالضمير المستكن

اي وجد جعل كان تامة وح فتنصب قوله لفظا على الخبر او الحال قوله

ما لا يمكن التنصيص على المصاحبة لكون النصب على المصا

حبته صح صح

فاعل

فاعل لفظا حكما كما عرفت في اول الكتاب قوله وصيغة نهي مفعولا به لفظا غايته
ان العامل فيه مقدر قوله فيها بعرفة كلام في هذا المثال لجوازان فلا تغفل قوله ان جعلت
امرا حالا او يجوز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحالية من ضمير الفاعل في انزلناه
وح فليس مما نحن فيه قوله في حيز الاستفهام لان الاستفهام في حكم النفي لان الجملة الاستفهامية
غير مثبتة فهي كالنفي قوله او بعد الا الظ ان يقول او قبل الا لان ارجاع
الضمير الى الحال بعيد وانما اشترط النقض لان الحال لا يكون بعد الا الا اذا كان الاستثناء
مفرغا والمفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا وفي هذا المثال المصحح كون النكرة في سياق
النفي فلا يحتاج الى هذا التكلف قوله او مقدما عليه الحال على قياس ما عرفت في الخبر
المقدم على المبتدأ بالنكرة قوله اي لم يمنعها عن العراك خوفا من القتال بخلاف
الرعاة فانهم اذا اوردوها الماء جعلوها قطعا قطعا حتى تجيء قوله على نغص قال في
الحاشية النغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اي لم يتم
مراده قوله من العطن وهو ما حول الحوض والبئر من مبارك الابل قوله ولعل
المراد به اي بالدخال قوله فعلته جهدك قال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمه الطاقة
قوله وهي في المعنى نكرة لان اضافتها لفظية وهي في تقدير الانفصال فهي في التقدير
حسن وجهه قوله ولو يكن الحال مشتركة الخ فان صاحبها اذا كان مشتركا فلا يتعين معرفة و
نكرة فبقولنا نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة هذا والحق عندي جواز كون صاحبها
نكرة بلا مخصص لوروده كقوله عليه السلام مائة بيضا بلفظ الجمع وفي الحديث صلى رسول
الله صلعم قاعدا وصلى وراءه رجال قائما وما اخترناه هو مذهب سيبويه قوله مثل
زيد قائما كعمرو قاعدا اي فيهما اذا كان العامل المعنوي الا على حدثين فح يلزم
ان يلي كل واحد منهما بمتعلقه فان العامل في الحالين معنى التشبيه وهو يدل
على حدثين حدث المشبه وحدث المشبه به لان التشبيه نسبة تستدعي طرفين والقيام تعلق

بحث المشبه فيجب ان يليه وهو زيد والقعود تعلق بحث المشبه به فيجب ان يليه وهو عمرو فصح
كونه عاملا في الحالين قوله اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي ضعف عمله فيه عند
الاخفش ايضا وعلى صاحبها نائب عن اى المبتدأ قوله الا ان الظرف يتقدم ما بعده نحو قولهم
اكل عام لك ثوب فثوب مبتدأ ولك خبره وكل منصوب على الظرفية والعامل فيه لك ونحو
قوله تعالى كل يوم هو في شان قوله هذا اذا لم يكن المشار اليه جواز الوجهين قوله مما
هو الاحتمال الثاني لان الاحتمال الاول يوجب المنافاة لان الظرف داخل في العامل
المعنوي وظني انه جائز ويكون قوله بخلاف الظرف بمنزلة الاستثناء قوله ولا على المجرور
اما اذا كان مرفوعا او منصوبا فالبصريون على الجواز والكوفيون على المنع الا اذا كان
صاحبها مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل قوله الا كافة للناس فان كافة حال من الناس
اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس حال كونهم كافة اى جميعا اى لم نرسلك الى طائفة
معينة رد على قول كفار العجم انه انما ارسل للعرب قوله حالا عن الكاف والمعنى وما ارسلناك
الا مانعا للناس عما يضرهم قوله بجعلها مصدرا فكافة بمعنى كفا ككاذبة بمعنى كذبا وما
ارسلناك الا تكف كفا قوله ولكل تكلف وتعسف اما الاول فلان تاء المبالغة مقصور
على السماع واما الثاني فلاحتياجه الى تقدير الموصوف واما الثالث فلعدم ثبوت
مصدريته وايضا فان كافة غير مضافة لازم الحالية بمعنى جميعا قوله لشيء واحد
توضيح الكلام ان المراد بالشيء الواحد هنا هو الطيب لشيئان هما البسرية والرطبية
والاعتباران هما كونه مفضلا ومفضلا عليه لان التفضيل يقتضيهما وقد تعلق كل
واحد من الشيئين بمتعلق فيجب ان يقع كل واحد من هذين الشيئين بعد متعلقه
والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا اى بالتمر الذي اشير اليه بلفظ هذا من حيث انه اى
المشار اليه مفضل وحيثية كونه مفضلا وان لم تكن معتبرة الا ان يضمر في اطيب
ضمير فيكون ذلك الضمير هو المفضل فلا يحتاج الى ذكر اسم الاشارة الا انه كان الضمير

الانسب

بالنسبة الى الظاهر كالعدم اقيم المظهر اعنى هذا مقام الضمير في كونه مفضلا كما كان الضمير
مفضلا ولانه قائم مقامه في الذكر وجب ان يقع بعد هذا المفضل متعلقه اعنى الجار
والرطبية تعلقت بالمشار اليه من حيث انه مفضل عليه في المفضل عليه هو ضمير منه
فوقع بعد الضمير متعلقه اعنى الرطبية قوله الا بعد اضماره في اطيب لانه يجب ان يكون
في افعل التفضيل ضمير يرجع الى المفضل كما تقول زيد احسن من عمرو قوله قال الرضي آه
الغرض من نقل هذا الكلام تقوية ما سبق من قوله لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى الظاهر آه
وتمهيد ما سيأتي من قول الرضي ومع هذا فلا ادري ما باس آه ونظيره قول امير المؤمنين عم
في الجار والله ابن ابي طالب آنس بالموت من الطفل بثدي امه قوله ان وقعت ان مصدرية
اى فصيح وقوعها آه قوله لفوات الاسمية آه لان الاسمية تأبى عن وقوعها حالا لا منها
لدلالتها على الثبوت والدوام خرجت عما هو الاصل في الحال وهو الانتقال وعدم التقرير
فصارت قوية الاستقلال فناسبها زيادة الربط قوله في الحال المنتقلة آه
وهي التي لا يثبت صاحبها عليها دائما كراكبا في قولك جاء زيد راكبا قوله قوة
الى في اى مشابهتها لى قوله لفظا ومعنى اما لفظا فبالحركات و اما معنى فلوقوعه
مشتركا ومختصا كاسم الفاعل قوله اى الحال لغة اعنى زمان التكلم بخلاف الحال
النحوي الذي هو ما يبين الهيئة فان المقارن لعامله وهو قد يكون ماضيا
وقد يكون حال التكلم وقد يكون مستقبلا او لفظة قد انما تقرب الماضي الى حال
التكلم حقيقة قوله الواقع آه اى حالا نحويا قوله صدور الفعل كما اذا
كان الحال حالا عن الفاعل قوله او وقوعه عليه كما اذا كان حالا عن المفعول
قوله تجوزا قيد للدلالة اى ليدل الماضي الواقع حالا تجوزا اى مجازا فان قد حقيقة
موضوعة لتقريب الماضي الى حال التكلم لا الحال النحوي قوله انما هو بالنسبة الى زمان
العامل فانك اذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة

المثال ص

الى المجيء متقدمًا عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجيء ويفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب كان متقدمًا على المجيء لكنه قارن دوامًا وهذا التحقيق للفاضل الشريف وبه تنحل الشبهة المشهورة قوله جملة دعائية اي جاءكم ضيق الله صدورهم فالجملة انشائية دعائية فلا يكون خبرًا لما عرفت قوله لاستمرار النفي فان النفي عدم وهو لا يحتاج الى موجد بخلاف الاثبات فان اثباته في كل وقت يحتاج الى موجد فلا يستمر الى زمان الحال فيحتاج الى قد المقربة قوله مطلقًا اي سواء كان مفردًا او جملة قوله حقيقة الامر اذا كان مفتوح الهمزة قوله احقيقة الامر اذا كان مضموم الهمزة قوله او بمعنى اثبته معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لا حق معنيان التحقق والاثبات و لا حق مجردًا معنى وهو التحقق قوله اي تحققت ابوته دفع لما ذكره المحقق الرضي من انه لا معنى لقولك تيقنت الاب في حال كونه معطوفا نعم يصح ان يكون المعنى اعلمه عطوفا لكن عطوفا ح مفعول ثاني لا حال وبيان دفعه ان احقه في تقدير احق ابوته بحذف المضاف لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اثبته وانما وجب حذف لعاملها هنا لان الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى بذلك عن اظهاره اذ لو ذكر لذكر عين ما دلت عليه الجملة السابقة قوله للناس رسولًا فرسولًا تاكيد للكاف لا للجملة قوله التميز اي المميز من باب اطلاق المصدر على اسم الفاعل اي الاسم احترز به عن نحو فعلت اي قلت قوله لكن المطلق آه تعريض بالرضي حيث قال لان المستقر يدل على الثابت مطلقًا قوله غير مستقر بحسب الوضع فان العين وضعت لعين واحد معينة ثم وضعت بوضع اخر لمعنى اخر فالموضوع معين باعتبار كل وضع والابهام انما نشاء من تعدد الموضوع له قوله اما موضوع آه هذا الترديد اشارة الى الخلاف وقد سبق في اول الكتاب ما اخترناه من المذهبين قوله من تعدد الموضوع له اذا كان موضوعًا للجزئيات قوله او المستعمل فيه اذا كان موضوعًا للمفهوم الكلي قوله

قوله من حيث

من حيث انه موضوع له فان الابهام وان وقع في الموضوع له اي تلك الجزئيات مثلا فلم يعلم ايها المراد عند اطلاق اللفظ لكن لا من حيث ان اللفظ موضوع لها فانك قد عرفت انه باعتبار كل وضع حصل معنى معين بل الابهام عرض له بسبب الاستعمال **قوله** والآمن حيث وضعه هذا في الحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول بالحقيقة راجع الى الموزون **قوله** نحو طاب زيد اذ لا ابهام في طاب ولا في ذات زيد فان المبهم هو الامر المقدر معناه فان طاب امر من اموره ثم يفسر ذلك الامر بقوله نفسا **قوله** اي في غالب المواد يعني يكون ذلك المفرد مقدارا في غالب المواد والا فقد يكون غير مقدار نحو خاتم فضة **قوله** اي رفع الابهام مطلقا اي عن مفرد سواء كان مقدارا او غيره والغرض بيان حاصل المعنى **قوله** في ضمن عدد جعل ظرفية العدد للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام **قوله** قفيزان بر القفيز مكيال ثمانية مكاكيك والمكوك كالتنور مكيال يسع صاعا ونصفا **قوله** على الامثلة الثلثة اي اقسام غير العدد اربعة وقد مثل لثلاثة منها وترك مثال الذراع **قوله** لو يستوفي المقادير فان من جملتها الذراع ولم يذكره **قوله** وكرر بعضها وهو الوزن حيث ذكر له مثالين لان الاسم قد تم في احدهما بالتنوين وفي الاخر بالنون **قوله** مع التنوين آه وانما استحالة الاضافة مع هذه الامور لان الاسم اذا تلبس بما حدها صار تاما والاضافة دليل ان الاسم ناقص يحتاج في فهم معناه الى المضاف اليه **قوله** عندي راقود قال في القاموس الراقود الدن الكبير او الطويل الاسفل يسيع داخله بالقار **قوله** وهو ما تشابه اجزاؤه اي في اطلاق اسم الكل عليها بغير البدلية فقط **قوله** بالخصوصيات الكلية او الشخصية فبالاول خرجت الانواع وبالثاني دخلت الاعداد **قوله** جواز يعني ان اطلاق الجمع الا ما زاد على فوق الواحد حتى يشمل المثنى مجاز فان حقيقة الجمع لا يتناول المثنى الا انه اراد الجمع اللغوي **قوله** لو المعنى على المعنى الاول كان ناقصة وعلى الثاني تامة وهو الفارق بينهما

وحل
فرس فانه وان كان
اسم جنس افرادي الا ان
اطلاقه على افراده على
سبيل صح
صح صح

قوله عشرونك اي العشرين التي لك قوله وعشري رمضان اي عشرينه يعني يوم العشرين منه قوله اراد عشرين آه قد يتوهم ان التمييز نكرة ورمضان معرفة فلا التباس الا على تقدير ان لا يكون علما قوله ولقصور غير المقدار آه فاذا قصر عن طلب التمييز فلم يحتج الى نصبه الذي يكون نصا فيه قوله كان الظ ان يقول آه لان الابهام الذي يستدعي التمييز ليس الا في الذات المقدرة التي هي طرف للنسبة قوله حسبك بزيد رجلا اي يكفيك زيد من جهة كونه رجلا قوله خاص بالمنتصب عنه ونعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طابت نفس زيد قوله ولمتعلقه فلا يكون مواليا قوله بحسب المعنى حتى يكون طاب زيد وزيد طيب وادين عليه واما بحسب اللفظ فهو معطوف على بالغير قوله فالنفس عين لان المراد بها ههنا ذات الشيء قوله على ان يكون الضمير فيه معينا باعتبار الرجوع الى شخص معلوم قوله اي خيره فارسا وهذا القول انما يستعمل للتعجب اي الخير الصادر من الممدوح ليس مما صدر عنه بل هو من صنع الله تعالى اي لله ما صدر عن الممدوح من خير قوله بعدما لم يكن نصا الغرض من هذا دفع ما يرد عليه بالنقض بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح لمتعلقه وبعد هذا التقييد يندفع هذا الاعتراض قوله يصح جعله لما انتصب عنه جعل المنتصب عنه التمييز زيد في طاب زيد نفسا مجازا باعتبار انه سبب لنصبه حيث قال انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه فالناصب حقيقة هو الفعل او شبهه قوله يرفع الابهام عنه فيه مسامحة فانه انما يرفع التمييز عن تلك الذات المقدرة المنسوبة اليه قوله اي فيما جاء نحو آه لما كان الظ ارجاع الضمير الى القسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان نصا في المنتصب عنه تكلف لمرجع الضمير حتى يشمله قوله ايضا المقصود آه في هذا تعريض بنجم الائمة حيث قال وانا لا ارى بين التمييز والحال هنا فرقا لان معنى التمييز ما احسنه فارسا



باب الاستثناء

فلا تمتد حصر في غير حال الفروعية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من جعله حالا قوله
لما قصد القرينة الدالة على ان الظم غير مراد قوله متعلقات الاناء من خل او عسل او
ماء او لبن قوله غير قادح في التمسك ذ بناؤه على الظم الذي يقبله العقل
السليم قوله الغير المحتاج الى التعريف اي تعريف مطلق الاستثناء وهو
بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا اذا عرفت هذا فقول بعضهم ان
المستثنى مشترك لفظي بين قسميه فهما حقيقتان مختلفتان وجمعها في تعريف
واحد غير ممكن فلذا لم يعرفها المصنف فاسد فان الحقائق المختلفة يجوز باعتبار امر
مشترك قوله هو المخرج آه وههنا شبهة مشهورة وهو انك اذا قلت قام القوم
الا زيدا فلا شك انك اثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد وقولك الا زيدا
نفي لحكم القيام عنه وهو تناقض ودفع بوجوه احدها ان زيدا غير داخل في
القوم بل القوم عام مخصوص بمعنى ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس منهم زيد
وقوله الا زيدا قرينة للسامع على مراد المتكلم ثانيها ان المستثنى والمستثنى منه
واداة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك علي عشرة الا واحدا بمعنى له علي تسعة
فلا دخول ولا اخراج وثالثها وهو الحق في الجواب ان المراد بالقوم مثلا معناه
الحقيقي ثم اخرج بالاستثناء منه زيد لكن الاسناد بعد الاخراج وبيانه ان
قولك قام القوم الا زيدا بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاء واو ذلك لان
المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة
التي يدل عليها الفعل وهذا يقتضي حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا
تناقض ورابعها انه داخل فيه من حيث الافراد واللفظ واخرج عنه في التركيب
والحكم لان الاستثناء بيان تغيير وفي كل كلام التحق باخره التغيير توقف حكم صدره
على اخره كما في ضربت زيدا وانسه فلا تناقض لاختلاف الجهة قوله في كلام موجب

تعريفها ص

اتماما

انما وجب النصب لان جعله بدلا يفضي الى الكذب عند سقوط المبدل منه

فظهر من قولك جائني الا زيدا اي جائني كل احد قوله لان الكلام تعليل لقوله ولا حاجة قوله بدليل قولنا وكان سعد عدا وخلا آه لان النصب بعدهما على المفعولية قوله لانه شيء الضمير راجع الى المستثنى قوله اذ له نسبة آه اي للمستثنى نسبة الى ما نسب اليه الفعل او شبهه لان الفعل او شبهه نسبا الى المستثنى منه وجزئه

والمستثنى فالمستثنى جزء مما اسند اليه احدهما فالنسبة هي الجزئية ويجوز ان يكون معنى العبارة ان الفعل وشبهه اسند الى المستثنى منه والمستثنى فرد من افراده

فالنسبة هي الفردية والاول اصح ولما اعمل في الكل ناسب ان يعمل في الجزء الا ان هذا الجزء لما وقع بعد تمام الكلام شابه المفعول فعمل فيه لعمل المخالف لما قبله واعلم ان ما ذكره المصنف هو احد المذاهب وبقيت مذاهب اخرى احدها ما ذهب اليه الكسائي وهو ان عامل النصب ان مقدرة بعد الا محذوف الخبر فتقديره قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم ثانيها ما ذهب اليه الفراء وهو ان الا مركبة من ان ولا حذفت النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا اتبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة وثالثها ما ذهب اليه المصنف في الايضاح وهو ان العامل فيه ما قبل المستثنى بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا اخوتك ورابعها وهو الذي ذهب اليه سيبويه ان عامل النصب الا من غير حاجة الى شيء معها لانها حرف مختص بالاسماء غير منزل منها منزل الجزء فهو كحروف الجر وفي المذاهب السابقة يفضي الى التطويل قوله فالمنقطع مطلقا سواء كان في كلام موجب او غيره وسواء كان قبله اسم يصح حذفه ام لا قوله فمن رحم هو المرحوم وقال بعضهم لا عاصم بمعنى لا معصوم وقال السيرافي المراد بمن رحم الراحم اي الله تعالى لا المرحوم وقال بعضهم المضاف مقدر اما رحمة من رحم او مكان من رحم

ومعناه

ومعناه لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة
وعلى جميع هذه التقادير فالاستثناء متصل قوله امر الباب ان نهما موضوعة للاستثناء
وما عداها موضوع لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة ونحوها استعملت
في الاستثناء لنوع من المناسبة قوله او الى اسم الفاعل لدلالة الفعل على
صاحبه قوله او الى بعض مطلق لان الكل مشتمل على ابعاضه فذكرت في ضمن الكل
قوله عدا مجيئهم اي تجاوز المجي زيدا وحاصله انه لم يجي ولا يتصرف فيهما الى بان
تثنى وتجمع كما في غير حالة الاستثناء حمه هنا فائدة تناسب المقام وهي ان سبب قراءة
سيبويه النحو انه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله عم ليس من اصحابي
احد الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء فصاح
به حماد لحنت يا سيبويه انما هذا استثناء فقال والله لاطلبن علما لا يلحنني معه احد ثم
مضى ولزم الاخفش وغيره كذا قال ابن هشام واما انا فقد رايت في الاسانيد الكثيرة
الى ابن هشام الخضراوي ان سبب قراءة سيبويه النحو انه جاء الى حماد ابن سلمة فقال له ما تقول
في رجل رعف في الصلوة بضم العين فقال له انه لحنت يا سيبويه انما هو رعف بكسر العين فمضى
ولزم الخليل قوله على البدلية اي بدل البعض من الكل وصح مع انتفاء الضمير الراجع
الى المبدل منه الذي شرط بدل البعض لان الاستثناء المتصل يغني عن الضمير لانه يفيد
ان المستثنى بعض من المستثنى منه قوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور فانما
اعرب باعراب المستثنى منه لانك قد عرفت ان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه
والمستثنى واعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى هنا
بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب فان لم يذكر المستثنى منه لم يبق المستثنى فيحيز الفضلات
فاعطي ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول كذا افاد نجم الائمة قوله ليفيد فائدة
صحيحة اي ليفيد الكلام قوله نحو قولك كل حيوان آه قال الفاضل المحشي هذا مثال

لما صح

لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه انتهى وذلك لانه لا يصح حذف المستثنى منه
وتسليط عامله على ما بعد الا والتمساح حيوان عظيم من حيوانات البحر قوله لان نفي
النفي موجب للاثبات هذا بحسب العرف قوله على جميع الصفات فهو صحيح لان منها الصفات
الناقصة كالقيام وعدمه علما بالمحاباة اعنى جعل المستثنى بدلا كما عرفت سابقا قوله
صفة غير الشنيعة كالعلم والكرم والشجاعة ونحوها قوله لا تزاد اتفاقا اي حتى من الا
خفش الذي جوز زيادتها في الايجاب فانه جوزه في غير من الاستغراقية نحو قد كان
من مطر فذلك لان فائدة من هذا التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها
لاحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جائني رجل ما جائني رجل واحد بل جائني
رجل واحد بل جائني اثنان او اكثر فهي لتاكيد ما تستفيد من النكرة من الاستغراق
وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك اذا عرفت
هذه الفائدة ظهر لك فيه عدم جواز زيادة من هذه في الاثبات قوله لتاكيد النفي
اي نفي مجرورها وان لم تباشره نحو ما جائني من رجل وامراة كما عرفت قوله لان
فتحه هذه الجملة الاعتراضية لدفع ما يتوهم انه اذا ابدل عمرو من لفظ احد يجب ان
يكون مفتوحا مثله لا منصوبا قوله لا حقيقة اذ لم يكن ثمه ذهب بعض النحاة
الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر بقرينة السابق وفي سائر التوابع العامل
في المتبوع بحكم الانسحاب منسحب على التابع وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر
التوابع فاشار الى المذهبين فائدة تناسب هذا البحث اعلم انه قد اشتهر هذا النحو
بالاشكال بين ارباب هذا الفن حتى صار من المطارح وهو ما تابع لو يتبع متبوعه
في لفظه ومحله بالبتة ماذا يعلم غير علم ثابت حاولت في اثباته حتى ثبت قوله
بنوع غير حل اشكاله ان خبر تابع لعلم ولم تتبع لفظه وهو ظ ولا محله اعنى النصب
على انه خبر لما قبل تبع محله البعيد اعنى الرفع على انه خبر المبتداء في الاصل فالمراد بالمحل



الواقع فی النظم هو المحل القریب حملا للالفاظ علی النادر منها **قوله** ای برا الله
یعنی ان فاعل حاشا ضمیر الله تعالی من غیر سبق ذکر لتعینه **قوله** علی التفصیل المذکور
من وجوب النصب فی المستثنی من الموجب والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختیار
البدل فی غیر الموجب التام والاعراب علی حسب العوامل فی الناقص **قوله**
انتقل اعرابه لان الاعراب حقیقة للمضاف الیه **قوله** لدلالتها علی ذات مبهمة
لکونها بمعنی المغایر وتقول مررت برجل غیر زید ای مغایر **قوله** او وقعت
بعد متعدد فوجب ان یکون موصوفها آه هذا الوجوب مفهوم من تفسیر قول المصنف
فان وقوع الشیء بعد شیء یستلزم وجود الشیء الثانی لفظا وانما اشترط ان یکون متعددا
لیکون اظهر فی کونها صفة بخلاف غیر فانها لما کانت متوغلة فی الوصفیة جاز تقدیم
موصوفها وفائدة تفسیر الجمع بالمتعدد لیدخل فیه مثل قوم ورهط والمثنی **قوله** کل رجل
الا زیدا جائنی آه واعلم ان خروج مثل هذین المثالین عن هذه الضابطة بقوله غیر محصور بناء
علی ان المراد بالجمع المتعدد کما فسره به والا فلو ابقی علی ظاهره لخرجا به **قوله** لتعذر الا
ستثناء عنه بحوز بها اذ المتصل یلزم دخوله قطعا والمنقطع یلزم عدم دخوله قطعا
والجمع المنکور غیر المحصور یتناول جماعة غیر معینة لا یجزم فیها الا بتناول المستثنی ولا
بعدمه فیتعذر فیه کلا النوعین من الاستثناء **قوله** ما جائنی مائة رجل الا زید ووجه التعذر
عدم تیقن دخوله فی المائة وعدم تیقن عدم دخوله فیها **قوله** الا واحدا والا رجلا
والا حمارا فالاولان للمستثنی المتصل والثالث للمنقطع **قوله** یتعین هو قید للدخول
ای الدخول المتیقن الذی هو شرط صحة الاستثناء معدوم **قوله** الا الفرقدان و
هما نجمان قریبان من القطب لا یفارقان ومثل هذا الشعر قوله عم الناس کلهم هالکون
الا العالمون والعالمون کلهم هالکون الا العاملون والعاملون کلهم هالکون
الا المخلصون والمخلصون علی خطر عظیم **قوله** والا وجب ان یقع آه لانه مستثنی من کلام

موجب

موجب قوله مكان زيد هذا الكلام اشارة الى فائدة معنوية وهي بيان معنى هذا
التركيب اي ان معنا القوم جاءني بدل زيد اي هو لم يجئ والى فائدة لفظية نبه عليها
نجم الائمة وهي ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعم مكانا
سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء
فصار بمعنى مكانا فقط قوله ولم يبق سوى العدوان آه فسوى ها على بيوته لم نظهر اعرابه
لوجود الالف وهذا من ابيات الحماسة اوله فلما صرح الشر فامسى وهو عريان صرح اي
انكشف عريان اي ظاهر دناهم اي جزيناهم اي جزينا عدوانا كما جزانا ومنه كما تدين تدان
قوله وزعم الاخفش ان سواء هذه بالمد حتى تاتي النصب في اخرها قوله اي لان كنت
منطلقا فان هنا مصدرية والتقدير لاجل انطلاقك انطلقت قوله قياسا على ما تقرر
من ان حذف حرف الجر من ان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة قياسي ومن غيرها سماعي
قوله ثم حذفت كان بدلالة ان المصدرية فانها تستدعي الفعل ولا دليل على الخاص فقدر
العام قوله وابدل الضمير لعدم ما يتصل به وهو كان قوله واد غمت آه وذلك لقرب
المخرج قوله فالتقدير ان كنت منطلقا على تقدير الكسر يكون الشرط قوله اذ لا لام فيه
لما عرفت من انها لا تحذف قياسا الا من ان وان قوله صفة الجنس وحكمه تقدير لفظ
الحكم لبيان صفة الجنس قوله ولا يبعد ان يقدر لما سبق من ان غير المنسوب منها اقل
قوله في حد اسمها مطلقا اي سواء كان مبنيا او منصوبا قوله احوال مترادفة متسبب
بهذا الاسم لاتحاد صاحبها فكانها ترادفت عليه وركبته قوله اي يليها نكرة آه تفصيل الاجمال
الواقع في قول المص فان كان مفردا آه فانه شامل للمفرد المعرفة وللمفصول بينه وبينها
مع ان حكمهما كما سبق الرفع والتكرير وقوله ليترتب عليه لتفسير العبارة المجملة بقوله
اي يليها آه لان الاضافة اي الى المفرد قوله على سبيل منع الخلو لا منع الجمع لانه يجوز ان
يكون معرفة ومفصولا قوله فلا امتناع آه لان الجنس يقتضي تعددا وهو لا يتصور

في مثل هذه المعارف قوله لا يعينه اي لا يلزم اعادة ذلك الاسم السابق بل لو فصل
بغيره ايضا جاز كما في لا زيد ولا عمرو فان عمرو غير زيد قوله لاشتهاره لقوله عم
افضل كلمة اقولها لا حول ولا قوة الا بالله روي عن علي ابن ابي طالب رضي الله عنه انه قال معناه
لا حول عن المعاصي ولا قوة على الطاعات الا بالله قوله تزيد عليها لانك اذا فتحتهما احتمل
ان تكون لا في الموضعين لنفي الجنس وان تكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة
واذا رفعتهما احتمل ان تكون لا في الموضعين بمعنى ليس وان تكون في الاولى بمعنى ليس والثانية
زائدة واذا فتحت الاول ورفعت الثاني احتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم لا التبرئة
ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس وقد فصله على ابن اسمه الى غير ذلك من الوجوه التي عللها في
اثناء تفصيل قوله ويجوز الامران وهما كونه من قبيل عطف المفرد على المفرد والجملة على الجملة
قوله وضعف الضعف وهو نجم الائمة الرضي قوله اي تاثيرها لما كان العمل في الاصطلاح
لا يطلق الا في المعرب في عدم التغيير جاز ايضا في معمولها المبني حمل العمل على معناه اللغوي
اي التاثير قوله واما العرض وعرفوه بانه طلب الشيء ولم يكن ذلك الشيء مطلوبا للطالب
قوله من حروف الافعال اي الحروف التي مدخولها افعال قوله حيث لا يرجى فلو كان
مرجوا لكان المقام مقام لعل قوله الا رجل اخبرهم يدل على محصلة بتيت المحصلة بالكسر
التي تحصل تراب المعدن والنقيلة بتيت تفعل كذا قوله تغني عن الاولى فانه اذا ولاه
لا يكون الاول وفيه لطافة قوله لمكان الاتحاد اي الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا وتوجه
النفي اليه فان المنفي في قولك لا رجل ظريف هو الظرافة للرجل لمكان لا دخلت عليه
فانه المذكور اي فان المبني بالاصالة هو اسم لا المذكور سابقا قوله ويبنى على الفتح
اي الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا يجوز فيه الاعراب رفعا او نصبا وذلك لانك لما وصفته
صار مع وصفه كانه وصف الاول قوله على لفظه من حيث انه فتحه لشبه النصب في العروض
والاطراد او محله القريب لانها تعمل عمل ان في محل اسمها المبني النصب قوله وجب رفعه لانه

ان جعل

ان جعل مستقلا وجب رفعه وان جعل تبعًا وجب الرفع ايضًا لان النصب في قولك لا رجل

ولا امراة انما كان اجراء لحركة البناء مجرى حركة الاعراب فجعل المعطوف كان حرف النفي باشره

وهو اذا باشره حرف النفي وهو معرفة لم يكن الا مرفوعًا فهو اذا كان تابعًا اولى **قوله**

لمظنة الفصل لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد **قوله** في قول الشاعر

وهو الفرزدق في مدح عبد الملك بن مروان وقوله ارتدى وتازر اي جعل المجد رداءه وازاره

وهو كناية عن شدة اهتمامه به **قوله** واب اذا دبه لا اسماء الستة فان اللام المحذوفة منها

لا تعاد الا حالة الاضافة **قوله** من نحو غلامين زاد به المثنى والمجموع **قوله** حين يضاف كذا

في اكثر النسخ المصحح: وفي بعضها اخر لا بزيادة لفظ لا فعلى الاول لا فرق بين التوجيهين ما

سيتلى عليك **قوله** باظهار اللام الباء للسببية وهو علة لعدم الاضافة **قوله** من

حيث هو مضاف لان الاختصاص ليس معنى الاب مثلا بل معناه الذات المتصفة بالابوة لكنها

معناه من حيث كونه مضافا **قوله** وهو الاختصاص وبيانه ان اصل معنى المضاف الذي

هو ابوك ابا صلة لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف

معرفة فهي ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث بالاضافة وابالك يشارك ابوك في التخصيص الذي

هو اصل معناه **قوله** او المعنى الفرق بينه وبين الاول ان الاول اعتبر فيه ان صورة

هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام فشابه لك

للمضاف المقدر فيه اللام وهذا المعنى اعتبر فيه انه في صورة المضاف انه بهذا الاعتبار مشارك

**قوله** لم ترجع صلة لثبوت قوله في النفي قال نجم الائمة انما وليس لنفي الحال عند النحاة

وقيل هما لمطلق النفي وهو الحق **قوله** بل هما مبتدأ وخبر لانهما لا يختصان بقبيل واحد بل

يدخلان في الاسم والفعل واهل الحجاز اعتبروا اشبههما بليس المختص بقبيل واحد وهو الاسم

**قوله** اعم منه لجواز تحقق علامة الشيء بدون ذلك الشيء **قوله** بحسبك درهم فان حسب

غير داخل في تعريف المضاف اليه المذكور مع انه مجرور وذلك المشابهة للمضاف اليه قوله




قوله

قوله وكذا معطوف على قوله مثل قوله اى ملفوظا كان يريد ان المصدر بمعنى اسم المفعول لخبر كان المحذوف ردا على الرضى حيث ذهب الى انه حال وذلك لان وقوع المصدر حالا سماعى لا قياسى قوله منسلخا يعنى اريد بالتجريد الانسلاخ فلا يرد ان المعنى على ان المعنى على القلب وهو انه مجردا عن تنوينه قوله فى المتن فى قوله وهى معنوية ولفظية بعد قوله فالتقدير اه قوله علامتها ان يكون تماما قد هذا لتصحيح الحمل فانه لا يكون المعنوية كون المضاف الان حقيقة الاضافة نسبة الشئ الى شئ بواسطة حرف الجر تقديرا مع ابرائها معنى فلا يحمل عليه الكون قوله على التقديرين متفرعة لعدم افادة التعريف والتخصيص فيهما قوله كل رجل وكل واحد فان الاضافة فيهما لامية لافادة الاختصاص اى اختصاص العموم والشمول المفهوم من لفظ كل بالمضاف اليه اعنى الرجل ولو سمع فى مثله تقدير اللام وبعضهم تكلف لتصحيح اضافة كل الى رجل بان كلا للاحاطة بجزئيات كلى اضيف هو اليه واضافة الجزئى الى الكلى بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات والافراد مثلا والا لزم فك كل من الاضافة وذا لا يجوز ورد بان كلا للاحاطة والجزئى والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر فى المنطق فمصحح الاضافة الجزئى الى الكلى مما لا يجدى فى تصحيح اضافة الكل الى الجزئى والفرد فافهم قوله لان الهيئة التركيبية بيانه انك اذا قلت غلام زيد يراد به وضعا غلام له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشتهر بكونه غلاما لزيد او معهودا بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن فمجيئه لغير معين على خلاف وضع الاضافة قوله كما ان نسبة الفعل الى فاعل المعين لا تستلزم معهودية الفعل وتعريفه ولقد امر قوله فان المراد نيم غير معين والا لما فى مقام المدح ولا استغراق ثم متمكن والقرينة على ارادته وقوع الجملة وصفا له مع انها نكرة واخره فمضيت ثمة قلت لا يعنينى وثم حرف عطف والتاء لتانيث اللفظ كربة قوله هذا الحكم وهو كسب التعريف من المضاف اليه

قوله

قوله في نحو غير ومثل وشبه ونظير وسوا قوله لتوغلهما في الابهام فان مماثلة زيد في
صفة لا تخص ذاتا وكذا مغايرته فانه يشمل كل ما في الوجود قوله تحصيلا للحاصل قال
نجم الائمة وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا
قوله بل فيهما زوال التعريف الحاصل من العلمية وضع ثان للكلمة فان التاء المقتضي الوضع الاول
ولما لم يكن الاضافة وضعا ثانيا لم تزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيف المعرفة الى
المعرفة لاجتمع تعريفان قوله قال ذو الرمة كتب في الحاشية قال ذو الرمة شعر
ايا منزلي سلمى سلام عليكما ٭ هل الازمن اللاتي مضين رواجع ٭ فهل يرجع التسليم
او يكشف العمى ٭ ثلاث الاثافي والديار البلاقع ٭ اي يرد جواب السلام ويكشف
العمى من المتحير الذي هو في عمى عن حال سلمى والاثافي جمع اثفية وهي واحدة من الاحجار
الثلاثة التي ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اي الخالي قوله في تقدير الانفصال
انما هو مجرور في اللفظ مرفوع في المعنى او منصوب قوله حواج بيت الله فانه لما كان
غير منصرف لم يكن فيه تنوين حقيقة لتسقط الاضافة الا انه في حكم الاسم المنون
حيث انه قابل له لم يمنعه منه مانع قوله لا دخل في ذلك فان جواز المثال الاول
وامتناع المثال الثاني مبنيان على انتفاع التعريف والامثلة الآتية مبنية على افادة
التخفيف قوله كان الانسب لان ما هو متفرع عليه اعني التخفيف مذكور صريحا
بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا قوله لكثرة لواحقه من
مخالفة القراء فيه والاستدلال عليه قوله شوب مصادرة لان اثبات المطلوب
يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب قوله
بادخال رب لانها لا تدخل الا على النكرات وجوزه بعضهم اسنادا الى ان الضمير
الراجع الى النكرة في حكمها قوله وفيه وجهان آخران اما وجه قبح الرفع فلخلو الصفة
من ضمير موصوفها واما النصب ففيه تكلف حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب

قوله فاتحدا آه يعني ان اللام لا تحذف من المفعول له الا اذا اتحد فاعله وفاعل الفعل

وههنا قد اختلف فان الحامل هو النحوي والجائز المسئلة المذكورة فاول الحمل بالحمولية

ليكون راجعا الى المسئلة قوله على التقدير الاول من التقديرين الحاصلين على تقدير كونه

ردا لاستدلال الفراء قوله معنى اخر فان معنى الاول هو هو ومعنى الثاني هو له او فيه

او منه قوله متناول بمسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا

اليوم جامعا للناس في مسجده للصلاة فاضافته مثلها في قولهم سيف شجاع

قوله وثانيهما وحاصل هذا الوجه ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام

زوال الشمس

الى الخاص قوله ساعة الاولى وهي اول ساعة بعد الزوال قوله الجبة الحمقاء

لانها تنبت في مجاري السيول ومواطي الاقدام فيلحقها الزوال قوله هو جانبه الضمير

راجع الى جانبه اي المجاسب جانبه لانه يكون ح الجانب جزءا من المكان والمكان واقع

في جانب الغربي والمقصود ان الجانب جزء جانب من نفس الغربي الا اذا تكلفنا وقلنا

ان المكان المقدر هو نفس الجانب فيهما شئ واحد وجزء من الغربي الذي هو الكل فليستقم

قوله قطيفة جرد القطيفة كساء له خمل كثير ومعنا قطيفة جرد قطيفة متعرية عن الخمل

اي ذهب خملها من كثرة اخلاقها قوله لغو جوز الفراء اضافة احد المترادفين الى الاخر

وتبعه معظم الائمة وهو الحق عندي لوروده في كلام امير المومنين علي ع كثيرا لكن بشرط ان يكون

لفظ المضاف اليه اشهر من لفظ المضاف ليحصل به البيان قوله سواء افادة آه اشارة

الى ان لفظ يختص الواقع الواقع في عبارة المص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف حتى

يخرج منه التعريف بل هو من الخصوص لا من التخصيص فيشمل المثالين كليهما قوله ففيه

خفاء لان الشئ عند جماعة يشمل الموجود الخارجي والذهني والعين كذلك فلا عموم مع

ويزول الخفاء بما ذهب اليه آخرون من ان الشئ بمعنى الموجود في الخارج والعين بمعنى

الذات شامل له وللمعدوم فيه كالطبايع الكلية قوله سعيد كرز الكرز الجوالق

وهو لقب لشعر بالذم اى ان بطنه منفوخة مثله **قوله** وهو فى عرف النحاة لان

بحثهم عن اواخر الكلم وعند البصريين ما سلم اوله ووسطه واخره من حروف

العلة **قوله** بعد السكوت ونحو وصول وبير **قوله** حقيقة او حكما حقيقة

ككاف التشبيه وواوه وفاؤه او حكما كالضمير فى اكرمتك والباء فى غلامى فانهما

لا استقلال لهما فى حكم الابتداء **قوله** بغير اى المنصوب والمجرور **قوله** وابى اه اوله قد

احلك فى المجاز ولا ارى ذا المجاز اسم سوق بمنى وارد على صيغة المفعول بمعنى الظن ومعنا

ارضاء الله وقدره انزلك هذا الموضع الشريف واقسم بابى ان هذا الموضع ليس بدلك

لك **قوله** وتقول لمن امرأة اه قيل انما صرح بالقول تحرزا عن نسبة اللحم والهن الى نفسه

الاسماء الاربعة اى اخى وابى وحمى وهنى **قوله** بالحركات الثلاث فى فاء فم **قوله** مثل يد

فى حذف اللام وجعل الاعراب على العين **قوله** وضع وصلة بيانه انهم اذا ارادوا

ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا لم يتأت لهم ان يقولوا جائنى رجل ذهب فجاؤا بذو

اضافوه اليه **قوله** لكان اشمل ليشمل الاعلام **قوله** حكم خاص كرد المحذوف والقلب

فنفى اضافته الى المضمر لتنتفى تلك الاحكام الحاصلة عند اضافة تلك الاسماء اليه

**قوله** كالكاهل وهو ما بين الكتفين **قوله** يا زيد العاقل اه فان ضمة زيد وفتحة

رجل اعرابان حكما من حيث انهما يشبهان الاعراب فى العروض كما عرفت قبله **قوله** ثم ان

لفظة كل ههنا اه معطوف على قوله واعلم اى ثم اعلم ثانيا وحاصله ان لفظة كل لا

تدخل فى التعريفات لانها لشمول الافراد والتعريف انما يكون للحقائق والمعرف بالكسر

ما دل على الحقيقة كقولك الانسان حيوان ناطق فالمراد من المعرف بالفتح والمعرف

بالكسر هو الحقيقة فينبغى ان يقال هنا التابع هو الثانى باعراب سابقه وحاصل الجواب

ان المقصود بالذات من التعريف المتعارف عند النحاة هو ما يكون جامعا مانعا وهذا

الحد يفيده فلان التوابع بالاستقراء اما الاول منحصرة فيما ذكر فالحد جامع لها واما الثانى

فلانه لما ادخل كل شمل الحقيقة فى ضمن الافراد فيكون الحقيقة المعرفة منطبقة على جميع

تلك

في اصناف مبني الكلم

في اصناف الاسماء

التوابع

تلك الافراد لا يصدق على غير افرادها وهذا معنى كون الحد مانعا وقريب من هذا ما قرره
بعض الاذكياء بل هو عينه **قوله** فلو جرد تاه بان يقول مقامها غيرها **قوله** الرحيم اى
المرحوم يبلغون الصالحين او المبعد عن رحمة الله **قوله** بدلا دائما اى في جميع استعمالاته
**قوله** لا تقع صفة لانك انما تجيء بالصفة لتعريف المخاطب الموصوف المبهم فكان المخاطب
يعرفه قبل ذكر الموصوف فلا يجوز الا ان تكون الصفة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله
قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان الانشائية لا يعرف المخاطب حصول مضمونها
الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدا معرفا له ولا مخصصا جاز كونه جملة انشائية كما
عرفت هذا واعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لانها من عوارض الذات لكنها في حكم
النكرة حيث يصح تاويلها بها كما تقول في قام رجل ذهب ابوه قام رجل ذاهب الاب
**قوله** يعني بصفة اعتبارية اشارة الى دفع اعتراض تقريره ان النعت تابع يدل على
معنى في متبوعه وليس حال المتعلق معنى في المتبوع فاجاب بان هذا الوصف وان لم يدل على
صفة حقيقية قائمة بالموصوف لكنه يدل على صفة اعتبارية قائمة به **قوله** والتنكير جوز الكوفيون
وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها **قوله** بمنزلة يقعد وقراه
لكن ضعف يقعد من اشد من قاعد من لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاكثر بخلافهما
في الصفة فانهما علامتان قطعا **قوله** ضمير الغائب اجاز الكسائي وصفه استنادا الى قوله
تعـ لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملون مثله على البدل **قوله** المادح والذام اى كما انها
لا توصف بوصف يفيد ايضاحها لا ايضاحها فكذا لا توصف وصفا يفيد المدح او الذم
**قوله** اعرفها المضمرات اما المتكلم والمخاطب فلعدم الالتباس فيهما واما الغائب فلان احتياجه
الى المرجع الحقه بهما في عدم الالتباس وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول
العلم ذات معينة في الاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان تعينه في الاستعمال من جهة
الاشارة الحسية وكثيرا ما يقع الاشتباه في مثله فلذا احتيج الى الصفة الرافعة له وانما

الوضع ومن

كان

كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب
والعين بخلافه فانه بالقلب فقط وكذا شريكه في المرتبة واما المضاف الى احدها فتعريفه مثل
تعريف المضاف اليه وعند المبرد انه انقص من الاعلام لفظ الله فذهب الى انه اعرف من
كل معرفة ونقل الي رايت في المنام كان الله قد نجاني من اهوال الحساب ودقاني الى
جزيل الثواب لهذا الا **قوله** مع صلته قيد به لانه بدونها مبهم حتى ذهب الاكثر الى ان
تعريفه انما اتاه من جهة الصلة لمعلوميتها عند المخاطب **قوله** انسان بدليل الاشارة و
المرد **قوله** بل رجل فهم من تذكير الاسم الاشارة والصفة **قوله** يعني المعطوف لان
العطف معنى مصدري فلا يكون من التوابع **قوله** متعلق بالقصد قال الفاضل آلح و
توضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك
اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة
عن قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه انتهى وهو دقيق يحتاج الى مزيد نظر وتامل و
الشارح قد اوضحه بقوله فعمرو تابع آه **قوله** لنسبته الى شيء نحو زيد وعمرو في الدار او
نسبة شيء اليه نحو جاء زيد وعمرو **قوله** والدبير اي الكاتب **قوله** وقيل قد جوز آه
نقل عن المصنف الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول جعل المعطوف
على الصفة صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا محالة من
غير ان يكون معطوفا بوجه **قوله** لا يضاف الا الى المتعدد والمبس مدخول بين
الاولى متعدد فيجب ان يؤول بين الثانية كالعدم حتى يكون مدخولها ايضا مدخولا
للاولى فيحصل التعدد **قوله** مستدلين بالاشعار وفي بعض النسخ الادعية الماثورة
المكتوبة في دعوات اهل البيت بل قد عرضت عليهم وتقريرهم حجة كنطقهم وحمل الاشعار
على الضرورة ليس له ضرورة **قوله** لقصد عدم التعيين وحاصله ان الضمير وان كان
عبارة عن هذه الشاة المذكورة الا ان اضافة السخلة اليها في حكم الانفصال فكان

ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر واعلم ان سيبويه استثنى من اعرفية المضمرات صح

وقد قدمنا طرفا منها وان الاصح جوازه لوقوعه في القران وفي الاشعار متن صح صح لكاتبه

الخط

الاولى

الاضافة مفقودة **قوله** او محمول آه حاصله ان الاضافة بحالها الا ان الضمير راجع الى
الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها اى سخلة شاة لا سخلة هذه الشاة وانما كان
هذا شاذا لانه يجب ان يقصد بالضمير ما قصد بالاسم الظاهر السابق بعينه فجعله عبارة
عن السابق لا بعينه شاذ والحاصل ان هذا الشذوذ فى حمل الضمير على النكارة مع
سبق المرجع واما الشذوذ الذى جعل جوابا ثالثا فهو شذوذ عطف المضاف
الى الضمير على مدخول رب وبهذا اندفع ما ذكره الفاضل اللاري من انهم جعلوا الحمل
على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا اخر لان ذلك الشذوذ الذى جعل جوابا
ثالثا غير هذا الشذوذ الذى ذكره الشارح فى الجواب الثانى واندفع ايضا ما قيل ان
الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع ووجه اندفاعه ان الضمير اذا لم يرد به المذكور
بعينه يكون نكرة ولم يحتج فى الجواب الى ما ذكره نجم الائمة من ان الضمائر الراجعة الى النكرة
المخصوصة نكرات **قوله** لانها فاء السببية جعل الشارح لهذا الجواب ثلاثة احتمالات الاول
منع كون الفاء للعطف والثانى تخصيص كون المعطوف فى حكم المعطوف عليه بما اذا لم
لم يكن بينهما سببية لانهما يصيران حينئذ بمنزلة شئ واحد فيكفى رابطة المعطوف
عليه للمعطوف وهذا ماخوذ من تحقيق نجم الائمة حيث ذكر ما معناه ان الجملة التى يلزم
فيها الضمير كالصلة والصفة اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها بان يكون مضمونها
بعد مضمون الاولى متراخيا عنه او لا او بغير ذلك جاز تجرد احديهما عن الضمير اكتفاء
باحتمالها لان ذلك الربط يجعل المجموع امرا واحدا تقول الذى جاء فتغرب الشمس زيد
لان معناه الذى يعقب مجيئه غروب الشمس زيد والثالث ان الفاء السببية مفيد المعنى فى
الجملة الثانية رابطا لها بما ربط بها المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب طيرانه واما **قوله**
ويمكن فجواب اخر بتقدير الرابط **قوله** بسببه الضمير راجع الى طيرانه **قوله** اى لو وقع العطف
الغرض من هذا اصلاح عبارة المصنف لان العطف ليس على عاملين بل على معموليها

فاصلحت العبارة ثلثة وجوه احدها اصلاح الشارح وحاصله ان عطف مسند
الى المصدر من قبيل وقد حيل بين العير و ذلك المصدر هو نائب الفاعل والتقدير اذا
عطف عطف اى وقع عطف شئ آخر على وجود عاملين مختلفين لم يجز اى ان امتناع هذا العطف
انما هو لوجود العاملين ثانيها اصلاح بعض شراح اللباب وحاصله ان العطف
بمعنى الامالة والتقديم اذ اميل الاسمين المعمولين نحو العاملين بان يجعلا معمولين
لهما ثالثها وهو الاظهر ما ذكره الاكثر وهو ان في عبارة المصنف مضافا مقدرا قوله
ما كل سوداء اه فان قوله بيضاء عطف على سوداء المجرور والعامل فيه كل وقوله
شحمة عطف على تمرة والعامل فيه ما وهذا مثل حاصله انه ليس كل ما استقبح ظاهرا
فهو قبيح في نفس الامر ولا كل ما استحسنه ظاهرا فهو حسن في الواقع وعبروا بالتمرة
والشحمة لان التمرة مشهورة بالسواد المستكره لقبيح الخلقة والشحمة عكسها قوله اكل
امرئ اه فان قوله ونار عطف على امرئ المجرور والعامل فيه كل وقوله نارا عطف
على امرئ المنصوب والعامل فيه تحسبين وحاصل معناه ان الاستفهام للانكار و
التقدير اكل امرئ رايته تظنينه رجلا كاملا في الرجولية وكل نار رايتها توقد
في الليل تحسبينها نارا كالنيران الموقدة في الليل لطلب الضيف وارشاد الضال في الطريق
على ما هو عادة العرب قوله بحسب الظاهر جائز اه الغرض من هذا دفع ما ذكره الفاضل
الهندي من ان التالي في هذه الشرطية مناف للمقدم لان لفظ اذا وصيغة الماضي تقتضيان
التحقق فالتقدير ح اذا وقع العطف على عاملين وتحقق وثبت لم يجز وهو فاسد
لان ما ثبت وتحقق كيف يحكم عليه بعدم الجواز وحاصل الجواب ان العطف بحسب الظاهر متحقق
والمتحقق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة فان التراكيب الفاسدة المخالفة لقوانين
النحو كلها جائزة بحسب الصورة قوله عند الجمهور اى المتاخرين والا فالمتقدمون قد
اطبقوا على جوازه كما اعترف به نجم الائمة الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو والحق

عند

عنكم لو وردت فى القران العظيم وفى الكلام الفصيح **قوله** لم يقوا ان يقوم آه هذا

مبنى على ما ذهب اليه بعضهم وهو ان العامل فى المعطوف حرف العطف بنيابة عن العامل

السابق وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلتين وفى العامل فى المعطوف مذهبان

اخران **احدهما** قول سيبويه وهو ان العامل فى المعطوف هو الاول بواسطة الحرف

**ثانيهما** وهو مذهب الفارسى وابن الجنى ان العامل فى الثانى مقدر من جنس الاول

ومذهب سيبويه هو الاولى **قوله** فى الدار آه فالحجرة عطف على الدار والعامل فيه

فى وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء **قوله** على حذف المضاف فيكون من قبيل

العطف على معمولى عامل واحد **قوله** نحو يريدون الاية المشهور بينهم ان المضاف اذا

حذف يجرى اعرابه على المضاف اليه كما فى واسئل القرية لانه قام مقامه فكانه المضاف

ويجوز على قلة ابقاء المضاف اليه على اعرابه السابق ولما كانت الامثلة التنازع فيها

من هذا القبيل استشهد لها بالاية الكريمة **قوله** منسوبا نحو ضرب زيد **قوله**

او منسوبا اليه نحو ضرب زيد زيد **قوله** اى التاكيد آه دفع لما قيل ان قوله والشمول

لغو لظهور ان كلهم فى جاء القوم كلهم يقرر امر المتبوع فى النسبة ويفيد ان النسبة

الى جميعه لا الى بعضه وحاصل الجواب ان تقرير المتبوع فى النسبة شاع بينهم

فى التفصيل المذكور وليس فيه شمول حتى يغنى عن ذكر الشمول **قوله** ثلثتهم اعلم انه اذا

اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلثة

فما فوقها ولكن لا يؤكد الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد حتى تكون

تاكيدا **قوله** اى مكررا آه لتصحيح الحمل **قوله** فى حكم تكرير اللفظ آه قصد به الفرق

بين ضربت انت واجمع واكتع بان الاول حكم تكرير اللفظ والمخالفة للضرورة بخلاف

اجمع واخواته **قوله** مطلقا اصطلاحيا او غيره **قوله** لهذه الكلمات فينبغى ان لا يذكر ها

كما لا يذكر حسن بسن وفائدة مثل بسن تزيين اللفظ **قوله** ويمكن استنباط آه كما

بقوله اما الاتمام فلان العموم هو تمام الافراد والكل تمام الاجزاء واما الوفى فلانه تمام الشرب والعموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم الانبساط وشموله والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد والعام باعتبار الكثرة كان له امتداد وان كان بين الامتدادين تباين **قوله** تغايبا فان ذكر الاجزاء مغن عن ذكره **قوله** بقية الباب وان لم يكن هناك الالتباس كما اذا اكد المرفوع المتصل البارز بهما نحو ضربتما انتما نفسك وضربا هما انفسهما وضربوهم انفسهم **قوله** بليان العوامل قليلا فلا تقع فاعلا حتى يلزم المحذور **قوله** فلا يتقدم والجر فلى يتقدم ابضع على اتبع **قوله** اى يقصد النسبة اليه اه اشار الى ان الجار والمجرور متعلق بانه صلة للمفهوم من المقصود كما ذكره في تعريف العطف وقد مضت الاشارة مجملا الى ان عرضه ما ذا وان اردت تفصيلا تطلع به على جميع تعاريف التوابع تاما تم لما يتلى عليك فنقول عرف المص البدل بانه تابع مقصود بما نسب الى متبوعه دونه كما هو اخصر فانك قلت اذا قلت جاء زيد اخوك فالذي نسب الى المتبوع هو جاء وليس المقصود منه اخاك بل المقصود منه المجى المنسوب الى زيد واخوك مقصود من اللفظ الدال عليه فازاد الشارح اصلاحه فجعل الجار والمجرور متعلقا بالقصد للمقصود فصار حاصل التعريف البدل تابع مقصود اى قصد نسبة شيء اليه بسبب نسبته الامر الذي نسب الى متبوعه فانا قصدنا نسبة المجى الى اخوك بسبب انتساب جائني الى زيد لان اثبات الحكم للمتبوع الذي وسيلة الى اثباته للتابع اذا عرفت ما تلونا عليك ظهر لك ان كلام الفاضل الخ واعتراضه على الشارح ليس في محله فراجعه **قوله** اى دون المتبوع اه فضمير دونه راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اى متجاوزا عن المتبوع في كونه مقصودا **قوله** بنسبة ما نسب اليه اى لا يكون نسبة المجى الى المتبوع مقصودة بسبب نسبة المسند الذي اسند الى المتبوع وحاصله ان اسناد الفعل مثلا الى زيد في جائني زيد اخوك لا يكون مصيرا لكون النسبة اليه مقصودة ابتداء بل نسبة المجى اليه توطئة لانتسابها

فان لا فرد حقيقة **قوله** هو النفس ولا حاجة اه اى حاجة للنص الى ذكر الافراد مع الاجزاء

صح صح لكاتبه بحسب الخط

الى تابعه قوله سواء كان ما نسب اليه آه اى سواء كان ذلك الشئ الذى نسب الى المتبوع
مسندا الى المتبوع كالمثال الاول ام مسندا الى غيره كالمثال الثانى فان الفعل فيه مسند
الى ضمير المتكلم لا الى المتبوع الذى هو زيد قوله قتال فيه فان الشهر مشتمل على
القتال لانه واقع فيه واعلم ان الشارح جعل هذا وجه التسمية وهو ليس بمطرد والاولى
بما ما ذكره بعض النحاة حيث قال انما سمى بدل الاشتمال لاشتمال المتبوع على التابع
لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا بحيث تبقى النفس
عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثانى منتظرة له وهذا هو الذى فسر به الشارح
الملابسة والاحسن ان نجعله وجها للتسمية ويحمل الملابسة عليها ويحمل كلامه
على هذا كما قاله الفاضل اللارى بعيد قوله وان اختلفا مفهوما لان اخوك يدل
على اخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد كيف لا ولو اتحد مدلولاهما لكان الثانى
تاكيدا لا بدلا قوله الاسناد الى الثانى يظهر من قولك اكرمت زيدا اخاك كونه بدلا
لانك قصدت بذلك المن على المخاطب وان ذلك الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك
نظرت الى القمر فلكه آه ان قيل ان النسبة الى المبدل منه فى هذين المثالين لا يوجب
النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال فالجواب انه اذا لم يكن فى الفلك
وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا الى الاسناد الى فلكه اجمالا وكذا
فى المثال الثانى اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رايت برج الاسد فيقول نعم رايت درجة
الاسد كان المخاطب منتظر الذكر البدل قوله لئلا يكون المقصود نقل عن المص انه جعل
هذا وجها لتوصيف بدل الكل واما فى وجه توصيف بدل البعض والاشتمال فقد
قال لانهما لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه وملابسه فلو كان مستقلا
لكان معرفة ولو كان مفصولا لكان مفصولا عنه قوله واستجمله اى طلب منه ان يجمله
على ذاته قوله فيما سبق فى قوله وقال بعض النحاة قوله اذا جعلته بدلا قال بعض

نسخة موصوفا

النحويين



النحويين في الفرق بينه وبين البدل انه لو قال رجل زوجتك ابنتي فاطمة وكان
اسمها خديجة فاراد عطف البيان صح النكاح لان الغلط واقع فيما ليس بمقصود بالنسبة
وان اراد البدل لم يصح النكاح اذ الغلط واقع فيما هو مقصود بالنسبة قوله افيد لتناوله
لصوت النداء قوله الا لمن يعرف اه قوله يعرف بالتخفيف كيضرب وحل هذا الكلام
على وجه لا يرد عليه ما اورده الفاضل المحشي ان هذا الحد لا يصح الا لمن عرف ماهية المبني على
الاطلاق كان ترها مثلا بان مطلق المبني هو الذي لم يختلف اخره باختلاف العوامل
لكنه لم يعرف هذا الفرد منه اي الاسم المبني فعرفه بهذا التعريف واخذ مطلق المبني المعلوم
له سابقا فيه فان مبني في قوله مبني الاصل نكرة مطلقة لان اضافته الى ما بعده لفظية
فهو من قبيل تعريف الخاص بالعام اما لو جعل هذا تعريفا لمطلق المبني فكانه قال
المبني مطلقا اسما كان او غيره ما ناسب مبني الاصل وقد عرفت ان هذا المبني الذي وقع في التعريف
ايضا مطلق فيلزم تعريف الشيء بنفسه قوله او غيرهما كافتقاره الى الاشارة الحسية
قوله كفجار فانه مشابه لنزال الواقع موقع انزل قوله بالفتح اي فتح يوم على انه اكتسب
البناء من المضاف اليه يعني اذ واما على قراءة الكسر فهو معرب قوله والمضاف اليه
معرب لتركيبه مع عامله اعني المضاف والحرف المقدر بخلاف المضاف قوله لمنع الخلو
لا لمنع الجمع لجواز اجتماعهما كهؤلاء ولا للشك ليكون الحد فاسدا قوله من حيث
حركات اواخره اي كون هذه الحركات القابا للمبني انما هو من حيث حركات اواخره
لا من حيث نفسه كما هو المتبادر من قوله والقابه فانه لا يقال للمبني الضم ولا الفتح
ولا الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور قوله لان هذه الالقاب اه كما هو المتبادر من
اللقب فانه قسم من اقسام العلم فالمراد باللقب هنا غير ما هو المصطلح بل المراد به ما يعبر به
عن الشيء سواء عبر به من شيء اخر ام لا وهذا هو المتعارف في اللغة قوله واثره المترتب
اه لا مطلق حكمه كما هو المتبادر من اسم الجنس المضاف قوله نحو من الرجل اه فنون

مبحث الضمير

من هنا مفتوحة وفي الثاني مكسورة وفي الثالث ساكنة اما فتح النون الاولى فلكثرة ملاقاتها للالف واللام والكثرة يناسبها التخفيف ولا يمكن البناء على السكون لاجتماع الساكنين واما كسر الثانية فلان السكون غير ممكن لما عرفت والاصل في تحريك الساكن ان يكون على الكسر اما سكون الثالث فعلى الاصل **قوله** لا باسماء الاصوات فانها ليست باسماء لعدم وضعها لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء **قوله** بهذا القيد اي بقيد الوضع لاحد الامور على كل واحد من التفسير من اما على الثاني فظاهر واما على الاول فلان لفظ المتكلم مثلا وان كان موضوعا لمفهوم المتكلم كانا الا انه ليس موضوعا له من حيث انه يحكي عن نفسه ولهذا صح ان يقال انت متكلم وانا مخاطب **قوله** عند الحجازية اي كون ما عاملا مخصوص بلغة الحجاز كما عرفت **قوله** الى ضرب الى معنى مع **قوله** وانما بدأ بالمتكلم عكس ترتيب اهل الصرف **قوله** اي اجماعا من البصريين وذهب الفراء الى ان انت بكماله اسم وبعض الكوفيين الى ان الضمير هو التاء وان عماد تعتمد عليها حال فصلها عن العامل لتستقل بالتلفظ **قوله** اختلاف فانه كثيرة احدها ما اخترناه وهو مذهب الاخفش ثانيها ما ذهب بعضهم وهو ان اياك اياه مجموعها اسم ثالثها ما ذهب اليه الشيخ الرضي وهو ان ما بعد ايا هو الضمير وايا عماد له كما عرفت وهو غير بعيد فان الضمير دفع لما يتوهم من عدم اشتراك الضمير بناء على ان التاء جزؤه فاشار الى دفعه بقوله فان الضمير آه **قوله** ستين كلمة فان لكل واحد من الضماير الخمسة اثنى عشر فمضروب الخمسة في الاثنى عشر تبلغ ستين ومضروبها في الثمانية عشر تبلغ تسعين **قوله** حلاوة ومناسبة آه كقولهم انما وضع للمتكلم انا لان المتكلم له مبتدأ الكلام والهمزة لها مبتدأ المخرج لانها من اقصى الحلق فحصلت المناسبة وزيدت معها نون لانها مناسبة للحروف المد واللين حيث ان منها متولدة وزيدت الالف لبيان الفتحة وانما وضع انت للمخاطب

للمناسبة بينه وبين المتكلم لانه مثله في المواجهة وزيد التاء لمناسبتها الواو في
المخرج وكسرت التاء للمؤنثة لان الكسرة تدل على الياء والياء علامة التانيث
فالكسرة بالمؤنث اولى من المذكر وفتحت في المذكر طلبا للخفة وزادوا الميم في ضربتما
وضربتم وانتم وضربتما وضربتموا لئلا يلتبس الف التثنية بالالف الاشباع وزيد في
جمع المؤنث نونان ليكون جمع المؤنث مساويا لجمع المذكر ما لحاق زيادتين في
اخره الى غير ذلك من التعليلات المذكورة في المطولات **قوله** صفة جرت اه انما
قيد بالصفة لان الفعل اذا جرى على غير من هو له لا يجب فيه ابراز الضمير عند البصريين
الا في صورة اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو ومعنى جريانها على غير من هي له بان تقع
صفة او صلة او خبرا او نعتا **قوله** ليكون اشمل من تتمة الاعتراض وشموله اما
من جهة اطلاقها على من يعقل وغيره او لخصوصها بمن لا يعقل لكنه افراد اكثر **قوله** على ما
هو الاصل وهو من يعقل لانه اشرف **قوله** وانما يصح ذلك اه وانما يصح كون المثال هذا
واضرابه مثالا لكون الفصل بسبب ان الصفة جرت على غير من هي له اذا كان الضمير المنفصل
فاعلا حتى تكون الصفة خالية من الضمير ويكون ابرازه لما عرفت اما لو جعل هذا
الضمير تاكيدا للفاعل المستتر فالابراز انما هو لغرض التاكيد **قوله** ولكنه
تاكيد لازم استدرك من قوله اذا كان فاعلا لا تاكيدا اى يصح ما ذكر ان لو ان هي
فاعله لا تاكيدا ولكنه تاكيد لازم لا فاعل فلا يصح التمثيل وانما كان التاكيد هنا
لازما وليس من شانه اللزوم لرفع اللبس في صورته ثم ان الشارح بعد ان جزم بانه
تاكيد استدل بالمثال لانه لو كان الضمير المنفصل فيه فاعلا لما قيل ضاربوهم بل
ضاربهم للزوم اجتماع الفاعلين واما على ما روي عن الزمخشري فيكون مثالا لما
نحن فيه لان نحن فاعل لا تاكيد اذ لا علامة في الصفة تدل على استتار الفاعل
**قوله** لا لبس فيها لان تانيثها قرينة على انها صفة لهند **قوله** بايراده علة للطعن

اصلها ان ص

اى المعنى

اى الطعن فى اول الوهلة بسبب تقديم غير الاعرف فجعل الضمير منفصلا لئلا يلحقه

هذا الطعن وان لحقه الطعن فى ثانى الحال وقت التلفظ بالضمير المنفصل **قوله**

شبيه بالمفعول فى النصب وكونه فضلة مثله **قوله** فى هذا المقام اى مقام اتصال

الضمير خاصة **قوله** حرف جر قال بعضهم كانه جعل فى حكم حرف الجر محمولا عليه

فانه فى معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك لكان كذا فى معنى لو يكن لك الوجود

ونحو بعيد **قوله** فى الوسط حكما لشدة امتزاج ياء الضمير معه لانه فاعل بخلاف

ياء المتكلم فانه مفعول **قوله** كما فى لعل فيلزم فى اجتماع ثلاث نونات بل اربع لان

الفاصل بين اللامين حرف واحد **قوله** وحملا معطوف على تحرزا **قوله** قبل

العوامل اى اللفظية لانها المتبادرة عند الاطلاق **قوله** وذلك التوسط ليفصل

اشارة الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله ليسمى فصلا لان اللام

المقدر بعدها لام كى معناها سببية ما قبلها لما بعدها والسبب انما هو التوسط

لا التسمية على ما لا يخفى **قوله** وكون المبتدأ ضميرا نحو كنت انت الرقيب فانه لا التباس

اذ الضمير لا يوصف لما عرفت **قوله** لامتناع اللام بيان لوجه الشبه اى كما ان اللام

لا تدخل المعارف فكذا افعل التفضيل فيجوز وصف المعرفة بالقريبة منها فيحتاج

الى ضمير الفصل **قوله** على انه خبر مبتدأ ما بعده **قوله** غير معهود فهو جرى

بالتاكيد **قوله** معنى الكلام ويقع آه حاصله انه اراد بقوله يتقدم بعض معناه

لان معنى التقديم الوقوع مقدما واريد ههنا مجرد الوقوع بقرينة قوله قبل

الجملة وح فقول الشارح ويقع قبل الجملة **قوله** اى قبل هذا الجنس جعل الجملة

هنا للجنس ليجعل الجملة بعده حصة منه فيتغاير ان فيكون حاصل العبارة ويقع

قبل مطلق الجملة ضمير نفس حصته وفرد من ذلك الجنس الكلى وهذا رد على الفاضل

الهندى حيث قال انه من قبيل وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن فى الذهن

متقدما بيانا لحاصل
المعنى والا فلا حاجة
الى قوله متقدما
لان حاصله على ما
عرفت صح بهي

فالجملتان

فالجملتان ح بمعنى واحد وظني ان هذا احسن واقل تكلفا من كلام الشارح

قوله اذا كان اي الضمير نحو قل هو الله احد قوله رعاية علة للتسمية وحاصله

انه لما كان راجعا الى الشان سمي به وقيل انما سمي ضمير الشان لان هذا الضمير لا يجوز

دخوله الا في كلام له شان عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا اذا كان قيام زيد امرا عظيما

ويعرف منه وجه تسميته بضمير القصة قوله ويحسن تانيثه آه لانه المسموع

من العرب واما تانيثه بتاويله بالقصة من غير كون العمدة فيها مؤنثا نحو هي زيد قائم

فمجرد قياس قوله ليحصل المناسبة بين العمدة اذا كان مؤنثا وضمير القصة واما

قولك زيد هي قائم وان جاز لكنه خال من التناسب قوله معترضة اي بين الموصوف

والصفة قوله وهذا الحكم اي الحكم على هذا الضمير بانه يفسر بالجملة قوله يلزم

استثناء ذلك آه لان قوله يسمى كانه هو المحكوم والكلام تم عنده فكانه قال الضمير المتقدم

على الجملة يسمى ضمير الشان فينقطع الكلام ويكون ما بعده مستدركا وفيه نظر فان

ما بعده على هذا التقدير قاعدة اخرى مبنية لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون

امر آخر من حروف تفسير او تمييز قوله فعلى هذا اي فعلى قولنا والظاهر ان قوله آه

لو لم يحمل التقديم على ما ذكره سابقا بقوله ولا يبعد ان يقال آه قوله انتقض

القاعدة آه وجه الانتقاض ان مثل هذا الضمير ليس بضمير الشان لجواز تفسيره

بالمفرد في قولك الشان هو قيام زيد ويصدق عليه التعريف لكنه خارج من تفسير التقديم

فانه اخذ فيه علم مستوي المرجع وهذا له مرجع واما اذا جعل قوله يسمى ضمير الشان من

الحد فيخرج به مثل هذا الضمير فانه لا يسمى مثل هذا ضمير الشان في اصطلاح ارباب

الفن قوله بلا دليل عليه اي في اللفظ وانما قلنا ذلك لان في قوله ان من يدخل

البيت قرينة معنوية وهو ان كلمة ان لا تدخل على كلم المجازاة لاقتضائهما

الصدارة قوله معبد النصارى والجوآذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية

دكو

وكني به عن الاولاد الحسان وبالظباء عن البنات الحسنات **قوله** اقوى شبها الان

فيها فتح الاول كالفعل **قوله** وحكموا عطف على قوله قد نووا عملها **قوله** اي اسما

وضع انما قال ذلك لان المفسر بحسب الظاهر هو المجموع ووضع المجموع وضع اجزائه **قوله**

اشارة حسية الغرض دفع الاعتراض الذي اورده اكثر الشراح على عبارة المصنف

وتقريره ان اراد بقوله المشار اليه الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشيء بما يساويه

في المعرفة والجهالة اذ الاشارة في المحدود اصطلاحية وان اريد الاشارة الحسية

وهي الامتداد المتخيل الواصل بين الشخص وما يصير غاية لذلك الامتداد **قوله**

على التجوز بتنزيله منزلة المحسوس فان من كانت المخلوقات باسرها دالة عليه فهو

فوق المحسوس **قوله** معنى الفعل فانه يفهم من نسبة الخبر الى المبتدأ معنى فعلي تقييدي

فاذا قلت زيد قائم فهو في معنى زيد مقيد بالقيام وهذا مبني على مذهب ابن

مالك حيث جوز وقوع الحال عن الخبر وجعل العامل معنى الفعل المفهوم من الانتساب

كما عرفت **قوله** قدم اي قدم لفظ المثناة مع انه حال من ذان وذين ليكون

الضمير فيه قريب المرجع اعني قوله للمذكر بلا فاصل **قوله** خبر لكنه الغرض من هذا

التكليف دفع الاعتراض الوارد على ظاهر العبارة تقريره ان قوله هي مسند راجع

الى اسماء الاشارة ولا يصح حمل ذا عليها وحاصل الجواب ان ذا مع ما عطف عليها

المجموع خبره وعلى هذا فقول المصنف مثلا وللمثناة ذان وذين ليس جملة مركبة من

مبتدأ وخبره معطوفة على الجملة قبلها كما توهم ظاهر العبارة بل هو مفرد مقيد

بحال معطوف على مفرد مقيد بحال وهكذا الى اخر اسماء الاشارة اذا عرفت هذا

فاعلم ان ما وقع في بعض النسخ من تقدير لفظ خمسة بعد قوله وهي اي الاسماء الاشارة

غلط فانه جواب اخر لكن الشارح لم يرتضه فعدل الى غيره **قوله** على احد الوجوه وقيل

ان ان ههنا حرف ايجاب بمعنى نعم وهذان مبتدء ولساحران خبره وقيل اسم ان ضمير

ضمير الشان محذوف قوله يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول اصلها قوله
على سبيل اللحوق والعروض دفع لما يرد من ان المتبادر من اللحوق اتصال بالآخر و
حاصل الدفع ان اللحوق بمعنى العروض قوله فهو ليس في الحقيقة منها يعني من
فوائد كلمة اللحوق التنبيه على انها ليست في الحقيقة منه وانا وهم شدة الامتزاج
وكتابته كحروف الكلمة قوله اي حروف الخطاب خمسة وهي لك كما كوك كن قوله
في خمسة من انواع اسماء الاشارة وهي ذا وذان وتا وتان وهؤلاء قوله ترتقي
الى ستة وهي تا وذي وتي وته وذه وذهي الآن نوعها واحد حاصل في ضمن
احد هذه الافراد قوله على سبيل التشبيه مثل ان تستعمل في الزمان كقوله تعالى
هنالك الولاية وهذا باستعارة ما هو موضوع للمكان للزمان كما ورد العكس
في قول الفقهاء مواقيت الاحرام اي مواضعها قوله يعني لا يكون هذا بيان
لحاصل المعنى الا ان كان فيه مقدرة والالكان قوله جزء خبرها الاسمية قوله
من الافعال الناقصة فان الافعال الناقصة كما قال نجم الائمة لا حصر لها فيجوز ان يكون
يتم منها قوله والمراد بالجزء التام اه توضيحه ان الجزء التام هو الذي يكون جزءا
من مركب اذا انحل المركب اليه لا يحتاج في كونه جزءا له الى انضمام امر آخر كالفاعل من
قولك قام زيد فانك اذا حللت هذا المركب يكون قام هو الفعل وزيد هو الفاعل
فكون زيد فاعلا لا يحتاج الى شيء بخلاف قولك جاء الذي قام ابوه فان الموصول
لا يكون جزءا تاما من هذا المركب الا بانضمام الصلة اليه قوله معناها اللغوي
وهو المتمم للشيء مطلقا قوله اذ وحيث فانهما يحتاجان الى الصلة اعني الجملة التي يضافان
اليها من غير عائد قوله كاسم الفاعل فالضارب بمعنى الذي يضرب قوله تشبه
اللام الحرفية في اللفظ قوله بالحقيقة والشبه معا فالضارب اسم بمعنى الجملة
الفعلية فكونه جملة بالنظر الى كونه مشابها للام التعريف قوله وبري اه قوله

الموصول

الحقيقة اللام فانها موصولة وكونه صورة بالنظر الى صورته

فان

فان الماء ماء ابي وجدي    وطويت اي بنيت بالحجارة قوله وما يقوم مقامه وهو الالف واللام وفروع الذي كاللذان واللتان ونحوهما قوله من تذكرته كما يتذكر مثلا المعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر منهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفة ان ضمير الشان لا يخبر عنه انه يجب تقديمه قوله الجملة الثانية وهي الجملة التي يكون الموصول مبتدأ فيها قوله وجعلته لان المطلوب ان تثبت للموصول الحكم الذي كان ثابتا لذلك المخبر عنه ولما لم يمكن ان يقع الموصول موقع المخبر عنه لتصدره مبتدأ فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير العائد اليه مكانه قوله الذي ضربته زيد والفرق بين الجملتين انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا في الدنيا وربما تخاطب من يعرف شخصا بمضروبيتك لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب بها الا على الوجه الثاني لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب قوله ليصح بناء اسم الفاعل منه فتقول في الاخبار عن زيد في المثال المذكور الضاربه انا زيد او المضروبي زيد قوله بخلاف عجبت منه اي بخلاف الاخبار عنهما معا فانه جائز قوله وامتنع في الحال الاولى ان يقول وامتنع فيما يجب تنكيره قوله زيد ضربت غلامه يصلح مثالا للاسم وما قبله فلذا لم يمثل له قوله اذا جعلت الضمير اي الضمير الذي في ضربته واما غلامه فهو خبر الذي وضمير الموصول يجب ان يكون في الصلة قوله وتامة اي غير محتاجة الى صلة او صفة وقيل او الى موصوف فكانها تامة بنفسها قوله الا في التام والصفة وعن الفارسي انهما جائت تامة ايضا كقول الشاعر

**شعر** وكيف ارى امرا واراع له ❊ وقد كان الى بشر بن مروان ❊ ونعم من كان من ضنا في منها هبة ❊ ونعم من هو في سر واعلان ❊ اي شخصا اي رجلا هو فنعم نصب المحل على التمييز ايا ما تدعوا الاية اي اي اسم تسمونه سبحانه وتعالى بها فله الاسماء الحسنى قوله الا اذا حذف صدر صلتها هذا مذهب سيبويه وخالفه الكوفيين وجماعة

من البصريون لانهم يرون انها معربة دائما كالشرطية والاستفهامية قال الزجاج
ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت
فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت وقال الجرمي خرجت من البصرة فلم اسمع منذ فارقت
الخندق الى مكة احدا يقول لاضربن ايهم قائم بالضم انتهى وزعموا انها في الآية
استفهامية وايها مبتدأ واشد خبره ومفعول ننزع اما محذوف والتقدير لننزعن
الذين يقال فيهم ايهم اشد وانه علق عن العمل بالاستفهام او يكون مفعوله من كل شيعة
ومن زائدة على مذهب الاخفش **قوله** فيمن قرء بالضم واما من قرء بالنصب فهو معرب ومفعول
للفعل **قوله** قال الشارح الرضي قد اجبنا في اول الكتاب عن هذا واخترنا ما ذهب اليه
البعض **قوله** ان يكون هذا اي كونه بمعنى الامر والماضي **قوله** الا نادرا وهو لفظان
احدهما قرقار اي صوت من التصويت وعرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة للصبيان
**قوله** برة اي علم جنس كسبحان فانه جنس للتسبيح **قوله** عن الامر الفعلي للمبالغة قال
عبد القاهر اصل نزال انزل انزل ثلاثا او اكثر والثلاث وما فوقها جمع والجمع مؤنث فقيل
انزلي لحوق الفعل الياء التي هي ضمير المؤنث ليدل على التكرار ثم عدلوا نزال عن انزلي
فنزال اذن مؤنث كانزلي **قوله** وبين وجهها حاصل بعضه اذكره ان عليك زيدا
اسم فعل منقول من الجار والمجرور واصله وجب عليك اخذ زيد واصل دونك زيدا
خذه فقد تمكنت منه فاختصر هذا الكلام الطويل الغرض حصول الفراغ منه بالسرعة
ليبادر المامور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه التعجب بمعنى
هيهات اي ما ابعده وشتان اي ما اشد الافتراق وسرعان اي ما اسرعه والتعجب
هو التاكيد والمبالغة **قوله** كقطام وغلام هما علم امرأة **قوله** او غير ذلك مثل
لتسكين البهيمة او حمله على الشرب قال نجم الائمة وانا الارى منعا من ارتكاب كون
هذه الاصوات التي يصوت بها للبهائم اسماء افعال بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم

استهد نعم

وذلك

وذلك لان الله تعالى جعلها في فهم المطلوب منها كالعقلاء قوله اسمين او فعلين اه هذه
المركبات كلها لم توجد الموجود منها ما تركب من اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو
سيبويه او اسم وفعل نحو بخت نصر مركب من بخت بالضم بمعنى الابن فالواو انه وجد عند
صنم اسمه نصر فنسب اليه ونصر من باب التفعيل قوله ليس بينهما نسبة اه لا نسبة اسنادية
ولا نسبة اضافية ولا نسبة عمل ولا نسبة افادة قوله لا في الحال ولا قبل التركيب تعريض
بالفاضل الرضي حيث قال ليس بينهما نسبة قبل العلمية وهو عدول من عموم العبارة
بلا داع قوله مجرى الاسماء المبنية في الجريان على طريقة واحدة قوله وتابط شرا
ان قيل كيف يتمشى خروجه عن هذه الضابطة مع انه مبني قلنا بناؤه من جهة النقل
عن الجملة لا من جهة التركيب فلا باس بخروجه عنها قوله وتعين النسبة اه اي ان
ادعى مدع وعين النسبة الواقعة في كلام المص على وجه اخرج عنها النسبة العطفية
فقد ارتكب امرا صعبا لانها نكرة في سياق النفي فتفيد العموم قوله لا تدل على نسبة
اصلا والدلالة على النسبة العطفية انما تحصل بعد الفحص عن اصله وانه مركب من
اي شيء قوله كل من خمسة عشر وحادي فاخوات الثاني ما كان الجزء الاول منه على
صيغة اسم الفاعل واخوات الاول ما كان جزؤه الاول على وزن الاصل دالا صليته
قوله المشتق منه اي من العدد الزايد فان حادي عشر مشتق من احد وهو زايد
على العشرة لان اصل حادي عشر احد عشر كما استسمع لحادي وعشر لاختلال
المعنى لان معنا حادي عشر واحد من احد عشر واقع بعد العشرة ومعنا حادي
وعشر مجموع العشرة والواحد قوله قبل التركيب مبنيا كسيبويه ونفطويه فانه
يبقى على ما كان عليه قوله وجوابه حاصله ان المراد بالتضمن اعم منه في الحال او
في الاصل وحادي عشر في الاصل واحد من احد عشر غير من احد الى حادي بان
اخرت الواو عن الدال وقدمت الحاء على الالف فصار الحادو ثم قلبت الواو ياء

كما في

كما في الداعي قوله والمراد به ههنا اي في باب المبنيات قوله لا المعنى المصدري وهو
المعنى اللغوي والاصطلاحي المعبر عنه سابقا بقوله ان يعبر عن شيء معين آه فانه او فيه
مصدرية بمعناه التعبير وهو لا يتصف بالبناء على ما لا يخفى قوله ولا كل ما يكنى
فان كثيرا منه معرب كهن كناية عن القبيح وكفلان وفلانة قوله بل بعضه اعني




المكنى به المبني قوله ولا كل بعض اي ولا كل ذلك البعض المبني فان كثيرا منه
ليس من هذا الباب كالمضمر الغائب ونحوه ما اذا عرفت معنى العبارة على هذا النحو
ظهر لك فساد قول الفاضل المحشي حيث قال بعد قول الشارح ولا كل بعض لا فرق
بينه وبين كل ما يكنى به والصواب ولا بعض منهم وكان السهو من الناسخ انتهى
قوله ويتعذر تعريفه اي لا يمكن معرفة ذلك البعض المعين المراد من الكنايات
على الاطلاق كما عرفها غيره بل هو ايضا في الامالي حيث قال والمراد بالكنايات ههنا الفاظ
مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا اما لابهامه على المخاطب او لنسيانه
وذلك لان اللفظ العام اذا اطلق واريد به بعض معين من افراده كان يطلق الرجال
ويراد به زيد وعمرو وخالد فلا يمكن معرفة ذلك البعض المعين بتعريف الرجال
بان يقال انه لفظ موضوع لافراد غير محصورة فانه كما يصدق عليها انه لبعض
الافراد يصدق على غيرها ايضا فلا بد في معرفتها من تعدادها مفصلة مبينة
باسمائها قوله وضع الحروف اي ثنائية فان الاصل في وضع الاسم ان يكون
على ثلاثة والحرف على اقل قوله من حيث هي لا يستحق آه لا من حيث وقوع
المفرد موقعها فجملة انك قائم في قولك بلغني انك قائم بالنظر الى نفسها لا تستحق
شيئا منهما واما بالنظر الى قيامها مقام الفاعل فيتوهم انها في محل الرفع وفي هذا
التعليل تعريض بصاحب المتوسط حيث قال وانما بني كيت وذيت لكونهما
قطعة من موقع المبني وهو الجملة قوله منحطة آه وذلك لانه في الاصل معرب



وكسرته كسرة اعراب وفي نونه تنوين **قوله** تحكما اي ترجيحا بلا مرجح والوسط لم يوافق

مع كل واحد من الطرفين فلا تحكم **قوله** فيه ما يبنى فهو المميز كلفظ المائة **قوله**

لموافقته جر المميز آه لموافقة هذا الجر اعني جر المميز بالحرف فجره بالاضافة اي باضافة

كم اليه بخلاف كم الاستفهامية فان الجر بالحرف لا يناسب اعراب مميزها سابقا اعني النصب

**قوله** لكن جوز الزمخشري آه هذا الكلام من الشارح دفع لما اعاده الفاضل الرضي

من ان جر مميز كم الاستفهامية لم يدل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن فانه قد جوزه

الزمخشري في اكثر كتبه مستدلا عليه بالاية **قوله** اي كل واحد منهما نبه على

وجه كون الخبر مفردا مع ان المبتدأ آه مثنى وذلك لانه مفرد لفظا **قوله** او

شبه فعل تركه المصنف اقتصارا على الاصل لانه اراد بالفعل ما يعمه وشبهه كما

قال بعضهم **قوله** الا بحسب المميز وذلك لانها اسم مبني مبهم لا يتحصل معناها

وكونه ظرفا او مفعولا او غيرهما الا بمميزه الرافع لابهامه وقد تضمن كلام الشارح

هذا دفع اعتراض الفاضل الرضي حيث قال ان قول المصنف ينتقض بكم يوم ضربت لانه

ليس منصوبا على حسب اقتضائه فعل بعده فانه يقتضي منصوبات كثيرة وليس نصبه

الا على الظرفية فاجاب بان مدار نصبه وكونه اي قسم من اقسام المنصوب انما هو

على تمييزها **قوله** فتعينه اي تعيين كونه اي منصوب **قوله** اي لم يكن اي التمييز

**قوله** نكرة متضمنة للاستفهام لانها في معنى المعرفة فان قولك كم رجلا اخوتك

بمنزلة قولك اعشرون ام ثلاثون نحوهما **قوله** فاعمد النصب لانه يصدق عليه

انه وقع بعده شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه لقيامه مقام متعلقه

فكان العامل غير مقدر فلم يكن بعده شبه فعل **قوله** مع انتصابه اي انه

بمنزلة الرفع العارضي وهو كونه قائما مقام عامله لا يخرج عن النصب على الظرفية

حتى يتوهم ان مثله قد خرج عن الظرفية فيجب التنبيه عليه كغيره من الاسماء التي تخرج

عن النصب

عن النصب على الظرفية **قوله** وفي بعضها آه اقول الموجود في النسخ التي رأيناها اللائق بحاله
مثله ويؤيد قوله بعد وقد يحذف باضمار الضمير ولولا ذكر التمييز هنا لكان الانسب ان
يقول وقد يحذف المميز **قوله** باعتبار بعض الوجوه اي النصب والجر **قوله** رفعه بالابتداء
استفهامية كانت ام خبرية وح فهما اما منصوب او مجرور والجر قوله قد حلبت قوله
فقد اشار آه على ترجيح النصب بكثرة افراده **قوله** ان هذا باعتبار الوجوه الثلاثة
في كم حتى يوافق ما سبق من الكلام في نفس كم **قوله** ان هذا الوجه وهو احتمال اعتبار
الاوجه الثلاثة في عمة الذي احد افراده رفعها **قوله** انما عدي آه اي ان حلبت
يتعدى بنفسه فلم عداه بالحرف **قوله** اي كم مرة بالنصب اشارة الى نصب كم على
الظرفية او كم حلبة بالنصب ايضا اشارة الى النصب على المصدرية وقس عليهما حال
اخويهما **قوله** وذلك واضح لكونهما تابعين لها لكون ثالثة عطفا عليها وفدعاء
صفة لها **قوله** في هذا المثال اي في قولك كم ضربت يحتمل النصب على الظرفية ان قدر كم
مرة والمصدرية ان قدر كم ضربة والفرق بين المعنيين ان المصدر ان كان للنوع فظاهر
فان ضربة للنوع ولا يفيد العدد حتى يحتاج الى الفرق بينه وبين نصبه على الظرف
واما اذا كان المصدر للعدد فالعددية تفهم من تقديره مرة ايضا فما الفرق بين المعنيين
حيث ان العددية تفهم منهما وحاصل الفرق ان كم اذا كان منصوبا على الظرفية فالملحوظ فيه اولا وبالذات هو الزمان المدلول عليه بلفظ مرة ويلاحظ فيه العدد ثانيا
وبالعرض واذا كان منصوبا على المصدرية فالملحوظ فيه اولا وبالذات هو الحدث المدلول
عليه بلفظ المصدر ويفهم منه ايضا العدد تبعا **قوله** عند نسيانه اي حذفه من
اللفظ وعدم ارادته بالنية لانه ح غير متضمن لمعنى حرف الاضافة الموجب للبناء
فكان من جملة الاسماء العارية عن الاضافة كزيد وعمرو **قوله** معنى حرف الاضافة
حرف الاضافة هو اللام ومن وفي ومعناها هو الاختصاص واشباهه **قوله** للجبر النقصان اي

نقصان لحقها بسبب حذف المضاف اليه **قوله** ما بمعناها كامام واسفل ودون واول ومن عل **قوله** فساغ آه ساغ للماء اى سهل مدخله فى الحلق وقوله اغص من الغصص وهو عدم نزول اللقمة فى الحلق والمراد بالماء الحميم الماء البارد والحار وفى اغص بالماء الفرات **قوله** فلا فرق آه اى لا فرق فى المعنى بين القسمين فان المضاف اليه فى كليهما محذوف معوض عنه فى احدهما غير معوض عنه فى الاخر وهذا القول قسيم قول بعضهم من ان المعنى ليس على الاضافة بل كانها اسم مفرد عن الاضافة مثل قديما **قوله** كما فيهما اى كما فى الظرف فان قولك قدام زيد يتناول ما قدام وجهه الى انقطاع الارض **قوله** فشابهت الغايات آه حالة انها ان كانت مضافة الى الجمل بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة فى الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف **قوله** غلبته وقوعه لا لزومه ومنه قول الكسائى فى المناظرة التى جرت بينه وبين سيبويه فى مثل قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياه وخرج على وجوه احدها ان النصب على معنى فوجدته اياها وفيه نظر لانها تنصب مفعولين وثانيها قول المقدسى العقرب ان الاصل فاذا هو موجود اياها فحذف الخبر وثالثها ان يكون نصبه على اسقاط الكاف فيكون التقدير فاذا هو كهيا اى فاذا الزنبور كالعقرب وهو مبنى على جواز دخول الكاف على الضمير ورابعها قول بعض النحويين انه يجوز ان يكون اياها كناية عن الجملة التقدير فاذا هو لسعة لسعتها فكنى عن الجملة بقوله اياها فانتصاب اياها عنده على الحال لكونها كناية عن الجملة والجملة نكرة واذا كانت كناية عن نكرة صارت فى حكم النكرة خامسها ان الاصل فاذا هو هى فاستعير ضمير النصب موضع ضمير الرفع وسادسها انه مفعول به والاصل فاذا هو يساويها او يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير وسابعها انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع

رواية من

فوائد

لسعتها

لسعتها ثم حذف الفعل والمضاف وهذه التوجيهات كلها ضعيفة والحق عدم

ثبوت وقوع المنصوب بعد اذا كما ذكره سيبويه ولذا قالت العرب لما اجتمعت عند

باب الخليفة القول ما قاله الكسائي وامروا بالتنطق به فلم يقدروا **قوله** جار

مجرى الظروف في انها تقبل تقديرفي شئ لها **قوله** بعض الشم هو صاحب المتوسط وجه

كونه توهما انك اذا قلت كيف زيد فهو سؤال عن حاله وصفته ولا دخل له في زمان

الحال اذ ليس المطلوب السؤال عن حاله في زمان الحال اى في هذه الحال كيف هو وهذا

صاحب المفصل يؤيده لما ذكره الشم **قوله** حال كونهما متلبسا بالعدد جعل الباء للملابسة

وقطعه عن المقصود الذي يطلب صلة الباء لما قاله نجم الائمة حيث قال والباء بمعنى مع

والا لكان الواجب ان يقول المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين

لا انك قصدت بالعدد يومين **قوله** والخبر معرفة لان مذ بمعنى اول المدة او

جميع المدة **قوله** عدوة خاصة سماعا ونصبها اما على التشبيه بالمفعول او

على التشبيه بالتميز فيما سمع منه قول الشاعر لدن غدوة حتى الاذ بخفها

بقيته منقوص من الظل قالص **قوله** اى لاجل الفعل آه يريد ان الماضي اما صفة للزمان

او للعامل فعلى الاول بصير اسناد المنفي اليه مجاز عقلي من اسناد الى

الظروف اى للزمان الماضي الذي نفي فيه وعلى الثاني كالاسناد ظاهر وكذا

الكلام في المستقبل المنفي **قوله** اى لذاته المتعينة الظاهر ان لفظ

لذاته مصدرة باللام لا بالباء وهو للشئ المبهم تفسير لا القوله بعينه ولفظ

المتعينة تفسير العين وحاصل التعريف ان الاسم المعرفة هو الذي وضع

لذات مع تعينها ويدل على ان الذات تفسير الشئ قوله ما الشئ مقيدا بهذه

المعلومية ولم يقل مقيدا بالذات المعلومة وفي نسخة الفاضل المحشي

الذات مصدرة بالباء كما في كثير من النسخ فجعل المجموع تفسيرا للعين

الغرض

واعترض بان هذا انما يتم لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة ولا يناسب اللغة قوله

فتعقل ذلك المشترك قد حققنا الكلام في اول الكتاب فارجع اليه لتفهم ما هنا

قوله والمبهم له جواب اعتراض وهو ان ما عرف بالمبهم قسم من اقسام التعريف فلم

اعرض المصنف عن ذكره وحاصل الجواب انها بدل من اللام فلا تعد قسما اخر قوله

ولهذا ما اثبتناه اي ولاجل نفي تفاوت المضاف بتفاوت المضاف اليه

لم يبين التفاوت بين اضافته بعد بيانه بين انواع المضاف اليه بل

اكتفى بذلك البيان عن هذا لانه تابعه وفرعه قوله اختلافا كثيرة قد بيناها

سابقا قوله افردها بالذكر مع انها داخلة تحت النكرة قوله منفردة

كانت او مع اه اعتراض نجم الائمة حيث قال يخرج عن التعريف الواحد والاثنان

لانهما وان وضعا للكمية لكن لم يوضعا الكمية الاحاد بل الكمية الواحدة والاثنين

وحاصل الجواب ان واحدا وضع لكمية احاد الاشياء منفردة لا مجتمعة قوله

رجل ورجلين اه فانه يفهم من هذه الاسماء الكمية مع الذات بخلاف ثلاثة

مثلا فان المفهوم منها انما هو الكمية فقط واما كونها رجالا او غيرها فيحتاج

في فهمه الى لفظ اخر قوله من جنس واحد وهو التانيث بالتاء قوله من جنسين

احدهما بالتاء والاخر بالالف قوله واما تذكير الثاني اه جواب اعتراض تقريره

انك ذكرت الجزء الثاني في تسعة عشر واخواته خوفا من اجتماع تانيثين ولولا

هذا المحذور لما ذكرت وهو غير ات في احد عشر لو انثت الجزء الثاني فلم ذكرته قوله

والتاء في ثنتان اه جواب عما يقال انه لزمك اجتماع تانيثين من جنس واحد في

ثنتا عشرة واثنتا عشرة وقد فررت عنه وحاصل الجواب ان التاء في ثنتان بدل

من لام الكلمة اعني الياء كالتاء في بنتان فانها بدل من الواو فلم تتمحض للتانيث

واما في اثنتان فالهمزة عوض من اللام فالتاء ح للتانيث حقيقة لكن حمل على

ماذا

ما اذا لم يتمحض له فيجوز فيه ما جوز فيه **قوله** ولما غير آه حاصل العبارة ان المصنف

التي يعيد هذا بقاعدة كلية هي قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم وما ذكره سابقا

على القاعدة من قوله احد عشر فيه احدى وعشرون مندرج فيها وفرد من افرادها فلم

افرده بالذكر وحاصل الجواب انه قد غير فيه الواحد الى احد والواحدة الى احدى وليس

التغير فيه للتركيب كاحدى عشر بل العطف المشابه له فلم يكن داخلا في قوله ثم بالعطف

بلفظ ما تقدم فان ما تقدم في الاعداد المفردة هو الواحد والواحدة لا الاحد والاحدى

فلذا خص القاعدة بما عداها **قوله** لكنهم كرهوا آه تركيب العبارة ان يلي فعل والتمييز

فاعله والمجموع مفعوله وحاصلها انهم لو جمعوا مميز الثلاث هنا وقالوا ثلاث مائة

رجل لوقع تمييز المائة اعني رجل بعد الجمع بالالف والتاء وهو مستكره لانه خلاف

المانوس من عادتهم وهو ايلاء التمييز لما هو في صورة الجمع بالواو والنون كقولهم عشرين

رجلا وثلثون درهما ونحوهما **قوله** لم يمتنع آه لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو

المقصود بالاول في المعنى وانما جيء به لبيانه فكانه الجميع كالشيء الواحد والمضاف اليه في خمسة

عشرك مغاير للاول فلم يكن بجعل ثلاثة اشياء واحد من حيث المعنى **قوله** هب اشارة

الى منع هذا الاعتبار لجواز افادته التاكيد كما في اله واحد والهين اثنين **قوله** بهيئة

خاصة كرجل مثلا وعلى هذا الحل لا يرد الاعتراض الرمابي **قوله** فلما افاد التمييز آه

بخلاف الزايد على الاثنين فانك اذا قلت رجال لم يعلم عددهم ولو قلت ثلاثة مقتصرا

لم تعلم ما هي **قوله** اي تصير ذلك المفرد آه حاصله ان قوله تصير مصدر مضاف الى

الفاعل وكلا المفعولين محذوف فالمفعول الاول قوله عددا وقوله انقص من عدد

صفة له وقوله ازيد مفعول له الثاني وحاصل المعنى ان ذلك المفرد كالثاني مثلا يصير

ذلك العدد اي الواحد الذي هو انقص من اثنين زايدا على ذلك المعنى الاول الى

الناقص بواحد فان قولك ثاني واحد معناه ان الثاني مصير الواحد اثنين بانضمامه

اليه وقوله ازيد صفة مصدر محذوف اى عددا ازيد قوله انقص من عدده اى من العدد
الذى اشتق منه فان الثانى مشتق من اثنين قوله اسماء الفاعلين كضارب ومقاتل
ونحوهما قوله والا يلزم ارادة الواحد الاول اى جواز ارادة الواحد الاول لان عاشر
العشرة اذا لم يتعين له المرتبة العاشرة كان نسبة جميع المراتب اليه واحدا قوله وجعل
بعض الشارحين هو صاحب المتوسط قوله لم يجز تانيثه لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترز
وعلى هذا فيجب ان يبقى حكم التانيث الحقيقى فى المجموع بالالف والتاء ايضا لبقاء لفظ
الواحد فيه ايضا لكن لما تغير ذلك المفرد والعلامة اما بحذفها ان كانت تاء نحو المسلمات
او بقلبها ان كانت الفا نحو الحبليات والصحراوات كان ذلك التغير كنوع من التكسير فكان
تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل بالتاء فيه مقدر كالزينبات والهندات عليه
لان المقدر عندهم فى حكم الملفوظ قوله فانت بالخيار انما جاز فيه الوجهان الاول باعتبار
والجماعة مؤنث باعتبار اللفظ غير مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان عملا بالاعتبارين
بتقدير المضاف لان المثنى كالزيدان مثلا لم يلحق اخره شئ بل الالف والنون والياء
والنون انما الحقت باخر قوله او قدر فيصير المفرد وهو زيد مثلا مع لواحقه وهى
الالف والياء والنون الاسم المثنى فكانه قال الاسم الذى الحق اخره الف وياء ونون مكسورة
مع هذه الملحقات هو المثنى لان المثنى هو الذى الحقت به هذه العلامات فقط بل المفرد
اعتبارهما فان التعريف ح لا يصدق الا على مثل مسلم وهو مفرد فيخرج عنه جميع افراد
المحدود فلا يكون جامعا ولا مانعا قوله ولو اكتفى آه اى اذ الظاهر من هذه العبارة ان
المراد ما فى اخره الف وياء او ملحقات قوله من الحركة او التنوين على سبيل
منع الخلو كما سيجى تحقيقه قوله ولا باس باشتماله آه جواب سؤال تقريره ان لحوق
النون داخل فى الدال على كل من التقادير الثلاث مع انه لا دخل له فى الدلالة على ان
معه مثل من جنسه بل الدال هو الاسم المفرد مع الالف او الياء او هما ولهذا لو حذف النون

النون

النون للاضافة كانت الدلالة بحالها قوله على تقدير تسليمه اشارة الى منع

ما اجمعوا عليه من كون علامة التانيث الالف والياء لانه يمكن القول بان مجموع الالف



والياء والنون علامة وحذف النون في بعض الاحوال لا ينافيه قوله باعتبار دخوله آه

بيان لكون ذلك المثل من جنس المفرد توضيحه انا اذا قلنا اسدان فالاسد الذي جلبته

الالف من جنس الاول باعتبار دخول الاسد الثاني تحت جنس وهو الموضوع له

اللفظ اعني الحيوان المفترس المشترك بينهما قوله لا يجوز تثنية الاسماء آه هذا مفهوم

من قوله من جنسه قوله ثم باول الاسم آه اي بعد ان تسم اللام باول الاب يؤل الاسم بمفهوم

كلي اعني المسمى فاذا قلت ابوان فمعناه المسميين بالاب فهما فردان لجنس واحد اعني

المسمى الكلي الشامل لهذين الفردين ولغيرهما وهذا التاويل تكلف وتمحل فالاكتفاء

بالمجانسة اللفظية وحدها غير بعيد قوله اختار عدم جوازه آه استنادا الى ان

المشترك له اجناس تؤخذ احادها فتثنى وتجمع كالقرئين للطهرين والقروء

وللاطهار فلو ثنى او جمع باعتبار معانيه المختلفة لادى الى اللبس فانه اذا

قيل قرءان مثلا لا يدرى اطهران ام حيضان ام حيض وطهر بخلاف العلم فانه ليس

له جنس تؤخذ احاده فتثنى وتجمع فاذا ثنى وجمع باعتبار معانيها المختلفة او

دى الى اللبس قوله وبهذا الاعتبار وهو اعتبار تاويل الاسم بالمسمى ليحصل ذلك المفهوم

الكلي قوله الف مفرده احترز بقوله مفرده عن الالف المتركبة للهمزة فانها ممدودة

قوله لانه ضد الممدود فهو على هذا ماخوذ من القصر خلاف المد وعلى

التوجيه الاخر هو ماخوذ من القصر بمعنى الحبس قوله اوحكما آه وانما كان في

حكم المنقلب عن الواو لانه اذا كان مجهول الاصل ولم تمل تلك الالف نحو الياء

الدال على كونها منقلبة عنه فكانه انتفى عنه لوازم كونها ياء في الاصل فلزم

ان يكون واوا في الاصل قوله اي غيرها فيه اربعة آه اي ان المراد بالثلاثي

منا

هنا ما كان على ثلاثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي حتى يشمل الثلاثي المزيد فيه الذي
يكون اكثر من ثلاثة احرف كالمصطفى فان الفه تقلب يآء فيخرج عن هذه الطائفة هو
مع الرباعي **قوله** او عدمه اي عدم الاصل اي يكون الفا اصلية غير منقلبة ولكن
جاء عن العرب ما لها كثيان وبليان في المسمى بمتى وبلى واما مجهولة الاصل فهي التي
تقع في مكان الاصل ولم يعرف اصلها **قوله** وتخفيفا آه وذلك لان قلبها الى اليآء
اخف من قلبها الى الواو **قوله** ولا منقلبة عن اصلية كما سيأتي في كسآء ورداء **قوله**
او زائدة كما سيأتي في حمرآء **قوله** كعلباء وهو عصب العنق **قوله** منقلبة عن واو وياء
هذه حال معترضة بين اسم ان وخبرها وفائدتها بيان ان الالف للالحاق لا تكون الا
منقلبة اما عن واو او عن يآء وحاصل العبارة ان الالف للالحاق حال كونها منقلبة ملحقة
بالحرف الاصلي حيث انها وقعت مقابلة له فكانها اصلية **قوله** لان عين الهمزة آه
اي نفس الهمزة بل الحرف الاصلي هو الذي وقعت مقابلة له او منقلبة عنه فهي ليست
باصلية فشابهت ما ليس باصلي كحمرآء **قوله** وفي الترجمة آه هو الشرح الفارسي
الذي ترجم به المحقق الشريف الفاظ الرسالة مع زيادة ابحاث **قوله** انه لا يجوز
آه وذلك لان لام الوجهان للعهد والمعهود سابقا هو ابقاء الهمزة وقلبها واوا **قوله**
وردها الى الاصل اعم من ان يكون واوا او يآء **قوله** التي قياسها ان لا تحذف لانها
لو حذفت فيه التلبس مثنى المذكر بمثنى المؤنث ويحمل عليه ما لا التباس فيه كان لا يكون له
مذكر كحبليان **قوله** يستعملان فاذا كانا مستعملين فخصيان واليانان غير مخالف
للقياس وكلام نجم الائمة صريح في هذا **قوله** على جملة انما قيد الاحاد بالجملة لئلا
يتوهم ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف اسمآء العدد في كونه اعم من الا
جملة او متفرقة طائفة او اثنين اثنين او واحد واحد **قوله** هي مادة المفرد لان صورة
المفرد غير باقية حالة الجمع **قوله** اما بزيادة كرجال **قوله** او نقصان كطلبة في جمع

خادم

طالب

طالب قوله حقيقة مثل اسد جمع اسد قوله او حكما مثل فلك وهجان حيث
اعتبر الضمة والكسرة في الجمع عارضتين مثل الضمة الكسرة في اسد ورجال وفي الواحد
اصليتين مثل الضمة والكسرة في قفل وحمار فحصل التغيير بهذا الاعتبار تقديرا او فرضا
قوله او بقوله ذكل والدلالة بحروف المفرد معناه انها لها دخل في الدلالة لا انها
مستقلة بها اذ هيئة الجمع لها دخل ايضا في الدلالة قوله كرهط ونفر الرهط من
الثلثة الى العشرة والنفر الى جميع الناس او ما دون العشرة قوله كثلاثة وعشرة لا
واحد واثنين لعدم دلالتهما على الآحاد لان اقل الجمع ثلاثة قوله فيقول مقصودة
اى تخرج عن الحد بهذا القيد لدلالتهما على آحاد غير مقصودة اذ المقصود بها
وضعا هو الجنس والآحاد اريدت باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيها قوله
بحروف مفرده اى يخرج بهذا القيد فانها وان دلت على آحاد مقصودة حين الاستعمال
الا ان تلك الدلالة ليست بحروف مفردة كنخل وتمر اذ ليس لهما مفرد بل هما مع نخلة
وتمرة الجميع الفاظ مفردة بدليل جريان احكام المفرد فيها كالتصغير على لفظها
والنسبة اليه ونحوهما قوله اسماء الجموع والعدد اذ ليس لهما مفرد يدل على الآحاد
بتوسط حروفه فان قيل يصدق هذا الحد على اسماء الجموع التي لها آحاد نحو ركب وصحب
فان مفرده الراكب والصاحب فينبغي ان يكون جمعا كما قال الاخفش قيل ان ركب
ان وافق الراكب في الحروف لكن الراكب وحده ليس بمفرد بل كلاهما مفردان بدليل
جريان احكام المفرد فيهما كما عرفت كذا قيل وفيه نظر لان المفرد ان اريد به
الفرد الواحد وصح فيصدق على الراكب انه مفرد بهذا المعنى وان اريد كونه مفردا له
اصطلاحا فيكون موقوفا على كونه جمعا فيلزم الدور قوله كالجماعة اى كما
ان اللفظ الجماعة اسم جمع فكذا تمر وركب قوله كجامل اسم جمع جمل وباقر اسم
جمع بقر قوله عن الحركة كما في احمد ان فانه لا تنوين فيه قوله او التنوين

اونهما على سبيل الجمع كما فى زيدان **قوله** فان قيل اسم التفضيل حاصل السؤال

ان اكثر فى قول المص اسم تفضيل والتقدير ان هذا اللاحق يدل على ان مع المفرد اكثر

منه فينبغى ان يكون فى المفرد كثرة حتى تضاف اليه الاكثرية من الواو والنون وهو مفرد

لاكثرة فيه فحاصل الجواب ان ثبوت اصل الفعل الذى يقتضيه اسم التفضيل اما ان يكون

محققا كما فى زيد اعلم من عمرو او مقدرا كما فى قولك زيد افقه من الحمار اى لو فرض ثبوت

الفقاهة له فزيد افقه منه وما نحن فيه من هذا القبيل بمعنى لو فرض الكثرة فى الواحد

لكان ذلك فى الجمع اكثر منه **قوله** اى فكونه آه اشار به الى دفع اعتراض الفاضل الرضى

اللذان يتعلق احدهما باللفظ والآخر بالمعنى اما الاول فتقريره انه لا يجوز ان يكون

قوله ان كان اسما فمذكر خبر لقوله شرطه لعدم وجود العائد فيها الرابط لها بالمبتدأ

واما الثانى فهو ان الشرط كونه مذكرا وليس فى الخبر ما يجعله بمعنى المصدر ليتقابلا

معنى وحاصل ما اشار اليه من الجواب عنهما ان مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر شرطه

فوجد العائد والمصدر كليهما من غير حاجة الى تقدير عائد كما اجاب به الفاضل الرضى

**قوله** من حيث مسماه نبه بهذا على ان المذكر العلم هو اللفظ فوصفه بالعقل من

قبيل وصف الدال بحال مدلوله **قوله** هو من كندة هلال تنسب اليه الاعوجيات كان

لكنده فاخذته سليم ثم صار الى بنى هلال **قوله** واراد بالمذكر آه جواب عن اعتراض

نجم الائمة الرضى حيث قال كان على المص ان يقول بدل قوله فمذكر فمجرد عن التاء

ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلما وورقا علم رجلين **قوله** بفتحها قياسا على

الجمع بالالف والتاء كالطلحات وذلك لخفة الالف والتاء **قوله** هو التاء اى

فى الوضع لان وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث بخلاف الالف **قوله** غير مستوٍ

اشار بهذا الكلام الى ان الجمع بالواو والنون فى صيغة لا يستوى فيها المذكر والمؤنث

فى الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث بمجرد التاء بل يكون بالصيغة كما فى

افعل

افعل فعلاء خلاف الاصل وذلك لمشابهتها بالاسم في ان الشايع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس لفظه كالجمل والناقة والمرء والرجل **قوله** الاسم المذكور اه دفع لما اعترض به الفاضل الرضي حيث قال هذه العبارة سخيفة لان ضمير يكون عايدا الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام لانه يستلزم استواء الشي في نفسه مع غيره وحاصل الجواب ان ضمير يكون راجع الى الاسم المذكور اي الذي يريد جمعيته فكانه قال وان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا في الصيغة مع المؤنث **قوله** بتاويل الوصف دفع لما يتوهم اذا كان الضمير راجعا الى الصيغة فلم ذكره **قوله** والشرط الخامس قول يغني عن هذا الشرط سابقه فان العلامة يستوي فيه المذكر والمؤنث **قوله** وتاء التانيث قد حققنا لك ان التاء المبالغة هي تاء التانيث فارجع اليه **قوله** لزم اللبس فانه اذا قيل علامون لم يدر انه جمع علام او علامة **قوله** تحت قاعدة كلية لانه قال بعد ان ذكر قسمي الجمع العالم وهو العلم والصفة المستجمعة للشرايط سوى ما جبر نقصه من التاء المحذوف العجز معتلا مما لا مذكر له مجموعا هذا الجمع مغيرا اوله كسنون او غير مغير كثبون وجاء كثبون وجاء قلون على الوجهين وقد شذ نحو حرون واوزون وارضون انتهى وحاصل هذه الضابطة ان كل اسم يجمع هذا الجمع ولا يكون علما ولا صفة فجمعه شاذ الا اذا كان اسما محذوف العجز معتلا وليس له مذكر يجمع بالواو والنون فانه يجمع هذا الجمع بلا شذوذ وان لم يكن علما ولا صفة وذلك كسنون واخوانه فان مفرده سنة واصلها سنو فيجمع هذا الجمع جبرا لما فاته من حذف اللام ومن ثم شذ ارضون فانه ليس معتلا محذوف اللام حتى يكون هذا الجمع عوضا عن محذوفه **قوله** فان تغيير الواحد اه اي ان تغيير مفرد مصطفون الذي هو مصطفى وهو حذف الفه انما هو بعد الجمع فانه لما جمع التقى ساكنان هما الالف والواو فحذف الالف **قوله** واما التغيير اه جواب عما يتوهم كيف

حملت التغيير هنا على هذا الفرد الخاص وفيما تقدم على مطلق التغيير **قوله** جمع القلة افعل

آه قال نجم الائمة هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا انحصر جمع

التكسير فيها فهي للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة لكثرة اذا لم ينحصر فيه الجمع والا فهو

مشترك كاجادل ومصانع هذا واعلم ان انحصار جمع القلة في هذه الاوزان

الاربعة مع الجمعين هو المشهور وزاد الفراء فعلة كاكلة جمع آكل وزاد بعضهم افعلاء

كاصدقاء جمع صديق **قوله** والمراد بجريانه آه اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل

لمعان احدها ما ذكره وهو جريان المصدر على الفعل ثانيها جريان الصفة على شئ اي

كون ذلك الشئ صاحبها اما مبتدءا لها او ذا حال وموصوفا وموصولا وكل من المعاني

اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يلزم الابهام في الحد كما ذكره الفاضل الرضي **قوله**

بعد اشتقاق الفعل منه اشار الى اختيار ما اختاره البصريون من ان الاصل هو المصدر

والفعل مشتق منه وذهب الكوفيون الى اصالة الفعل واستدلوا عليه بدلائل احدها

ان المصدر تابع للفعل في الاعلال وعدمه واذا ثبت الفرعية في الاعلال تثبت في الاشتقاق

لانه لا يكون فرعا في شئ واصلا في آخر وثانيها ان المصدر جاء مؤكدا للفعل فيكون تابعا

له والمتبوع احق بالاصالة من التابع وثالثها ان الفعل قد جاء عاملا في المصدر والعامل

اصل بالنسبة الى المعمول ورابعها انه قد جاءت افعال بلا مصادر ولو كان المصدر اصلا

والفعل فرعا لما وجد الفعل بدونه وخامسها ان مفهوم المصدر جزء من مفهوم الفعل

والكل اصل بالنسبة الى الجزء وكل هذه الادلة مدخولة يمكن الجواب عنها اما عن الاول

فلانه لا يلزم من الفرعية في الاعلال الفرعية في الاشتقاق الا ترى ان عد واخواته

فرع يعد في الاعلال وليس مشتقا منه واما على الثاني فلانه يلزم فرعيته له في الاعراب

لا في الاشتقاق فهو اما عن الثالث لانه لا يلزم من كونه عاملا كونه اصلا فان الحروف

عاملة في الاسماء فليست اصلا لها واما عن الرابع فبان المتنازع فيه الافعال

ای بوزنه اتیان باسم اصل على الفعل

جیان باسم الباه واخرکا نه وسکنانه

وثالثها

التی

التي وجدلها مصادر واما عن الخامس فلانه جزء والجزء مقدم على الكل واصل لو فرض
فيكون اصلا للاشتقاق قوله وان كان الاخيران آه لكن فعلهما من غير لفظهما تقول
الزمه الله تبًّا وبلا وويحا اى عذابا وهلاكا ومن هنا ظهر الفرق بين المصدر و
المفعول المطلق قوله اى سماعى يعنى انه اطلق السماع واراد السماعى مجاز ولو يرد
انها السبته محذوفة اذ لو ثبت حذفها قوله اثنين وثلاثين عدها المصنف
فى الشافية وهى قتل وفسق وشغل ورحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى و
بشرى ولبان وحرمان وغفران ونزوان وطلب وكذب وصغر وهدى وغلبة وسرقة
وذهاب وكتاب وسؤال وذهابة ودعاية ودراية ودخول وقبول ووجيف و
صعوبة وسقا ومحمدة وكراهية قوله بالقطع قيد لقوله يعمل اى يعمل المصدر عملا
مقطوعا بان العمل له اذا لم يكن مفعولا مطلقا واما اذا كان مفعولا مطلقا بدلا من اللفظ
بالفعل فيحتمل ان العمل له ويحتمل انه للفعل فليس عمله مقطوعا به كما سيجئ قوله لا
باعتبار الشبه ... كان عمله للاشتقاق ولا فرق فى الاشتقاق باعتبار زمان دون
زمان بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لمشابهته الفعل لفظا ومعنى وذا لا يتحقق الا اذا
كان بمعنى الحال والاستقبال اذ لو كان بمعنى الماضى كان مشابها له معنى ومخالفا
له لفظا ومشابها للمضارع لفظا ومخالفه معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل
واحد منهما هذا هو الاصح وقيل اذا كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل لانه انما يعمل لكونه فى تقدير
ان مع الفعل ولا يجوز هذا التقدير اذا كان بمعنى الحال لان المصدرية اذا دخلت على المضارع
خلص للاستقبال قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا اى حقيقة واما المجازى نحو ضربت
ضرب الامير اللص فيعمل قوله معموله عليه جوز بعض الائمة تقديم المعمول اذا كان
ظرفا للتوسع ولو روده نحو قولك اللهم ارزقنى من عدوك البراءة واليك الفرار
قال الله تعالى ولا تاخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعى وتقدير الفعل فى مثله



تكلف وليس كل ما اول بالشئ حكمه حكم ذلك الشئ في جميع الامور قوله ولا شئ
مما في حيزان آه لانها حرف مصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي
هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول قوله ويكون الظرف آه والتقدير حج
ولا يقع ضمار المستتر فيه بان يقول في مثل الزيدان اعجبني ضربهما الزيدان اعجبني ضربان
على ان يكون الالف ضمير الفاعل المستتر قوله لا ضمير في المثنى اي لو اضمر في المصدر ضمير
فيه اذا ثنى او جمع فيلزم اجتماع علامتي تثنية وعلامتي جمع كانك اذا قلت اعجبني ضربا
والالف فيه علامة لتثنية المصدر فلو اضمر الفاعل فيه وجعل مستترا لاحتاج الى الف اخرى
تدل على ذلك المستتر كما هي القاعدة المقررة في باب الاضمار قوله راجعين في الحقيقة
ولذا عد من خواص الاسم التثنية والجمع قوله ولا شبهة آه كلام مستانف يتضمن جوابا
تقريره ان الاضمار في المصدر قد وقع في مثل ضربي زيدا حاصل فان الياء ضمير متكلم وهو مستتر في
المصدر وحاصل الجواب ان المراد بالاضمار الاستتار فانه اذا كان بارزا يقول انه مضمر ولا
يقول انه مضمر في المصدر ولا في غيره قوله ومفهوم بل مفهومه هو الحدث المذكور في التعريف
سابقا قوله بهولاء منه قال نجم الائمة خلاف النحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل
مطلقا اي سواء كان الحذف جائزا او واجبا وهو خلاف قول المص قوله فلو اخرت آه
اي لو اخرت تلك الاحكام للمصدر بقوله ولا يتقدم معموله المنتهية عند قوله واعماله
باللام قليل عن القسم الثاني لتوهم ان نسبة هذه الاحكام الى كلا القسمين في اعد
حيث انها واقعة بعدهما ولما لا يسر كك فان امتناع تقديم المعمول يختص بالقسم الاول
قوله اي حدث وهو المصدر وذلك مبني على مذهب سيبويه من تسمية المصدر فعلا وحدثا
وحدثانا قوله موضوعا ذلك فيه تنبيه على ان لام الجارة صلة قوله اشتق بتضمنه معنى
الوضع قوله لما قام اشارة الى ان المراد بموضوعه موضوع لفظا واعلم ان المراد بمن قام به
الفعل من قام به الفعل مع الفعل فان اسم الفاعل موضوع لكليهما قوله وغير ذلك

عن سؤال ص

كالاولة

كالآلة واسم الزمان والمكان قوله لان الجميع آه فان اسم المفعول لمن وقع عليه واسم الزمان
والمكان لمن وقع فيه والآلة لمن وقع بها الفعل اي يتوسطها قوله والظاهر ان اسم التفضيل آه
ليس الظاهر من قول المصنف لمن قام به يخرج ما عدا الصفة دخول اسم التفضيل في الجميع اي قوله ما
عدا الصفة فانه بمنزلة خرج الجميع الا الصفة قوله كما علمت ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع
في قوله في اول التعريف اي حيث موضوعا ذلك الاسم ونحن اشرنا الى فائدة قوله وان كان
ماضيا اي بالنسبة الى زمان نزول الآية فان زمان اهل الكهف مقدم على زمان نبينا ع آه
قوله يشترط الاعتماد آه هذا عند سيبويه وسائر البصريين واما الاخفش و
الكوفيون فيجوزون اعماله غير معتمد على شيء مما ذكر فكانهم اعتبروا نفس الشبه لاعماله من غير
اعتماد على صاحبه والهمزة او نحوهما هذا واعلم انه قال نجم الائمة ظاهر كلام النحاة انه
يشترط معنى الحال او الاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرفي النفي والاستفهام والاولى
انه لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل فيه قوله بسبب الحرفين كما لا يشترط
ذلك فيه اذا دخله اللام هذا كلامه وهو كلام انيق قوله وحيث الاضافة فرع
العلماء على هذه المسئلة مسئلة وهي في الضمان ان القائل اذا قال انا قاتل عبدك وسارق مالك
بالاضافة فكان ضامنا واذا نون الاسم لم يضمن والفرق بينهما ان اسم الفاعل في الصورة
الاولى حيث انه لم يعمل كان بمعنى الماضي فهو اخبار عن القتل والسرقة الواقعين في الزمان
الماضي واما على التقدير الثاني فاسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال فهو توعد منه بالقتل
والسرقة لا اخبار عما وقع منه قوله فبفعل مقدر قال السيرافي الاجود ان يقال هيهنا
انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف
الى المفعول الاول فاكتفى في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل فلولا
يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غير هذا لانه لا ضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول
الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في كلامهم قوله اللام الموصولة فرق بينها احترازا
عن لام التعريف لانه اذا دخل اسم الفاعل لا تعينه عن شرط من شرائط العمل قوله لعدم
تطرق هذا الدليل لا يجري في جمعه جمع التكثير الا ان يقال انه حمل على ما لا يلحقه

تعبير طردا للباب **قوله** تنصبه على المفعولية اشارة الى ان اطلاق العمل غير مستقيم و
لا بد من تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا يحذف مع عمله رفع الفاعل الا ان حذف لاستطالة
الفضلة بذكر المفعول **قوله** لتفضيل الفاعل بان يكون اسم التفضيل بمعنى اسم المفعول نحو زيد
اشهر الناس واعرفهم اى اكثرهم مشهورية ومعروفية **قوله** اى عمل النصب قيد به لان عمله
الرفع لا يتوقف على شرط كما صرح به نجم الائمة **قوله** واشتراط عمله باحد الزمانين قال
نجم الائمة ليس هذا كلام المتقدمين لكن المتاخرين كابى على ومن بعده صرحوا به و
جعلوه كاسم الفاعل **قوله** ضامر وطالق فانهما اسما فاعل فهما فى الاصل بمعنى
الحدوث لكن غلب استعماله فى الثبوت فلا يقال طالق الا لمن ثبت لها الطلاق لا لمن
تجدد لها انا فانا **قوله** من المستكن فى مخالفه والضمير المستكن راجع الى الصيغة
والتقدير وصيغتها مخالفة لصيغته حال كون صيغة الصفة كائنة على قدر السماع من العرب
بخلاف اسم الفاعل فان صيغته قياسية لا سماعية **قوله** ليست بموصول بالاتفاق
بل هى حرف تعريف وانما لم يكن موصولا لان مدخوله اللام الموصولة وان كان بحسب الصورة
اسما كضارب الا ان ذلك الاسم فى معنى الفعل وقائم مقامه لما عرفت ولا يتاتى فى الصفة
ذلك لانها تدل على الثبوت والفعل لكون الزمان جزءا من مفهومه يدل على التجدد فلا تقوم
مقامه فلا يدخل عليها ما ينبغى ان يدخل على الفعل **قوله** على التشبيه ووجه مشابهته
للمفعول كونه فضلة مثله واقعا بعد تمام الكلام **قوله** عكس المعهود اه ان هذا فى صورة
اضافة المعرفة الى النكرة والمعهود اضافة النكرة الى المعرفة كضارب زيد ونحوه **قوله** فى
ضرورة الشعر كما قال اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالى جونتا مصطلاهما
المضاف الى ضمير الجارتين فهو مثل حسن وجهه **قوله** فى اصل ذلك الفعل لانه المتبادر
من الاطلاق وفى هذا جواب لاعتراض الفاضل الرضى حيث قال ينتقض بنحو فاضل
وزائد وغالب فان فيهما زيادة على الغير وحاصل الجواب انه لم يقصد فيها الزيادة فى نفس

بمعنى الفاعل نحو زيد اضرب الناس اى اشد ضاربيهم **قوله** و لتفضيل المفعول بان يكون اسم التفضيل صح صح

الفعل

في الفعل الذي اشتق هو منه اذ لو يرد الزيادة في الفضل الزيادة والغلبة بل المراد

بقولنا زيد فاضل على عمرو انه اكثر منه مالا او جمالا ونحوهما **قوله** متلبس فالباء بمعنى

مع **قوله** ذات مبهمة فان قولك اعلم يدل على ان ذاتا ما متصفة بالعلم ولا يدري انها

اي ذات الا بذكر الموصوف قبل نحو زيد افضل من عمرو ولا حاجة له الى حمل الموصوف

على ذلك لان اسم الزمان مثلا لم يوضع لزمان موصوف بل الزمان فقط **قوله** من

حيث صيغته قد هذا ليصح حمل افعل على اسم التفضيل فان اسم التفضيل هو الموزون بافعل

وهي صيغته وميزانه فكانه قال واسم التفضيل صيغته افعل **قوله** من الرباعي آه فانه

اذا قيل ما احرجه لم يدر انه ماخوذ من دحرج او من خرج بالتخفيف الذي هو الثلاثي

المجرد او من خرج بالتشديد الذي هو الثلاثي المزيد فيه ويحتمل ان يكون مراده رفع

الالتباس بين كل اثنين منها مثلا لو قيل ما احرجه لم يعلم ان المراد ما اشد حرجه

استحراجه **قوله** لغير التفضيل اعني افعل الصفة **قوله** مقدم بالطبع لان تقدم

الطبيعي على ما عرفت هو كون المتاخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون المتقدم علة

لوجوده وههنا كذلك لان ما يدل على زيادة الفعل يحتاج الى الدلالة على اصل الفعل

وليس علة له والا لزم من حصول الدلالة على اصل الفعل الدلالة على الزيادة

**قوله** على هذا التقدير اي على تقدير ان المراد العيب الظاهري ينبغي صحة احمق منه

شذوذ مع انهم حكموا عليه بالشذوذ **قوله** فالجواب آه هذا الجواب للفاضل الهندي

ولم يستحسنه ايضا فالتشنيع عليه عجيب وحاصل الجواب ان المراد بالحمق اثاره الظاهرة

مثل تعليق الخرز ونحوها من العيوب الظاهرة والمراد بالجهل والبلادة الملكة الراسخة

في النفس التي هي منشا هذه الاثار فهو من العيوب الباطنة **قوله** ففيه شائبة الفاء

اما زائدة او على توهم اما او على تقديرها في نظم الكلام والتقدير في الجواب

ففيه **قوله** من حمق ابن هبنقة قد تكرر منه اقحام لفظ ابن والذي صححه الفاضل

الهنكى وصاحب القاموس انه هبنقة من غير زيادة الابن قال فيه وذو الودعات هبنقة بن يزيد بن ثروان **قوله** قياسا لانه اذا لم يكن هذا ظاهرا كان من العيوب الباطنة وبناء فعل التفضيل منه قياسي **قوله** على سبيل الشذوذ لانه يكون من العيوب الظاهرة **قوله** على خلاف القياس وروده فى كلام آل محمد صلعم كثيرا سيما فى الصحيفة اعدل شاهد على موافقته للقياس والمفارقة القرينة **قوله** الانفصال الحقيقى اعنى عدم اجتماعهما وعدم ارتفاعهما **قوله** بتعيين الجار والمجرور متعلق بمعين والتقدير ان المفضل عليه فى صورة استعماله باللام معين بطريق تعيين المفضل عليه اذا كان مع غير اللام **قوله** وقوله صفة معين مذكور **قوله** كما اذا طلب مثال الذكر المفضل عليه لفظا ولا حكما فكما اذا كان فى البلد فاضلان معروفان واحدهما افضل من الآخر فنقول فلان الافضل **قوله** وانما الغرة للكاثرة الغرة الغلبة والكاثر من هو اكثر عددا فى عشايره وقبايله من غيره **قوله** من بينهم وهذا كما نقول مثلا اريد شخصا من قريش افضل من علىّ فنقول محمد صلعم الافضل من قريش اى افضل من علىّ من بين قريش وحاصل المعنى انه بعض من قريش وهو افضل من علىّ وفيما نحن فيه انى لست بالبعض الاكثر حصى من هذه القبيلة **قوله** من كل شىء وتفسيره المشهور عند آل محمد صلعم اكبر من ان يوصف **قوله** اى احدهما زيادة آه الغرض من هذا التقدير دفع الاعتراض الوارد على ظاهر العبارة تقريره ان المعنى بمعنى المقصود فالمعنى اى المقصود ان يقصد مصدر بمعنى القصد فالتقدير ان احد المقصودين قصد الزيادة فحمل فيه المصدر على المفعول وهو غير جايز وحاصل الدفع ان قوله ان يقصد مصدر مضاف الى الزيادة بحسب المآل وهذه المصدر بمعنى المفعول والاضافة بيانية وفيه من التكلف ما لا يخفى والاولى فى الجواب ان المضاف محذوف اى قصد احدهما **قوله** اى على ما لم يدخل فيه اعدى الخنوله اجسم الهنول **قوله** تحققه اى تحقق المضاف اليه فى ضمن عدم المفضل والا لو قصد به الزيادة على كل من اضيف اليه وهو من جملتهم لزم تفضيل

الشى

الشئ على نفسه اذا عرفت هذا فالاوضح فى العبارة ان يقول فى ضمن ما عدى
المفضل لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اى بعض كان **قوله** من مشاركته
اعلم ان المشاركة اما تحقيقا نحو زيد احسن من عمرو او تقديرا نحو قول على عم لان
اصوم يوما من شعبان احب الى من ان افطر يوما من رمضان الان افطار يوم الشك
الذى يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره عم محبوبا الى نفسه ايضا
ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال ان كان محبوب عندك ايضا اليس صوم يوم من
شعبان احب منه وقال عم اللهم ابدلنى بهم خيرا منهم اى فى اعتقادهم لا فى نفس
الامر فانهم ليس فيهم خير او ابدلهم بى شرا منى شرا فى اعتقادهم ايضا والا فلم يكن
فيه عم شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كذا افاد نجم الائمة رضى
**قوله** اى فانى معنيه اه هذا اشارة الى ما نبهناك عليه فى المعنى الاول من ان الغرض
من مثله دفع الاعتراض السابق **قوله** يوسف احسن اخوته اى احسن من كل احد من بين
اخوته اى انه اختص بهذه الفضيلة **قوله** لفظا اى معنى اما لفظا ففى الاسم المذكور
من فى لفظه واما معنا فكما النوع الاول اى المضاف الذى قصد به الزيادة على
من اضيف اليه فانه ممتزج بمعنى التفضيلية معنا باعتبار ذكر المفضل عليه بعده
كالذى معه من فى اللفظ **قوله** باب احمر اى افعل الصفة فكان افعل التفضيل
واقعا وسطا ولهذا لا يجوز الفصل بينه وبين من الا بمعموله **قوله** الرفع بالفاعلية
وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه للظاهر بلا شرط نحو مررت برجل افضل منه
ابوه **قوله** فى المضمر قيده نجم الائمة بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل هى منه
تعليل الشارح ايضا يدل عليه **قوله** اى وصفا سببيا بقرينة قوله وهو فى المعنى لسبب
وصف النسبى على ما عرفه هو كونه فى اللفظ صفة شئ وفى الحقيقة هو صفة لمتعلق ذلك
الشئ ويسمى الوصف بحال المتعلق الموصوف قسيم الوصف بحاله **قوله** حسبا اى لمتعلق

ذلك الشيء فان الكحل مسبب لقوله رجلا اي متعلقه وملابسه لانه حصل في عينه بسببه
كما ان الغلام في قولك زيد حسن الغلام من متعلقات زيد ومسبباته حيث انه حصل في
ملكه بسببه هذا واعلم ان المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السببي فمن
المسبب ولعل الشارح استعمل غير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه كما عرفت قوله
مفضلا باعتبار عين الرجل اه كالصفة المشبهة في زيد حسن وجهه فانها عملت الرفع
في الوجه الذي هو من متعلقات زيد قوله زيد ضارب عمرو وامثاله لكون معمول اسم الفاعل
ليس من متعلقات الموصوف قوله فانهما مختلفان بالذات فان المفضل والمفضل عليه في
هذا المثال مختلفان ذاتا فان الكحل الثاني لم يعبر عنه بالضمير كالمثال المشهور
حتى يتوهم ان هذا الضمير مع مرجعه متحدان بل عبر عنه بالاسم الظاهر والاصل في الاسماء
الظاهرة التغاير فالكحل في هذا المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره افعل التفضيل
اي ما رايت رجلا احسن يحسن كحل عينه من كحل عين زيد قوله بخلاف الكحل الملحوظ
مطلقا اي بخلاف الكحل في المثال المشهور فانه قد لوحظ مطلقا اي مجردا عن التعدد
فاذا هو شيء واحد حيث انه جرد عن التعدد الا ان ذلك الشيء الملحوظ على هذه
الصفة قيد تارة بكونه في عين زيد وتارة بكونه في عين الرجل وتعدد القيود
لا يوجب تعدد المقيد الا ترى الى ان الانسان شيء واحد هو الحيوان الناطق يقيد تارة
بكونه في ضمن زيد وتارة بكونه في ضمن عمرو وهكذا وهو شيء واحد لا يتعدد
بتعدد القيود فلا يتوهم ان الانسان الذي في زيد غير الانسان الذي في عمرو بل يتوهم ان
هذا القيد اعني تشخص زيد غير ذلك القيد اعني تشخص عمرو وكذلك الكحل في مثالنا
هذا قوله وهو التغاير فان الاصل في اسم التفضيل الذي لا يعمل ان يكون
المفضل فيه مغايرا للمفضل عليه ذاتا لا يمتنع العمل هنا كما امتنع هناك قوله
ليسهل اه علة لعدم البقاء اي عدم بقائه على ما هو الاصل لاجل يسهل اخرجه

معنى التفضيل فيصير بمعنى الفعل فيعمل الرفع **قوله** في المواد الاخر اى في
امثلة الاخرى التى تشابه هذا المثال في كونها افعل التفضيل فيها بمعنى الفعل
**قوله** في عين كل احد هذا التعميم انما جاء من وقوع الرجل نكرة في سياق
النفى **قوله** مع النفى بمعنى حسن فالتقدير ما رايت رجلا حسن كحل عينيه
مثل حسن كحل عين زيد بل هو اقل منه **قوله** عرفا لا لغة فان الزيادة ماخوذة
فيه قطعا لا يجوز تجريده عنها لا يخفى ان تجريده عن الزيادة عرفا لا يتأتى
مع وجود من التفضيلية اذ لا يبقى لذكرها وجه **قوله** او يكون دونه اى يكون
حسن كحل غير زيدا قل من حسن عين الرجل **قوله** لما اقتضاه المقام اى مقام المدح
**قوله** ولا يبعد آه هذا في الحقيقة معنى ثالث فتسميته للاولين حاصله انا لا نعتبر
اسم التفضيل قبل تسلط النفى مجردا عن الزيادة كما في المعنى الثانى بل نعتبره مقترنا
بها واذا اقترن بها لا نقول ان النفى المسلط عليه يتوجه الى قيده الذى هو الزيادة
كما في المعنى الاول بل يقصد نفى المساواة ويحصل في ضمن هذا القصد نفى الزيادة
لان للمساواة فردان احدهما المساواة الحقيقية في غير تفاضل وثانيهما
المساواة مع زيادة في غيرها وقع فيه التساوى **قوله** مطلقا سواء
لم يكن في ضمن الزايد ولو كان في ضمنه فقوله ولو كان آه عطف الى مقدر
**قوله** من جميع ذلك اى من جميع معانى الثلاثة او من جميع اعمال النفى هى ان
تقصد بنفى المساواة نفى الزيادة الى اخر الاعمال **قوله** بزوال الزيادة
التفضيلية بالنفى اى مع النفى فالباء بمعنى مع لا صلة للزوال لان هذه السوال
لا يختص بزوال الزيادة التفضيلية بالنفى بل يتوجه على زوالها سواء كان بتوجه
النفى الى الزيادة او بوجه اخر ليعم التوجيهين السابقين على توجيهنا فتامل
اذ ليس كل آه هذا التحقيق الى رد كلام الكسائى والفراء حيث قالوا لا يلزم الفصل

باجنبى

باجنبي لان المبتدء عندهما معمول للمجرّد كما ذكرنا في اول الكتاب وحاصل الجواب ان الكحل وان كان معمولا لاحسن الا انه ليس معمولا له من حيث انه اسم تفضيل بل هو معموله على قولهما مطلقا كقولنا زيد قائم وقوله زيد قائم في عين معمولا له حسن من حيث انه اسم تفضيل وفيه معنى الفعلية الا ترى انه لو لم يكن اسم تفضيل لما احتجنا الى الاتيان لهذا المعمول كما سبق قوله ولا يخرجه آه جواب سؤال تقريره ان معنى الابتداء على بعض المذاهب عامل فيهما فاشتركا في كونهما معمولي عامل واحد فلا يكون احدهما اجنبيا من الاخر وحاصل الجواب ان العامل في الكحل معنى الابتداء على ما ذكرت لا لاسم التفضيل وذلك الاشتراك لا يخرجه عن الاجنبية قوله تعقيد ذلك وهو عود الضمير الى ما لم يذكر كذا قيل ورده الفاضل الهندي بانه لا فساد في ان يرجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو مذكور رتبة كما في هذا المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتدء اً مقدم رتبة وح فنقول انه اشارة الى التحقيق في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا من انه اذا تعلق بعامل ذي حدثين ظرفان او حالان يلزم ان يلي كل منهما بمتعلقه اي حدثه وتقريره في هذا المقام ان اسم التفضيل هنا عامل ذو حدثين حدث المفضّل وحدث المفضّل عليه اي حدث التفضيل والتفضيل على الشيء تعلق به ظرفان وهو قوله في عينه باعتبار حدث المفضّل وتعلّق قوله في عين زيد باعتبار حدث المفضّل عليه فيلزم ان يلي كل واحد منهما بمتعلقه فجهة كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم ايلاؤه بقوله في عينه وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد فيلزم ايلاءه منه المتضمن لذكر المفضّل عليه بقوله في عين زيد

فلو قدم

فلو قدم منه لم يبق ابتداء منه بقوله فی عين زيد وابتداء الكحل بقوله فی عينيه فافهم هذا المقام على هذا المنوال **قوله** على كل تقدير آه رد لما ذكره نجم الائمة حيث قال على حذف المضاف ای من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل على الكحل على العين و حاصل الرد ان عمل اسم التفضيل مختص بما اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار فهما متغايران بالذات واما قوله ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب تقدير من كحل عين زيد فالمقدر منه فی عين زيد حذف مجرور من وجار العين اظهو المراد **قوله** وتقديره آه رد لما ذكره نجم الائمة وهو ان قوله كعين زيد مفعول رايت واحسن فيها الكحل بدلا منه بدل الكل من الكل لان معنى ما رايت كعين زيد ولا زايدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل ولا مثلها حذف المعطوف فی الموضعين اعتمادا على وضوح المقصود ولا يجوز ان يكون احسن فيها صفة لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت عينا مثل عين زيد فی حسن الكحل فيها زايدة على عين زيد فی حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشئ زايد عليه فی ذلك الوصف فی حالة واحدة ثم الشم اشار الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد لان كون الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا فجعلها من احسن صفة موصوف محذوف ودفع تناقض اما بجعل مماثله بمعنى مماثله فی اصل التكحل لا فی الفضل فی حسنه واما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة فی الفضل فيلزم منه المقصود على الوجه الابلغ وكان اللزوم على الوجه الابلغ مبينا


على انه

على انه لو كان عين زيد (مثل عين) في الفضل على جميع ما عداه لزم التناقض وهو انما

مع الترجيح فيكون النفي امراهنا فيكون ابلغ كذا افاد بعض الافاضل اسم

جماعة الركبان اشار الى انه ليس بجمع ليصح جعل شأنها صفة ركبان

لان اسم الجمع لا يجب تانيث المسند الى ضميره ولا جمع صفته تمت الكتاب

بعون الملك الوهاب في ظهر يوم الثلثاء ثاني عشر شهر ربيع

الثاني في سنة ثمان وستين ومائتين بعد الالف من الهجرة

النبوية على يد ارذل الطلبة ابن محمد هادي

محمد تقي الطالقاني في المدرسة المباركة

الواقعة في دار الخلافة

الطهران المشهورة بالمدرسة

الفخرية المنسوبة

الى المرحوم

المبرور

الحاج

محمد حسين خان المروزي اللهم اغفر لمؤلفه ولكاتبه

ولناظره ولطالبه بحق محمد سيد النجباء اللهم وفق لمطالعته

كل من اراد ان يطالعه التمس ممن يطالعه الدعاء

في كل وقت من اوقات الليل والنهار

يريد ان يعطي الاستغفار لابي

ولامي واستاذي